محاضرات فى :

مبادئ الاقتصاد الجزئى

إعداد

د/ عبير منصور عبد الحميد

مدرس الاقتصاد بكلية التجارة

٢٠٢٤م-٢٠٢٥م

اسم المقرر	*مبادئ الاقتصاد الجزئى*
الفرقة	**الأولى**
الشعبة	**عامة**
استاذ المادة	**عبير منصور عبد الحميد**
العام الجامعى	**٢٠٢٤-٢٠٢٥م.**
https://www.facebook.com/DrAbeerMansour1?mibextid=kFxxJD	

بسم الله الرحمن الرحيم

فتعالى الله الملك الحق ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يُقضى إليك وحيه وقل ربِ زدنى علما

صدق الله العظيم

(سورة طه – الآية ١١٤)

الأهداف العامة للمقرر:

يعتبر علم الاقتصاد أحد أقدم العلوم الاجتماعية المعروفة ، حيث أنه يهتم بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية (سواء فرد أو منشأة) وذلك فى عزلة عن غيرها من الوحدات الأخرى. أو إشباع حاجاته غير المحدودة من خلال مواردة المحدودة . كما يدرس سلوك المنتج الفرد الذى يسعى إلى تحقيق أقصي ربح ممكن من خلال تدنية التكاليف فى مقابل تعظيم الإيرادات . بالإضافة إلى دراسة الأسواق وكيفية تحديد الأسعار،....الخ.

وفى ضوء هذا المفهوم فإن الأهداف العامة لتدارس هذه تتمثل فى إلمام الدارس ببعض المفاهيم الاقتصادية ، مثل مفهوم المشكلة الاقتصادية ، الطلب والعرض وتوازن السوق والمرنة والمنفعة ، وتوازن المستهلك والمنتج ، والتكاليف والإيرادات .....، وغير ذلك من المفاهيم

الاقتصادية. إضافة إلى إكساب الدارس مهارة التفاوض فى عمليات البيع والشراء ، ومهارة تعظيم إشباعه والحصول على أكبر قدر من المنفعة من خلال التحلى بالحكمة عند شراء السلع أو الخدمات المختلفة.

ولذا ، فسوف يتم التعرف فى هذه المادة على ماهية هذه المفاهيم، وكيفية تحقيقها أو التعامل معها أو بها ، ومن ثم كيفية تطبيقها فى الواقع العملى . وفى النهاية تقبلوا منى وافر الاحترام والتقدير ، وتمنياتى لكم بالنجاح والتوفيق.

فهرس المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
١	الآية القرآنية	٢
٢	أهداف المقرر	٣
٣	فهرس المحتويات	٤
٤	الفصل الأول :علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية	٥-٣٨
٥	الفصل الثانى: " نظرية الطلب "	٣٩-٥٥
٦	الفصل الثالث: مرونة الطلب	٥٦-٧٣
٧	الفصل الرابع: " نظرية العرض "	٧٤-٨١
٨	الفصل الخامس: " مرونة العرض":	٨٢-٨٩
٩	الفصل السادس: " توازن السوق"	٩١-١١٨
١٠	الفصل السابع: " نظرية الإنتاج وتوازن المنتج "	١١٩-١٤٠
١١	الفصل الثامن: " نظرية الأسواق وتوازن المنتج في سوق المنافسة والاحتكار	١٤١-١٧٧
١٢	مجموعة متنوعة من الأسئلة للمراجعة	١٧٨-١٨٩

الفصل الأول: "علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية"

أهداف الفصل الأول:

يكون الطالب فى نهاية الفصل قادراً على أن:

١- يوضح مفهوم علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية وعناصرها.

٢- يستطيع استخدام منحنى امكانيات الانتاج.

٣- يعرف العلاقة بين علم الاقتصاد والعلوم الأخرى.

ينتمى علم الاقتصاد إلى مجموعة العلوم الاجتماعية التى تختص أساسا بدراسة السلوك الإنساني، ولهذا نجد أن علم الإقتصاد يتداخل ويرتبط بالكثير من العلوم الإجتماعية والإنسانية الأخرى والتى من أهمها علم الإجتماع وعلم النفس والتاريخ والسياسة والإحصاء. وسوف نتناول فى هذه المقدمة العامة كل من :

١- ماهية علم الاقتصاد. ٢- ماهية المشكلة الاقتصادية.

٣- بعض أدوات التحليل الاقتصادى.

أولاً: ماهية علم الإقتصاد:

لقد تعددت التعريفات المختلفة لعلم الإقتصاد فلا يوجد تعريف شامل وكامل لهذا العلم، ولقد كان من أوائل الإقتصاديين الذين قدموا تعريفاً لعلم الإقتصاد هو الإقتصادى "آدم سميث" الذى عرف علم الإقتصاد بأنه "العلم الذى يبحث فى الوسائل التى تمكن الأمة من أن تغتنى"، وذلك في كتابه المنشور

تحت عنوان"دراسة فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم". وبعد ذلك ظهر تعريف الإقتصادى "جون ستيوارت مين" الذى عرف علم الإقتصاد بأنه "العلم الذى يبحث سلوك بنى الإنسان فى سبيل إنتاج الثروة".

وتعددت بعد ذلك التعريفات المختلفة لعلم الإقتصاد، فمنها التعريفات التى كانت تتسم بقدر كبير من العمومية، ومنها التى كانت تتسم بقدر كبير من الخصوصية. إلا أنه يمكن القول بأن واحداً من هذه العريفات كان أكثر قبولاً بين جمهرة الإقتصاديين وهو تعريف الإقتصادى "روبنز " والذى عرف الإقتصاد بأنه " ذلك العلم الذى يهم بدراسة السلوك الإنسانى فى سعيه لإشباع حاجاته المتعددة ، وذلك بإستخدام الموارد الإنتاجية المحدودة ذات الندرة النسبية " .

وبصفة عامة نجد أن معظم المشاكل التى يعانى العالم اليوم في الأساس ذات طبيعة إقتصادية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

مشاكل التضخم والبطالة والمديونية الخارجية وعجز موازين المدفوعات وتباطؤ معدلات التنمية الإقتصادية، وانخفاض مستوى المعيشة ..... وهكذا، ومن ضمن التساؤلات التى يهدف على الإقتصاد إلى محاولة إيجاد حلول لها .

كيف يمكن تحديد السلع والخدمات المختلفة التى يحتاجها المجتمع وكيف يمكن تنظيم إنتاجها ؟ كيف يتم توزيع العرض المتاح من السلع والخدمات على أفراد المجتمع ؟ ما مدى كفاءة إستخدام الموارد الإنتاجية ؟ ما هى أسباب فترات الرواج والكساد التى تنتاب المجتمعات المتقدمة ؟ لماذا تقوم التجارة الدولية بين الدول المختلفة ؟ ما هى أهم أسباب إرتفاع مستويات الأسعار؟ لماذا تتحول دول العالم الآن إلى إعتناق مذهب تحرير التجارة فيما بينها ؟

ثانياً: ماهية المشكلة الإقتصادية :

تتميز الموارد الاقتصادية بأنها قد تتوافر بكميات محدودة أو غير محدودة، أو بمعنى آخر قد تكون تلك الموارد بها وفرة نسبية أو ندرة نسبية. وندرة المورد لا تقاس بالكمية المتاحة منه ولكن تقاس أيضاً بمدى الإحتياج إلى هذا المورد . فإذا كان متاحاً بكميات كافية لإشباع كافة الإحتياجات منه إشباعاً تاماً فإن المورد لا يكون نادراً ، ويمثل في هذه الحالة مورداً حراً لا ثمن له مثل الهواء وبالتالى لا يمثل مشكلة الإقتصادية . أما إذا كان المورد متاحاً بكميات لا تكفى لإشباع كافة الإحتياجات منه ، فإنه سيكون له سعر ويصبح بذلك مورداً نادراً ، وكلما زادت درجة ندرة المورد كلما زاد سعره . وعلى ذلك تكون ندرة المورد هى مسألة نسبية تتحدد بمدى الإحتياج إلى هذا المورد من ناحية (الطلب على المورد). والكميات المتاحة من المورد (عرض المورد) من ناحية أخرى.

والموارد الإقتصادية ليست فقط ذات ندرة نسبية وإنما أيضاً تتميز بوجود إستخدامات متعددة لها. وهذا ما يدفعنا إلى التعرض لمفهوم تكلفة الفرصة البديلة، والتى تعنى أن تكلفة الفرصة البديلة لإختيار معين هى قيمة أفضل بديل تم التضحية به في سبيل البديل المختار فعلاً. فعلى سبيل المثال إذا كان لدينا قطعة أرض زراعية يمكن زراعتها فقط بثلاثة محاصيل زراعية هى : أ ، ب ، حـ . فإذا كانت الفرصة (أ) هى أفضل الفرص وتم إتخاذ قرار زراعة الأرض بالمحصول (أ) فإن تكلفة الفرصة البديلة لهذا القرار هو قيمة المحصول (ب) أو (حـ) أيهما أعلى . وبمعنى آخر فإن مفهوم تكلفة الفرصة البديلة يعنى إتخاذ القرار بإستخدام المورد النادر في إستخدام معين يترتب عليه التضحية بإستخدام آخر بديل.

مما سبق نستنتج أن المشكلة الإقتصادية تظهر عندما تكون الموارد الإقتصادية ذات ندرة نسبية حيث لا يتمكن الفرد من إشباع كل حاجاته من السلع والخدمات المختلفة التى يمكن إنتاجها بواسطة تلك الموارد. وبالتالى فيجب على الفرد المفاضلة بين البدائل المتاحة من الرغبات المختلفة حيث يجب عليه في هذه الحالة أن يختار إشباع الرغبة الأكثر أهمية ويتنازل عن إشباع الرغبة الأقل أهمية.

والمشكلة الإقتصادية بالمفهوم السابق تختلف من دولة لأخرى، فهى تكون أكثر حدة في تلك الدول التى تتمتع بقدر ضئيل جداً من الموارد الإقتصادية بينما تكون أخف حدة في تلك الدول التى تتمتع بقدر معقول من الموارد الإقتصادية، فالمشكلة الإقتصادية ستظل موجودة طالما وجدت مشكلة الندرة النسبية في عناصر الإنتاج وهى العمل والأرض ورأس المال والتنظيم.

(١)- أهم عناصر المشكلة الإقتصادية :

عرفنا أن المشكلة الإقتصادية تتلخص في الندرة النسبية للموارد الأمر الذى يجعل من المستحيل إشباع كل الحاجات البشرية إشباعاً كاملاً. وعلى ذلك يمكن تلخيص الأسباب الرئيسية لوجود المشكلة الإقتصادية في سببين رئيسيين هما :

١ـ الندرة النسبية في عناصر الإنتاج.

٢ـ تعدد الاحتياجات البشرية من السلع والخدمات المختلفة.

أما أركان المشكلة الإقتصادية أو بمعنى أدق أهم القرارات التى يجب حسمها في سياق حل المشكلة الإقتصادية فإنه يمكن تلخيصها في محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

﴿أ﴾ ماذا تنتج ؟

بمعنى تقرير الحاجات من السلع والخدمات الأولى بالإشباع من غيرها، وبالتالى تحديد ماهية السلع والخدمات التى يجب على المجتمع إنتاجها .

﴿ب﴾ كيف تنتج ؟

بعد تقرير ماهية السلع والخدمات التى يجب إنتاجها يبرز التساؤل التالى وهو تحديد الطريقة الفنية اللازمة للإنتاج وما هى عوامل الإنتاج المطلوبة في العمليات الإنتاجية ؟ وما هى طرق المزج الفنية المفروض إستخدامها في العملية الإنتاجية؟

﴿ج﴾ لمن تنتج ؟

بعد أن يتم إنتاج السلع والخدمات نواجه بالتساؤل عن كيفية توزيع تلك السلع والخدمات على أفراد المجتمع .

[د] ما هو ضمان الاستمرار ؟

طالما أن المجتمع متحرك وليس ساكن بمعنى زيادة السكان وزيادة إحتياجاتهم عبر الزمن فإن التساؤل الذى يفرض نفسه هو كيف نضمن دائماً تحقيق التوازن بين المطلوب من السلع والخدمات والمعروض منها في كل الفترات الزمنية، أو بمعنى آخر كيفية ضمان إستمرارية قدرة المجتمع على إشباع الحاجات المتزايدة من السلع والخدمات. ومشكلة تحقيق التوازن بين الطلب والعرض خاصة بالأجل القصير، أما مشكلة تحيق زيادة ملموسة في معدلات النمو فهى خاصة بالأجل الطويل.

(٢) المشكلة الاقتصادية ومحنى إمكانيات الإنتاج :

يستخدم منحنى إمكانيات الإنتاج في التعبير عن المشكلة الإقتصادية بعناصرها المختلفة. ومنحنى إمكانيات الإنتاج أو ما يطلق عليه أحياناً منحنى تكلفة الفرصة البديلة هو ذلك المنحنى الذى يمر بجميع

التوليفات الممكنة من السلع والخدمات التى يتم إنتاجها عن طريق الإستخدام الكامل والأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة. ويتميز منحنى إمكانيات الإنتاج بالخصائص التالية:

﴿١﴾ منحنى إمكانيات الإنتاج سالب الميل :

بمعنى أنه ينحدر من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين وهذه الخاصية تعكس الندرة النسبية للموارد الإقتصادية، بمعنى أن الحصول على المزيد من سلعة ما لا يكون إلا عن طريق التضحية بجزء من سلعة أخرى. ولتوضيح هذه النقطة افترض أن الموارد الزراعية المتاحة لبلد ما في وقت ما لو تم إستخدامها إستخداماً كاملاً وأمثلاً فسوف يترتب على ذلك إنتاج ١٠٠ وحدة من السلعة (أ)، ٢٠٠ وحدة من السلعة (ب) كما يوضح الشكل البيانى رقم (١):

في الشكل السابق توضح النقطة (س) على منحنى إمكانيات الإنتاج أنه لو تم الاستخدام الكامل والأمثل للموارد الزراعية فسوف يتم إنتاج ١٠٠ وحدة من السلعة (أ) و ٢٠٠ وحدة من السلعة (ب) ، فإذا أراد المجتمع زيادة إنتاجه من السلعة (ب) وهو ما يعبر عنه بالتحرك من النقطة(س) إلى النقطة (ص)، فإن تلك العملية لن تتم إلا بالتضحية بجزء من إنتاج السلعة (أ)، فمثلاً زيادة إنتاج (ب) من ٢٠٠ إلى ٢٢٠ وحدة لابد أن يترتب عليه انخفاض إنتاج (أ) من ١٠٠ إلى ٥٠ وحدة .

شكل رقم (١)

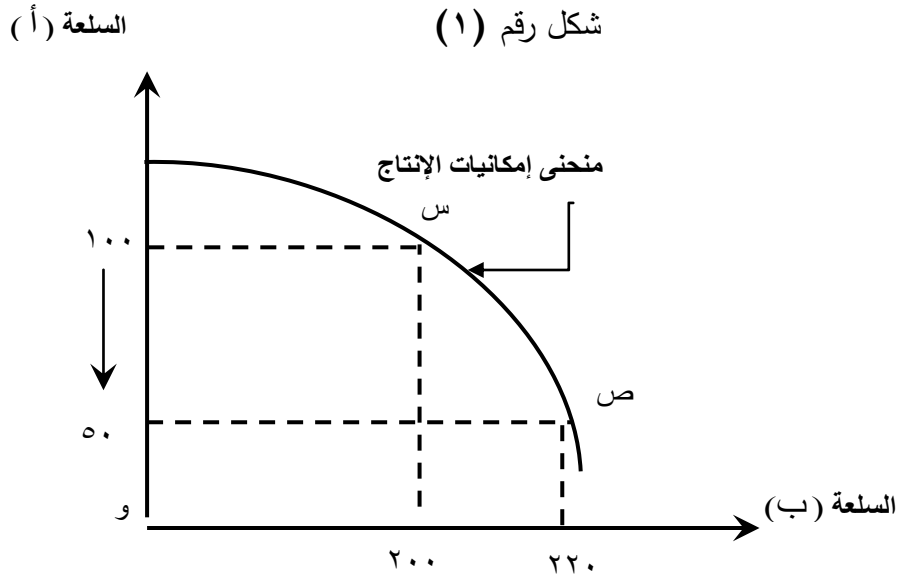

(٢) منحنى إمكانيات الإنتاج مقعر تجاه نقطة الأصل :

وهذه الخاصية تعكس تزايد تكلفة الفرصة البديلة ، فميل منحنى إمكانيات الإنتاج يمثل تكلفة الفرصة البديلة للوحدة الإضافية من سلعة معينة بدلالة الوحدات الضائعة من سلعة أخرى. ويمكن توضيح ذلك بيانياً كما في الشكل رقم (٢) نجد أن التحرك من (س) إلى (ص) إلى (ع) إلى (د) إلى (هـ) يعنى أن زيادة إنتاج السلعة (ب) يترتب عليه التضحية بإنتاج السلعة (أ) ويمكن حساب ميل منحنى إمكانيات الإنتاج كما يلى:

$$\frac{١٠}{١٠} : \frac{٢٠}{١٠} : \frac{٣٠}{١٠} : \frac{٤٠}{١٠} \text{ أو } ١ : ٢ : ٣ : ٤$$

شكل رقم (٢)

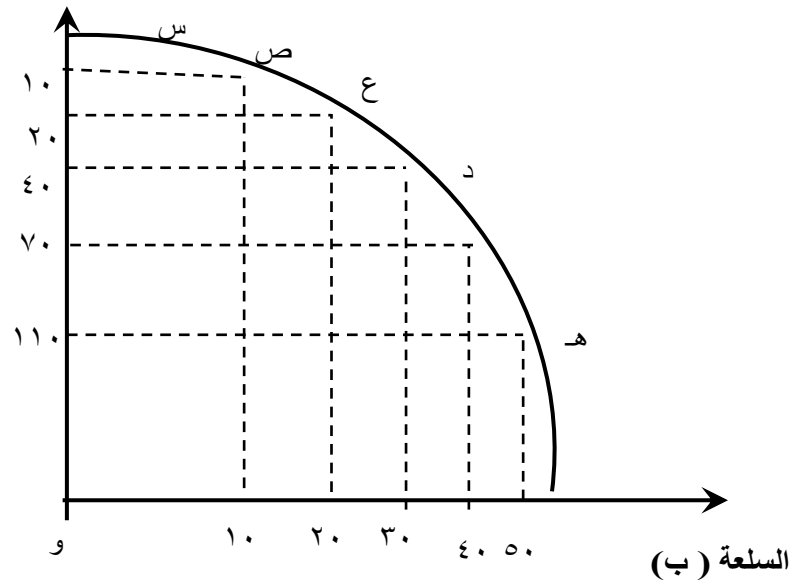

بمعنى أن ميل منحنى إمكانيات الإنتاج يتزايد وهو ما يعكس تزايد تكلفة الفرصة البديلة، وتفسير ذلك هو أنه إذا بدأنا من النقطة (س) على منحنى إمكانيات الإنتاج، وإفترضنا أن تلك النقطة تمثل الإستخدام الكامل والأمثل للموارد الزراعية، وأراد المجتمع أن يزيد من إنتاج السلعة (ب) على حساب نقص السلعة (أ)، فإن عملية تحويل الموارد الزراعية من إنتاج (أ) إلى إنتاج (ب) سيتولد عنها في كل مرة تزايد في تكلفة الفرصة البديلة، بمعنى أنه في كل مرة يريد فيها المجتمع زيادة إنتاج السلعة (ب) بمقدار ١٠ وحدات فإنه يضحى بقدر متزايد من إنتاج السلعة (أ).

فمثلاً عند التحرك من النقطة (د) إلى النقطة (هـ) نجد أن الفدان الزراعى الذى كان ينتج ٤٠ وحدة من السلعة (أ) عندما يتم تحويله لإنتاج السلعة (ب) فإنه لا ينتج إلا ١٠ وحدات فقط من السلعة (ب)

وذلك لأنه كان من قبل مهيأ فقط لإنتاج نوع معين من السلع وهو السلعة (أ)، وعندما يتم تحويله لإنتاج سلعة جديدة وهى (ب) فإنه لا ينتج إلا ١٠ وحدات فقط لأنها سلعة جديدة قد لا تكون التربة الزراعية مهيأة إلا لإنتاج ذلك القدر فقط، وهذا ما يعكسه تزايد تكلفة الفرصة البديلة بإستمرار عندما يتم التحرك من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين. ومن ثم نجد أن منحنى إمكانيات الإنتاج لا بد أن يكون مقعراً تجاه نقطة الأصل.

ولاشك أن هناك إستثناءاً من تلك القاعدة وذلك في حالة ثبات تكلفة الفرصة البديلة، بمعنى أن زيادة قدر معين من إنتاج السلعة (ب) سوف يترتب عليه التضحية بنفس القدر من إنتاج السلعة (أ)، وعلى هذا يأخذ منحنى إمكانيات الإنتاج شكل الخط المستقيم المنحدر من أعلى لأسفل ومن اليسار إلى اليمين، كما يوضح الشكل رقم (٣):

شكل رقم (٣)

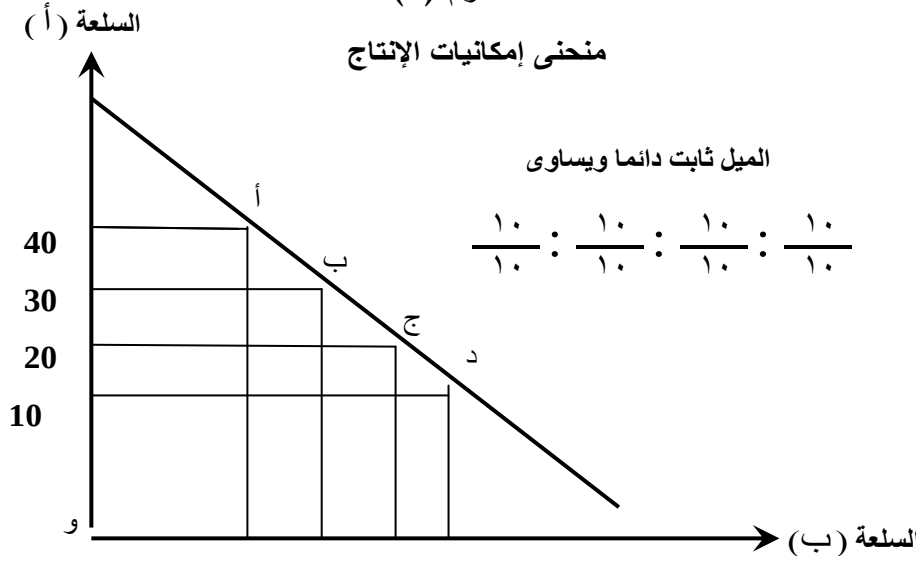

ومن الملاحظ أن إمكانيات الإنتاج يمكن له أن ينتقل لأعلى في حالة زيادة كمية الموارد الإقتصادية التى يمتلكها المجتمع أو في حالة حدوث تقدم تكنولوجى معين يؤدى لزيادة كفاءة إستخدام الموارد الإقتصادية المتاحة.

(٣) المشكلة الإقتصادية والنظم الإقتصادية المختلفة :

ذكرنا فيما سبق أن مشكلة الندرة النسبية في الموارد الإقتصادية هى المشكلة التى ستظل جميع المجتمعات مهما بلغت درجة رفاهيتها تعانى منها، ومواجهة المشكلة الإقتصادية ليست بالعملية السهلة أو الهينة، فلابد من وجود نظام إقتصادى معين يتعامل مع المشكلة الإقتصادية

بالطريقة التى تحقق لأفراد المجتمع أقصى رفاهية ممكنة في حدود الإمكانيات المتاحة .

والنظام الإقتصادى هو ذلك الإطار الذى يتم من خلاله التنسيق بين كافة القرارات المختلفة للوصول إلى أفضل قرار بشأن تخصيص الموارد النادرة بين الإستخدامات المختلفة. ولقد عرف التاريخ الحديث نوعين رئيسيين من النظم الإقتصادية وهما النظام الرأسمالى والنظام الإشتراكى وفيما بينهما وجدت نظم إقتصادية مختلفة تقترب من أيهما أو تبتعد عنه حسب الأيدولوجية التى يعتنقها المجتمع .

وفيما يلى سوف نعرض بإيجاز لكل من النظام الرأسمالي والنظام الإشتراكى.

﴿١﴾ النظام الرأسمالى :

نشأ هذا النظام في أوروبا في أوائل القرن التاسع عشر على أثر الإكتشافات والإختراعات المختلفة التى تحققت في نهاية القرن السابق،

ويتميز هذا النظام أساساً بوجود خاصيتين رئيسيتين وهما الملكية الخاصة والحرية الخاصة، فالملكية الخاصة مكفولة لجميع أفراد المجتمع في تملك عوامل الإنتاج المختلفة وكذلك في تملك السلع الإستهلاكية والإنتاجية، والحرية الخاصة تعنى حرية التصرف في الإنتاج والدخل، فالفرد له مطلق الحرية في إختيار العمل المناسب الذى يحقق له أقصى دخل ممكن وإنفاق دخله على السلع والخدمات بما يحقق له أقصى منفعة ممكنة، والمرشد الرئيسى للمنتج في عملية إختياره للكميات المفروض إنتاجها من السلع والخدمات وتحديد نوعياتها هو ثمن تلك السلع والخدمات والذى يتحدد بدوره بتفاعل قوى الطلب والعرض

وهو ما يطلق عليه تعبير" جهاز الثمن" **وجهاز الثمن هو الذى يتكفل بحل عناصر المشكلة الإقتصادية في ظل النظام الرأسمالى، فمن خلال عمل جهاز الثمن** (التفاعل التلقائى لقوى الطلب والعرض) **نجد أن المنتجين**

سوف يحاولون الحصول على أقصى ربح ممكن بإستخدام الأساليب الإنتاجية التى تحقق لهم هذا الهدف، كما أن المستهلكون سوف ينفقون دخولهم على شراء السلع والخدمات التى تحقق لهم أقصى إشباع ممكن في حدود إمكانياتهم.

ويتوقف عمل جهاز الثمن على توافر بعض الشروط الأساسية والتى يطلق عليها شروط المنافسة الكاملة والمتمثلة في وجود عدد كبير من البائعين والمشترين لكل سلعة أو خدمة، والعلم الكامل بأحوال السوق، وحرية الدخول والخروج من وإلى السوق، وتجانس وحدات السلعة أو الخدمة المباعة في جميع أنحاء السوق، وأخيراً حرية إنتقال السلع والخدمات من مكان لآخر داخل نطاق السوق.

إذا توافرت الشروط السابقة ينجح جهاز الثمن في عمله ويحقق التوازن المطلوب بين الطلب والعرض في السوق، ولكن الواقع العملى

كثيراً ما يبتعد عن المنافسة الكاملة مما يعنى عدم قدرة جهاز الثمن بمفرده على حل المشكلة الإقتصادية، فهناك الإحتكارات والتكتلات التى تنشأ بين المشروعات الكبرى مما يرفع الأسعار ويقضى على المشروعات الصغيرة، ويؤخذ على النظام الرأسمالى أيضاً سوء توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، فالسعى نحو تحقيق أقصى الأرباح قد أدى في أحيان كثيرة إلى توجيه الإستثمارات إلى نواح أقل فائدة للمجتمع حيث تراعى أصحاب الدخول المرتفعة (أصحاب القوة الشرائية الكبيرة) **على حساب أصحاب الدخول المنخفضة** (أصحاب القوة الشرائية المنخفضة).

كما يعاب على النظام الرأسمالى خضوعه لدورات متتالية من الرواج والكساد، فالنشاط الإقتصادى في الدول الرأسمالية لم يسر في إتجاه واحد، بل كانت هناك حالات رواج إرتفع فيها مستوى النشاط الإقتصادى، أعقبها

حالات كساد إنخفض فيها النشاط الإقتصادى، وهكذا تتابعت دورات الرواج والكساد في ظل النظام الرأسمالى.

⟦٢⟧ النظام الإشتراكى :

يتسم هذا النظام بالتخطيط الإلزامى الشامل للنشاط الإقتصادى حيث تمتلك الدولة في ظل هذا النظام جميع عوامل الإنتاج، فهذا النظام يتميز بالملكية العامة لعوامل الإنتاج وإختفاء حافز الربح الشخصى ليحل بدلاً منه حافز المصلحة العامة للمجتمع ككل.

ومعيار نجاح المشروع في هذا النظام هو معيار كمى أساساً، ويتوقف على مدى تحقيق المشروع للأهداف الكمية الموضوعة في خطته، وهذا قد يؤدى إلى إنخفاض في نوعية السلع المنتجة. ويقوم جهاز التخطيط في ظل هذا النظام بالعمل على حل المشكلة الإقتصادية بعناصرها المختلفة، حيث يقوم ذلك التخطيطى المملوك للدولة بإختيار وتنظيم إنتاج السلع

المختلفة، كما يقوم بتوزيع تلك السلع على أفراد المجتمع، بالإضافة إلى القيام بتنفيذ الإستثمارات المختلفة التى تهدف لزيادة معدل النمو الإقتصادى في المجتمع.

ولكن مما يؤخذ على هذا النظام هو إتسامه بالبيروقراطية والروتين وإنعدام الحافز الفردى على الإنتاج. فإذا كانت المصلحة العامة وليست المصلحة الخاصة هي الهدف الأساسى في ظل هذا النظام فقد لا ترتفع إنتاجية الأفراد ومن ثم إنتاجية المشروعات التى يعملون فيها. كذلك وجد المخططون في هذا النظام ضرورة إدخال المحفزات سواء كانت مادية أو معنوية لحث الأفراد وإغرائهم على بذل أقصى جهد ممكن وبالتالى إرتفاع قدراتهم الإنتاجية.

وأخيراً فهناك بعض الدول تأخذ بأنظمة إقتصادية تجمع بين النظامين السابقين والذى يطلق عليه البعض النظام الإقتصادى المخطط حيث تقوم

الملكية العامة جنباً إلى جنب مع الملكية الخاصة، بمعنى وجود كل من القطاع العام والخاص معاً، فالقطاع العام يشتمل أساساً على هياكل الإنتاج الأساسية والتى تحتوى على منظم التجارة الداخلية والخارجية، كما تشتمل أيضاً على معظم الصناعات الثقيلة والمتوسطة وصناعات البنية الأساسية.

أما القطاع الخاص فيشمل أساساً الإنتاج الزراعى ويتواجد أيضاً في بعض الصناعات الصغيرة وصناعات التجزئة. ويتم حل المشكلة الإقتصادية في ظل هذا النظام من خلال الأجهزة التخطيطية المملوكة للدولة، كما يوجد أيضاً حافز الربح كموجه أساسى للإنتاج والتمويل في مشروعات القطاع الخاص.

والجدير بالذكر أن معظم دول العالم تتجه اليوم إلى إقتصاد السوق الحر وخصخصة بعض مشروعات القطاع العام التى ثبت فشلها وتحقيقها

لخسائر جسيمة وذلك يعنى إعطاء أهمية نسبية أكثر للقطاع الخاص عن القطاع العام.

***ثالثاً*: بعض أدوات التحليل الإقتصادى:**

إن علم الاقتصاد كغيره من العلوم الأخرى له أسلوبه وأدواته التى يتعين على دارسى علم الإقتصاد الإلمام الكافى بها حتى يتسنى لهم فهم النظرية الإقتصادية. وفيما يلى سوف نتناول بإيجاز أهم هذه الأدوات:

(١) الأشكال البيانية :

تصاغ كثير من العلاقات الإقتصادية في صورة أشكال بيانية، والعلاقات الإقتصادية تكون دائماً كعلاقة بين متغيرين أو أكثر، والمتغيرات الإقتصادية قد تكون متغيرات نوعية غير قابلة للقياس الكمى أو متغيرات كمية خاضعة للقياس الكمى، وسوف نهتم هنا بالمتغيرات الإقتصادية القابلة للقياس الكمى. وسوف نفترض للتبسيط وجود متغيرين

فقط توجد بينهما علاقة ما، والتمثيل البيانى هو الذى يكشف لنا طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين.

وأبسط صور التمثيل البيانى هى تلك التى تتم على محورين أى بين متغيرين يتم رصد كل منهما على محور مستقل، المحور الرأسى والمحور الأفقى، وهما خطان متعامدان يقطع كل منهما الآخر في نقطة تسمى نقطة الأصل، وهى النقطة التى يبدأ من عندها قياس قيمة المتغيرات، وقيمة المتغيرين تكون مساوية للصفر عند نقطة الأصل، وتزداد قيمة المتغير المرصود على المحور الأفقى كلما إبتعدنا عن نقطة الأصل إلى جهة اليمين، وتقل قيمة المتغير المرصود على المحور الأفقى كلما إبتعدنا عن نقطة الأصل إلى جهة اليسار. وكذلك نجد أن قيمة المتغير المرصود على المحور الرأسى كلما إنتقلنا إلى أسفل.ويمكن توضيح ذلك بإستخدام كل من الجدول والشكلين البيانيين التاليين:

جدول رقم (١): العلاقة بين متغيرين

متغير (١)	متغير (٢)
١٠	صفر
٩	٢

٨	٤
٧	٦
٦	٨
٥	١٠

فإذا قمنا برصد المتغير رقم (١) على المحور الرأسى ، والمتغير رقم (٢) على المحور الأفقى فإن العلاقة بين هذين المتغيرين يوضحهما الشكل البيانى التالى:

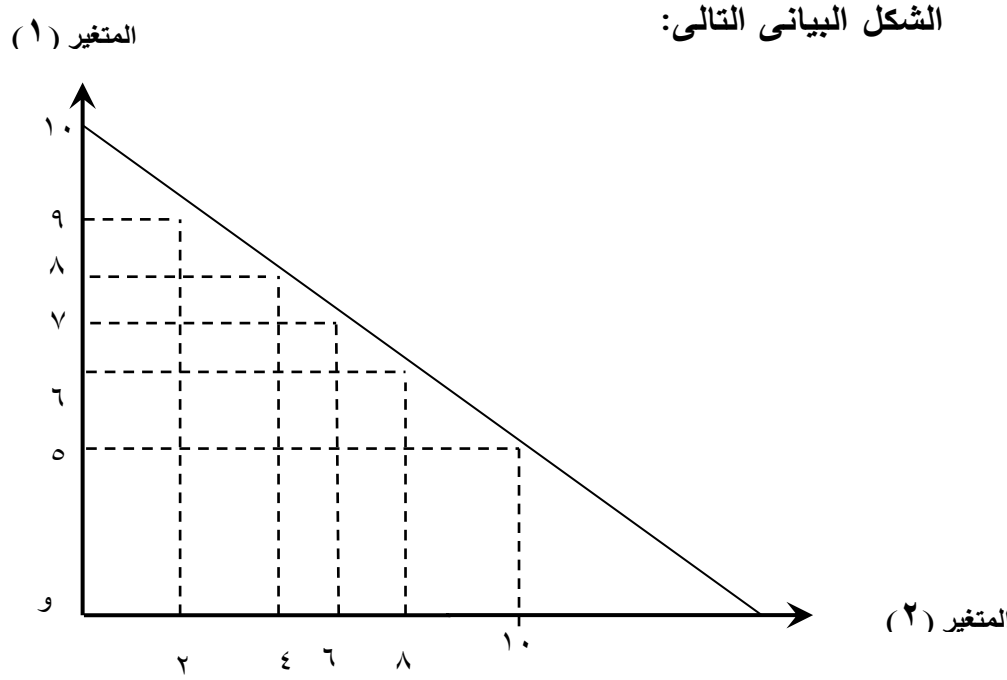

بعد أن تم رصد المتغيرين في الشكل البيانى السابق يتضح أن جميع النقاط تقع على خط واحد ينحدر من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين، بمعنى أن العلاقة بين المتغيرين السابقين هى علاقة خطية متمثلة في خط مستقيم سالب الميل، وسالبية الميل هنا

تعنى أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين، فكلما إنخفضت قيمة المتغير(١) زادت قيمة المتغير(٢) والعكس صحيح.

(٢) أنواع العلاقات الدالية وكيفية تصويرها بيانياً :

يلاحظ أن العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات المختلفة والتى يتم تصويرها بيانياً إما أن تكون علاقات خطية، (تتمثل فى خط مستقيم) أو علاقات غير خطية (تتمثل فى منحنى، والعلاقة الخطية يمكن تمثيلها جبرياً بمعادلة الخط المستقيم ، والتى تأخذ الصورة التالية:

ص = أ ÷ ب س

حيث ص : قيمة المتغير التابع الذى يتم رصده على المحور الرأسى ، أ : تمثل الجزء الثالث من المعادلة أو قيمة التقاطع مع المحور الرأسى، ب : تمثل ميل الخط المستقيم، بينما س : هى قيمة المتغير المستقل الذى يتم رصده على المحور الأفقى . ومن الملاحظ في العلاقة الخطية أن العلاقة بين المتغيرين موضع البحث هى علاقة مستمرة على وتيرة واحدة بمعنى أن زيادة متغير ما أو نقصه بمقدار معين يترتب عليه زيادة أو نقص المتغير الأخر بمقدار ثابت.

ولتوضيح ذلك نفترض أن معادلة الخط المستقيم تأخذ الشكل التالي:

$$ص = ١٠ - ٢ ص$$

فإذا كان س = ١ ∴ ص = ٨

وإذا كان س = ٢ ∴ ص = ٦

وإذا كان س = ٣ ∴ ص = ٤

وإذا كان س = ٤ ∴ ص = ٢

فهنا نجد أن زيادة المتغير المستقل (س) بمقدار وحدة واحدة يترتب عليه دائماً نقص المتغير التابع (ص) بمقدار وحدتين. وميل الخط يعرف على أنه النسبية بين المقابل والمجاور للزاوية التى يصنعها هذا الخط مع الإتجاه الموجب للمحور الأفقى، وهو ميل ثابت دائماً لا يتغير.

فإذا كان الخط المستقيم ينحدر من أعلى إلى أسفل جهة اليمين فإن ميله يكون سالباً، والعلاقة بين المتغيرين تكون علاقة عكسية، أما إذا كان الخط المستقيم يتجه من أسفل إلى أعلى جهة اليسار فإن ميله يكون موجباً، والعلاقة بين المتغيرين تكون موجبة، وفى حالة كون الخط المستقيم عمودى على المحور الأفقى وموازياً للمحور الرأسى يكون ميله أو إنحداره مساوياً لما لا نهاية ، أما إذا كان الخط المستقيم موازى للمحور الأفقى وعمودى على المحور الرأسى يكون ميله مساوياً للصفر، كما توضح الأشكال البيانية التالية :

شكل رقم (٥)

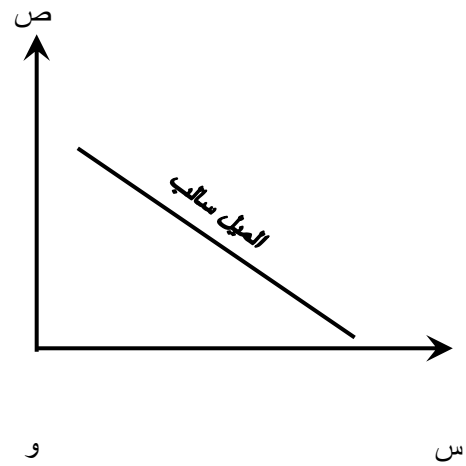

شكل رقم (٦)

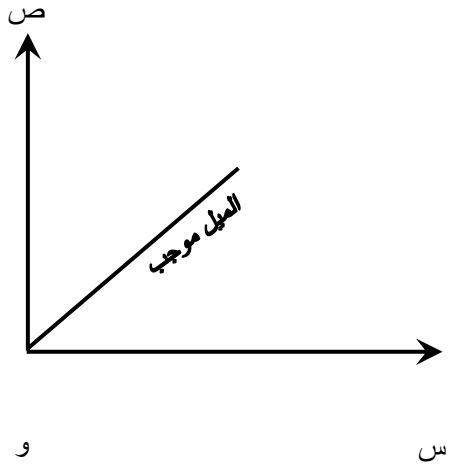

شكل رقم (٧)

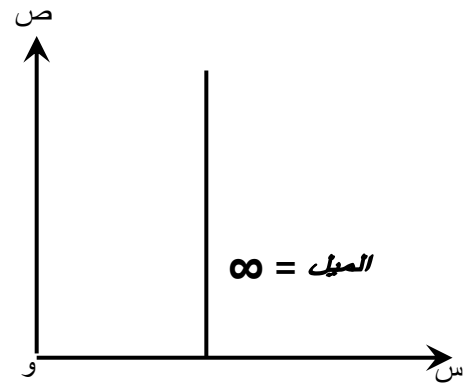

شكل رقم (٨)

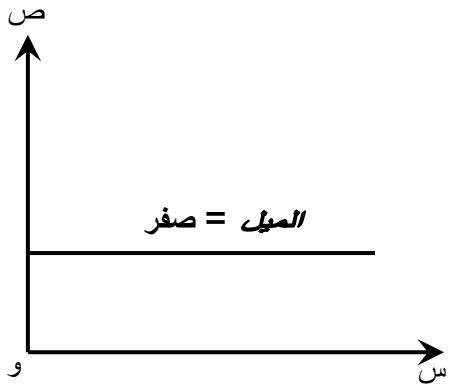

أما في حالة العلاقات غير الخطية فإنه يمثلها منحنى وليس خط مستقيم، وميل المنحنى متغير وليس ثابت كما في حالة الخط المستقيم، وميل المنحنى عند أى نقطة عليه تقاس بميل المماس للمنحنى عند هذه النقطة.

ونبدأ أولاً بحالة منحنى ذات ميل موجب، بمعنى أن العلاقة بين المتغيرين هى علاقة طرية، ولكنها قد تكون متزايدة بمعدل متناقص، وفى هذه الحالة يكون المنحنى مقعراً تجاه المحور الأفقى، أو تكون متزايدة بمعدل متزايد، وفى هذه الحالة يكون المنحنى محدباً تجاه المحور الأفقى. كما توضح الأشكال التالية :

شكل رقم (٩)

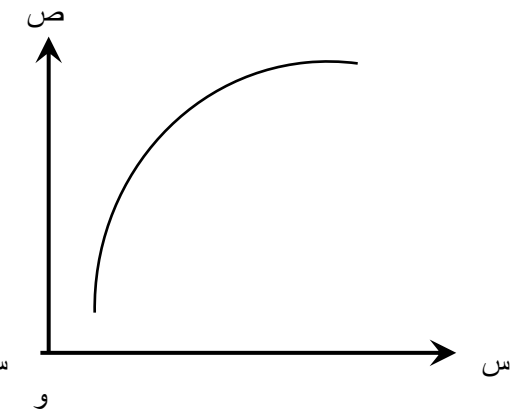

منحنى موجب الميل
زيادة س بمقدار معين يترتب عليه
زيادة ص بمقدار أقل فى كل مرة

شكل رقم (١٠)

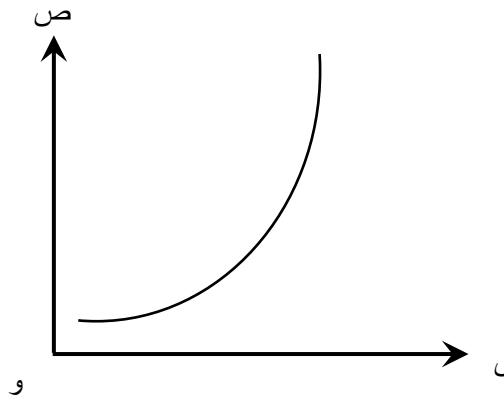

منحنى موجب الميل
زيادة س بمقدار معين يترتب عليه
زيادة ص بمقدار أكبر فى كل مرة

والحالة الثانية هى حالة منحنى ذات ميل سالب، بمعنى أن العلاقة بين المتغيرين هى علاقة عكسية. ولكنها قد تكون متناقصة بمعدل متناقص، وفى هذه الحالة يكون المنحنى محدباً تجاه نقطل الأصل، أو قد تكون متناقصة بمعدل متزايد، وفى هذه الحالة يكون المنحنى مقعراً تجاه نقطة الأصل، كما نوضح بالأشكال التالية :

شك رقم (١١)

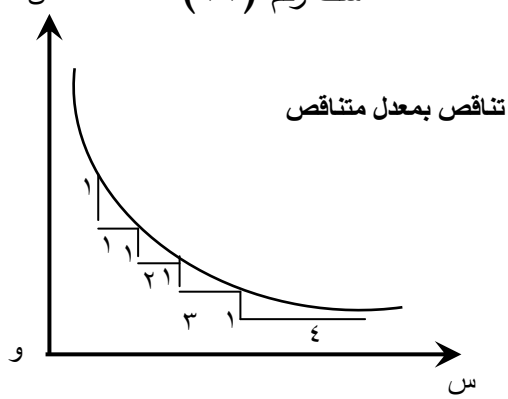

منحنى سالب الميل

تناقص ص بمقدار معين يترتب عليه

زيادة س بمقدار أكبر فى كل مـرة

∵ ميل المنحنى = $\frac{\Delta \text{ ص}}{\Delta \text{ س}}$

∵ Δ ص ثابتة ، Δ س متزايدة

∴ $\frac{\Delta \text{ ص}}{\Delta \text{ س}}$ متناقصة بإستمرار

$\frac{١}{١} > \frac{١}{٢} > \frac{١}{٣} > \frac{١}{٤}$

شكل رقم (١٢)

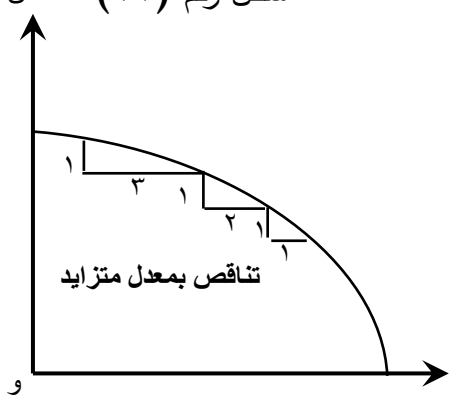

منحنى سالب الميل

تناقص ص بمقدار معين يترتب عليه

زيادة س بمقدار أقل فى كل مـرة

∵ ميل المنحنى = $\frac{\Delta \text{ ص}}{\Delta \text{ س}}$

∵ Δ ص ثابتة ، Δ س متناقصة

∴ $\frac{\Delta \text{ ص}}{\Delta \text{ س}}$ متزايدة بإستمرار

$\frac{١}{٣} < \frac{١}{٢} < \frac{١}{١}$

وهنـاك حـالات قـد يمـر فيهـا المنحنـى بمرحلتـى التزايـد بمعـدل (متزايـد أو متنـاقص) **أوالتنـاقص بمعـدل** (متزايـد أو متنـاقص) **كمـا توضـح الأشـكال التالية:**

شكل رقم (١٣)

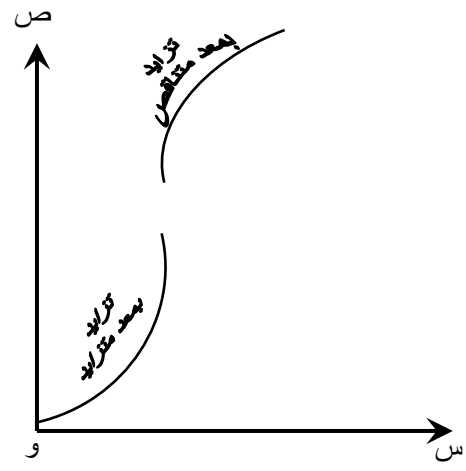

شكل رقم (١٤)

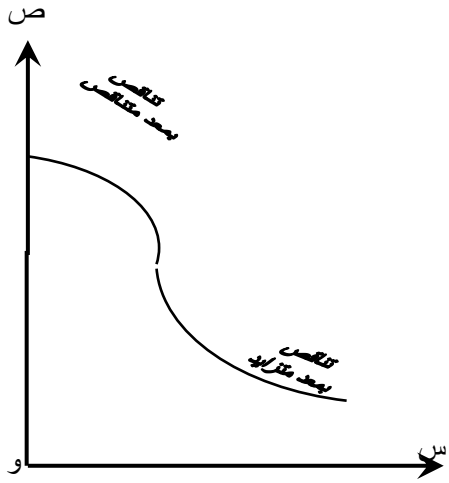

شكل رقم (١٥)

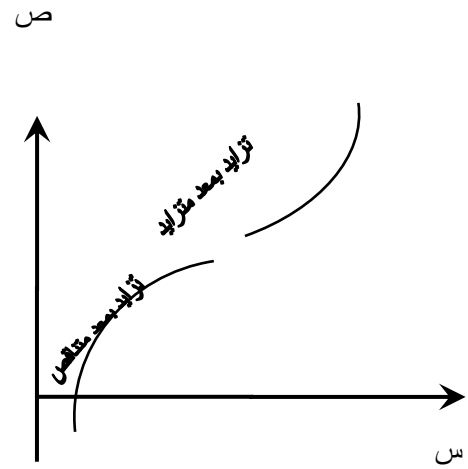

شكل رقم (١٦)

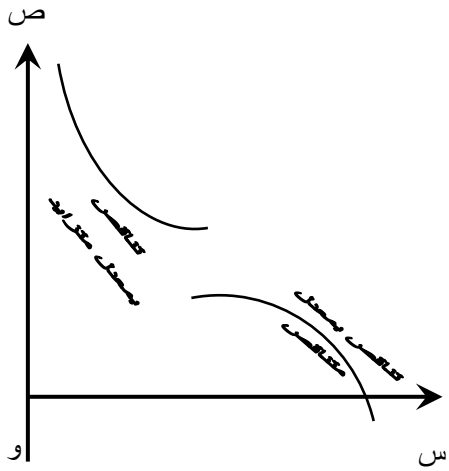

(٣) العلاقات الدالية وكيفية تصويرها جبرياً :

الدالة هى صياغة رياضية لعلاقة سببية، والعلاقة السببية هى علاقة بين متغيرين أو أكثر، بحيث يتحدد وفقاً لهذه العلاقة أى المتغيرات تعتبر سبب وأنها تعتبر نتيجة، فمثلاً عند دراسة ظاهرة التضخم أو إرتفاع معدلات

الأسعار قد يلاحظ أنه في كل مرة ترتفع فيها الأسعار يكون هناك إسراف شديد من قبل السلطات النقدية في الإصدار النقدى، ومن ثم يمكن أن يكون سبب التضخم هو الزيادة في الإصدار النقدى، فالزيادة في الإصدار النقدى تعتبر سبب، وإرتفاع المستوى العام للأسعار أو التضخم يعتبر نتيجة. فإذا رمزنا للتضخم بالرمز (ص) والإصدار النقدى بالرمز (س) فإنه يمكن لنا كتابة العلاقة الدالية السابقة على الصورة العامة التالية :

ص = د (س)

بمعنى أن المتغير السبب (س) وهو الإصدار النقدى يعتبر متغير مستقل، والمتغير النتيجة (ص) وهو التضخم يعتبر متغير تابع، فالمتغير التابع هو دالة في المتغير المستقل. وإذا علمنا الصورة المحددة للدالة السابقة فيمكن لنا معرفة قيمة ص بدلالة س ، فإذا كانت الدالة السابقة تأخذ الصورة التالية: ص = ٤ س

نجد أن ص تزيد بزيادة س بمقدار أربعة أضعاف، فإذا كانت س = ١ ∴ ص = ٤ ، وإذا كانت س المحددة للدالة = ١ ∴ ص = ٤ ، وإذا كانت س = ٢ ∴ ص = ٨ وهكذا.

والمتغير التابع (ص) والذى تتحدد قيمته من خلال المعادلة يسمى بالمتغير الداخلى وهو ذلك المتغير الذى يتأثر بالمتغيرات المستقلة ولا يؤثر فيها، أما المتغير المستقل (س) فيطلق عليه المتغير الخارجى وتتحدد قيمته سلفاً من خارج المعادلة وهو ذلك المتغير الذى يؤثر في المتغير التابع ولا يتأثر به .

(٤) النهايات العظمى والنهايات الصغرى وكيفية قياس ميل المنحنى :

عندما تكون العلاقة بين المتغيرين س و ص **طردية في بدايتها ثم تنقلب إلى علاقة عكسية فمعنى ذلك أنه توجد لدينا نهاية عظمى للدالة، أما إذا كانت العلاقة بين المتغيرين** س و ص **عكسية فى بدايتها ثم تنقلب إلى علاقة طردية، فمعنى ذلك أنه توجد لدينا نهاية صغرى للدالة، كما توضح الأشكال البيانية التالية:**

شكل رقم (١٧)

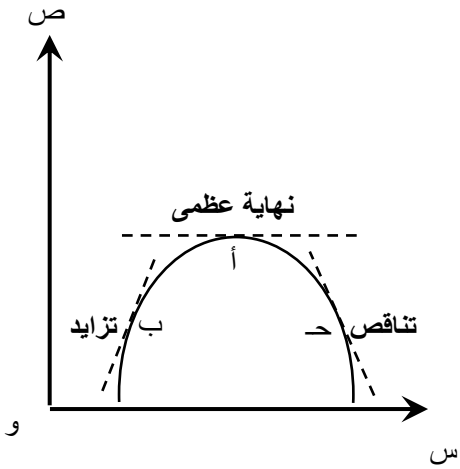

تتزايد ص كلما تزايدت س حتى تصل ص إلى نهايتها العظمى وبعد ذلك تتناقص ص كلما تزايدت س
ميل المماس عند النهاية العظمى = سفر

شكل رقم (١٨)

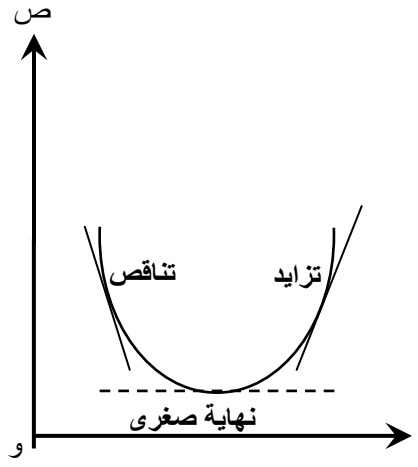

تتناقص ص كلما تزايدت س حتى تصل ص إلى نهايتها العظمى وبعد ذلك تتزايد ص كلما تزايدت س
ميل المماس عند النهاية الصغرى = سفر

ويمكن لنا قياس ميل المنحنى عند نقطة معينة عن طريق أخذ مماس للمنحنى عند تلك النقطة، ويكون ميل المماس لهذه النقطة هو نفسه ميل المنحنى عند هذه النقطة . فمثلاً في الشكل

السابق رقم (١٨) نجد أن ميل المماس عند أى نقطة على إمتداد الجزء الصاعد من المنحنى ولتكن النقطة (أ) هو ميل موجب، حيث يصنع أى مماس لهذا الفرع من الإتجاه الموجب للمحور الأفقى زاوية حادة ، وبنفس المنطق يتضح لنا من الشكل السابق أنه إمتداد هذا الفرع يكون سالباً مثل المماس للمنحنى عند النقطة (حـ)، حيث يصنع هذا المماس زاوية منفرجة مع الإتجاه الموجب للمحور الأفقى، وأخيراً نجد أنه عند نقطة النهاية العظمى يكون ميل المماس مساوياً للصفر حيث يصنع المماس للنقطة (ب) خطاً موازياً للمحور الأفقى (أى ميله يساوى الصفر).

(٥) الإستباط والإستقراء :

من أهم المناهج العلمية التى تستخدم في الكشف عن طبيعة العلاقات بين المتغيرات الإقتصادية كل من منهجى الإستقراء والإستنباط وفيما يلى لمحة موجزة عن كل منهما:

أ - منهج الاستقراء :

من المستحيل على أى باحث إقتصادى دراسة جميع متغيرات ظاهرة إقتصادية معينة، ومن ثم يلجأ الباحث إلى أسلوب العينات والذى يجب

أن يكون ممثلاً تمثيلاً جيداً للظاهرة محل البحث. والإستقراء يعنى محاولة الوصول إلى تعميم معين يمكن تطبيقه بصدد ظاهرة معينة من خلال دراسة بعض أو كل مفردات الظاهرة. فمثلاً عندما يريد الباحث دراسة ظاهرة التدخين بين طلبة جامعة الإسكندرية، فإنه من المستحيل دراسة جميع طلبة جامعة الإسكندرية وهل هم مدخنون أم لا، ومن ثم يلجأ الباحث إلى عينة من طلبة كل كلية من كليات جامعة الإسكندرية ، فإذا وجد الباحث أن ٥٠% مثلاً من مفردات العينة التى تناولها هم طلبة مدخنون، فيمكن له التعميم والقول بأن ٥٠% من طلبة جامعة الإسكندرية هم طلبة مدخنون. أى أن التعميم هنا من الجزء إلى الكل،ولكن يلاحظ أن الأحكام التى نصل إليها من خلال عملية الإستقراء هى أحكام إحتمالية وخاصة إذا لم يتمكن الباحث من دراسة جميع مفردات الظاهرة بالكامل. أو أن العينة المأخوذة من مجتمع البحث هى عينة ناقصة أو غير ممثلة لمجتمع الظاهرة تمثيلاً كاملاً . وبناء على ذلك لا يمكن التسليم دائماً بصحة أى فرض علمى تم التوصل إليه عن طريق الإستقراء، ولكن من ناحية أخرى نقول أننا نقبل كل الفروض العلمية التى توصلنا إليها بطريق الإستقراء حتى يثبت عدم صحتها.

ب - منهج الإستنباط :.

ويعنى هذا المنهج القيام بدراسة العلاقات الممكنة بين مجموعة من المقدمات لإستنباط نتائج معينة. ففى حالة صدق المقدمات تكون النتيجة صادقة بالضرورة من الناحية المنطقية، فالإستنباط هنا يكون من الكل إلى الجزء، فعلى سبيل المثال إذا إفترضنا الآتى:

مقدمة كبرى: **كل طلبة جامعة الإسكندرية مدخنون.**

مقدمة صغرى: **كلية التجارة من ضمن كليات جامعة الإسكندرية.**

النتيجة : **كل طلبة كلية التجارة مدخنون.**

فالمثال السابق ينطوى على مقدمتين كبرى وصغرى والعلاقة المنطقية بين كل منهما تؤدى للوصول إلى النتيجة السابقة. وهذه النتيجة تكون صحيحة تماماً ومنطقية من خلال الإستدلال المنطقى من المقدمات الكبرى والصغرى السابقة عليها. ولكنها قد تكون غير صحيحة من الناحية العملية إذا كانت المقدمات الكبرى والصغرى غير واقعية. ففى المثال السابق إذا كان بعض طلبة جامعة الإسكندرية لا يدخنون فالنتيجة السابقة تكون غير واقعية ولا يمكن إستنباط النتيجة تكون غير واقعية ولا يمكن إستنباط النتيجة السابقة

وهى أن كل طلبة كلية التجارة مدخنون، ومن هنا يأتى حرص الباحث على واقعية المقدمات حتى تكون هناك واقعية في النتيجة المستخلصة.

الأسئلة

أولاً : أسئلة الاختيار المتعدد:

(١) يرجع سبب ظهور المشكلة الإقتصادية إلى :

أ ـ تعدد الإحتياجات البشرية وتنويعها.

ب ـ الندرة النسبية في عناصرالإنتاج.

حـ ـ الزيادة الكبيرة في أعداد السكان.

د ـ كل ما سبق.

(٢) سالبية منحنى إمكانيات الإنتاج ترجع إلى :

أ ـ ثبات تكلفة الفرصة البديلة.

ب ـ تزايد تكلفة الفرصة البديلة.

حـ ـ إنحداره من أعلى إلى أسفل جهة اليمين.

د ـ لا شئ مما سبق.

(٣) النظام الإقتصادى المطبق حالياً في مصر :

أ ـ نظام إقتصادى رأسمالى.

ب ـ نظام إقتصادى إشتراكى.

حـ ـ يقترب بدرجة أكبر من النظام الرأسمالى.

د ـ يقترب بدرجة أكبر من النظام الإشتراكى.

(٤) التحرك من نقطة لأخرى على نفس منحنى إمكانيات الإنتاج تعنى :

أ ـ الإستخدام الكامل فقط للموارد الإقتصادية.

ب ـ الإستخدام الأمثل فقط للموارد الإقتصادية.

حـ - الإستخدام الكامل والأمثل للموارد الإقتصادية.

د - لا شئ مما سبق.

(٥) يهتم علم الإقتصاد بدراسة ما يلى :

أ - مشكلة الندرة النسبية للموارد الإقتصادية.

ب - كيفية تلبية معظم الحاجات البشرية لأفراد المجتمع.

حـ - دراسة المشكلة الإقتصادية بكل عناصرها المختلفة.

د - كل ما سبق.

(٦) من أهم الإنتقادات الموجهة للنظام الرأسمالى :

أ - تدخل الدولة في النشاط الإقتصادى.

ب - زيادة مظاهر البيروقراطية وإنتشار الروتين.

حـ - عدم التخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية.

د - زيادة درجة الإحتكار وإختفاء المشروعات الصغيرة.

(٧) إنتقال منحنى إمكانيات الإنتاج لأعلى إلى جهة اليمين يعنى :

أ - الإستخدام الكامل للموارد الإقتصادية المتاحة.

ب - الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة.

حـ - الإستخدام الكامل والأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة.

د - زيادة حجم الموارد الإقتصادية المتاحة.

(٨) تعرف تكلفة الفرصة البديلة على أنها :

أ - سعر الوحدة المنتجة مقوماً بوحدات نقدية.

ب - قيمة أقصى بديل تم التضحية به في سبيل البديل المختار فعلاً.

حـ - قيمة البديل الذى تم إختياره فعلاً.

د ـ لا شئ مما سبق.

(٩) إذا كانت تكلفة الفرصة البديلة متناقصة فمعنى ذلك أن :

أ ـ منحنى إمكانيات الإنتاج محدب تجاه نقطة الأصل.

ب ـ منحنى إمكانيات الإنتاج مقعر تجاه نقطة الأصل.

حـ ـ منحنى إمكانيات الإنتاج عبارة عن خط مستقيم.

د ـ لا شئ مما سبق.

(١٠) إذا كان منحنى إمكانيات الإنتاج محدباً تجاه نقطة الأصل فإن تكلفة الفرصة البديلة تكون :

أ ـ متزايدة. ب ـ متناقصة. حـ ـ ثابتة. د ـ لا شئ مما سبق.

ثانياً : أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير :

١ ـ يؤدى التخصيص للموارد الإقتصادية إلى إنتقال منحنى إمكانيات الإنتاج لأعلى جهة اليمين.

٢ ـ لا يوجد تعريف شامل ومحدد لعلم الإقتصاد.

٣ ـ يعتمد النظام الرأسمالى على قوى السوق في حل جوانب المشكلة الإقتصادية دون أى تدخل من الدولة.

٤ ـ طالما أن الحاجة البشرية قابلة للإشباع التام فإن الحاجات في مجموعها قابلة للإشباع التام.

٥ ـ زيادة كفاءة الموارد المتاحة يؤدى لإنتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى أعلى جهة اليمين.

٦ ـ المشكلة الإقتصادية تواجهه المجتمعات النامية فقط.

٧ ـ يعتبر حافز الربح بمثابة الموجه الرئيسي في ظل النظام الرأسمالى.

٨ ـ في سياق عملية التنمية الإقتصادية نتوقع إنتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى أعلى.

٩ ـ يعاب على النظام الرأسمالى توجيه الإستثمارات إلى نواح أقل فائدة للمجتمع.

١٠ـ الهدف الرئيسي للنظام الإشتراكى هو المصلحة العامة وليس

الفصل الثانى: " نظرية الطلب "

أهداف هذا الفصل :

يكون الطالب بعد انتهاء هذا الفصل قادر على أن:

١- يوضح مفهوم الطلب ومنحنى وجدول الطلب.

٢- يفرق بين التغير فى الكمية المطلوبة والتغير فى الطلب.

٣- يلم بكافة الأشكال البيانية المتعلقة بالفصل.

أولاً **:- تعريف الطلب :-**

يقصد بالطلب الكمية التى يكون المستهلك أو السوق على إستعداد لشرائها من سلعة معينة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة ، ومن خلال التعريف السابق يتضح أن الطلب هو نتاج لعدة عوامل تتمثل فى:

- **أن تكون هناك رغبة فى الشراء وفى نفس الوقت القدرة على الشراء** (الدخل النقدى للمستهلك).
- **إمكانية قياس الكمية التى يرغب السوق فى شرائها عند سعر معين.**
- **وأن يكون ذلك خلال فترة زمنية محددة .**
- **هناك نوعان من الطلب هما :**
  - **طلب المستهلك الفردى (الطلب الفردى) :-**

وهى الكمية التى يطلبها الفرد أو الأسرة من سلعة أو خدمة معينة خلال فترة زمنية معينة وعند سعر معين .

- **طلب السوق :-**

أى أن إجمالى الكميات من السلع التى يطلبها المجتمع (إجمالى ما يطلبه الأفراد) **من هذه السلعة أو الخدمة عند هذا السعر**

وخلال نفس الفترة ، ويمكن الحصول على طلب السوق من خلال إضافة أو جمع الطلبات الفردية عند نفس السعر وخلال نفس الفترة .

ثانياً **:- دالة الطلب :-**

يمكن توضيح نظرية الطلب فى صورة دالة تجمع المتغيرات التابعة والمستقلة ، حيث يعتبر الطلب أو الكمية المطلوبة المتغير التابع الذي يتأثر بمجموعة من العوامل المستقلة وهى : (سعر السلعة وأسعار السلع الأخرى، وأذواق المستهلكين ، دخل المستهلك وتوقعات المستهلكين لأسعار السلعة فى المستقبل).

ويتم التركيز على العلاقة الجزئية بين طلب المستهلك لمتغير تابع وكل متغير مستقل على حدة مع إفتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها (ثابتة) دون تغيير. ويتم دراسة هذه العلاقة الجزئية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كالتالى :

أ- **تغير الكمية المطلوبة :-**

وتحدث عند تغير السعر وبقاء عوامل الطلب ثابتة، ويكون التحرك على نفس منحنى الطلب بالزيادة (عند إنخفاض السعر) أو بالنقص (عند إرتفاع السعر)، ويكون التحرك على نفس منحنى الطلب ، ويكون التحرك

إلى أعلى في حالة إنكماش الطلب والعكس صحيح (سيتم التوضيح عند شرح منحنى الطلب).

ب- تغير ظروف الطلب :.

وتحدث عند تغير محددات الطلب كلها أو إحداها مع بقاء السعر كما هو، ويكون التحرك بانتقال منحنى الطلب إلى أعلى فى حالة زيادة الطلب وإلى أسفل فى حالة نقص الطلب . وتشير دالة الطلب إلى العلاقة الجزئية بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعر هذه السلعة، وهى تقيس التغير فى الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعر هذه السلعة على أثر التغير فى سعر هذه السلعة، وتأخذ هذه العلاقة صورتين هما :.

- **الشكل الخطى :ـ وهو يقيس التغير فى الكمية المطلوبة من السلعة نتيجة التغير فى سعر هذه السلعة بمقدار ثابت.**
- **الشكل غير الخطى :. وهو يقيس التغير فى الكمية المطلوبة من السلع نتيجة التغير فى سعر هذه السلعة بمقدار غير ثابت.**

ويمكن صياغة دالة الطلب بثلاثة أشكال وهما :.

- **الشكل اللفظى وهو التعريف السابق ذكره .**

- **الشكل البيانى وهو تعبير هندسي لهذه العلاقة فى صورة بيانية . (يتم توضيحه فيما يلى).**
- **الشكل الرياضي وهو صياغة رياضية لذات العلاقة بين المتغيرين محل البحث .**

***ثالثاً*:- جدول الطلب :**

يقيس الأسعار الإفتراضية للسلعة والكمية التى يكون السوق على إستعداد لشرائها عند كل سعر إفتراضي . ويمكن توضيح هذه العلاقة كما بالجدول الحالى والذي يشير إلى الأسعار الإفتراضية للسلعة، ومستويات الطلب المقابلة عند كل سعر إفتراضي .

المستوى	سعر السلعة (×)	الكمية المطلوبة من السلعة (×)
١	صفر	٦٠
٢	١٠	٥٠
٣	٢٠	٤٠
٤	٣٠	٣٠ وضع التوازن
٥	٤٠	٢٠
٦	٥٠	١٠
٧	٦٠	صفر

نستنتج من الجدول السابق الخصائص التالية:.

- **عندما يكون سعر السلعة صفر أى أن السلعة تقدم دون مقابل ، لا يحتاج المستهلكون أكثر من إستهلاك ٦٠ وحدة من هذه السلعة ، وهو المستوى المطلوب لتحقيق الإشباع الكامل لرغبات المستهلك على الرغم من مجانية السلعة، وعدم وجود أى مقابل للحصول عليها وإستهلاكها .**
- **ينخفض طلب المستهلك على هذه السلعة مع إرتفاع السعر.**
- **لا يتجه المستهلكون لشراء السلعة ويكون الطلب مساوى للصفر إذا إرتفع السعر إلى ٦٠ جنيه .**
- **هناك علاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة فمع زيادة السعر ينخفض الكمية المطلوبة والعكس صحيح ، وهو ما يعرف بإسم "قانون الطلب" .**

رابعاً :- **منحنى الطلب :.**

وهو الشكل البيانى الذى يعكس العلاقة العكسية بين التغير فى السعر والتغير فى الكمية المطلوبة . وهذا يشير إلى اتجاه منحنى الطلب (ط ط) **إلى الانحدار من أعلى إلى أسفل فعندما أصبح سعر السلعة ١٠ جنيه انخفضت الكمية المطلوبة من ٦٠ وحدة إلى ٥٠ وحدة وهو ما يطلق عليه التغير فى الكمية المطلوبة ويكون الانتقال من أعلى إلى أسفل على نفس منحنى الطلب ويطلق علي هذه الحالة انكماش الطلب ، ويحدث العكس فى حالة انخفاض السعر**(تمدد الطلب) **كما هو موضح بالشكل التالي** :.

ويكون منحنى الطلب فى صورة خط مستقيم عندما يكون السعر يتغير بمقدار ثابت والكمية المطلوبة تتغير بمقدار ثابت.

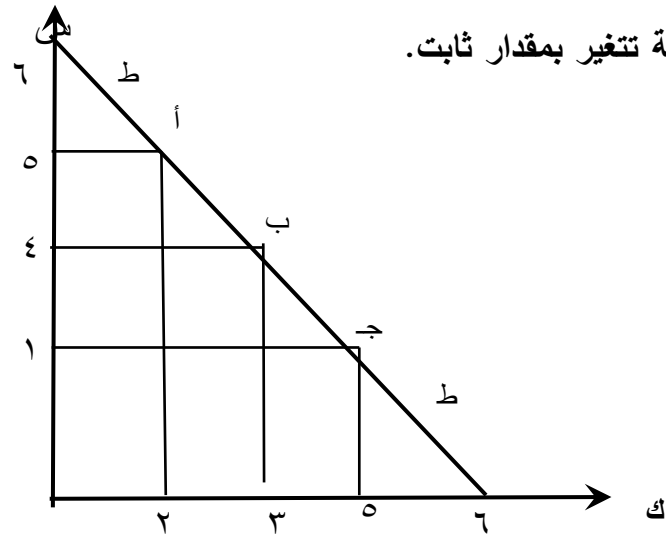

أما إذا تغير السعر بمقدار غير ثابت يكون منحنى الطلب كما فى الشكل التالى :.

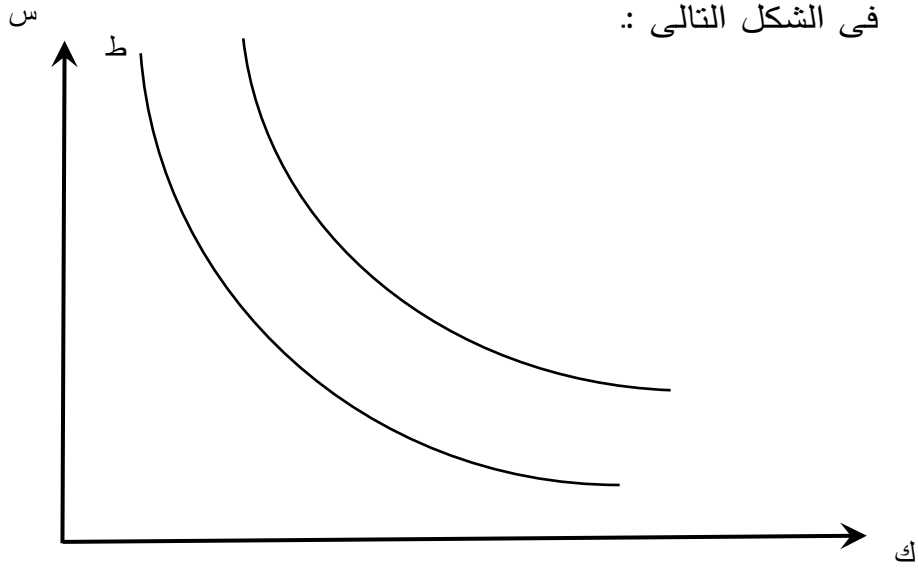

وتوجد طريقتان لقياس مدى إستجابة الكمية المطلوبة من سلعة ما بالتغير بسبب حدوث تغير فى السعر، الطريقة الأولى هى المقياس المطلق،

أما الطريقة الثانية فهي المقياس النسبي وذلك سيتم توضيحه فى النقطة التالية :.

⊖ ميل دالة الطلب (وهو المقياس المطلق).

لقياس مدى استجابة الكمية المطلوبة من سلعة ما للتغير الذى يحدث فى السعر بوحدة واحدة . ويطلق على هذا المقياس ميل منحنى الطلب ويكون شكل منحنى الطلب خط مستقيم ودالة الطلب خطية .

⊖ ميل دالة الطلب (وهو المقياس المطلق) :

لقياس مدى إستجابة الكمية المطلوبة من سلعة ما للتغير الذى يحدث فى السعر بوحدة واحدة . ويطلق على هذا المقياس ميل منحنى الطلب ويكون شكل منحنى الطلب خط مستقيم ودالة الطلب خطية .

⊖ مرونة الطلب وهى المقياس النسبي :.

وهو الأكثر أهمية وهو مقياس نسبي يقيس مدى أو درجة إستجابة الكميات المطلوبة من سلعة ما لتغيرات السعر، ويطلق عليه المرونة . ولأهميتها سيخصص لها الفصل الثالث .

***خامساً*:. (محددات الطلب وعلاقة الطلب بالعوامل الأخرى) .**

لا يتوقف خصم الكمية التى يطلبها المستهلك من السلعة على سعرها السائد في لهذه السلعة، وإنما يتوقف أيضاً على عدد من العوامل الأخرى المستقلة التي يمكن أن تؤثر على حجم ما يطلبه المستهلك من هذه السلعة خلال فترة زمنية معينة . وعند دراسة علاقة أحد هذه المحددات كمتغيرات مستقلة بالكمية المطلوبة كمتغير تابع نفترض بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها.

(١) دخل المستهلك :

يعتبر الدخل النقدى المتاح للمستهلك من العوامل الهامة التى تحدد مقدرته على الشراء، وبالتالى حجم الطلب الخاص به، فيلاحظ أن المستهلكين يطلبون كميات أكبر من السلع عندما تزداد دخولهم ويطلبون كميات أقل منها عندما تقل هذه الدخول ، ويشير ذلك لوجود علاقة طردية بين الكمية المطلوبة ودخول المستهلكين إلا أن هناك حالات إستثنائية لا تتحقق فيها هذه العلاقة الطردية.

⊖ تعريف دالة الطلب للدخل :.

هى الكميات المختلفة من السلعة أو الخدمة التى يمكن للمستهلك الفرد أو المستهلكون أن يشتروها خلال فترة زمنية

معينة عند مستويات الدخل المختلفة المفترضة لهذا المستهلك ، وذلك مع إفتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها دون تغيير (ثابتة). ولا تؤدى زيادة الدخول النقدية للمستهلكين إلى زيادة إستهلاكهم بنفس نسبة الزيادة لأن جزء من زيادة فى الدخول سوف يوجه إلى الإدخار .

وبالمثل يؤدى إنخفاض الدخول النقدية للمستهلكين إلى إنخفاض إستهلاكهم (ولكن بنسبة أقل) حيث يلجأ المستهلكون عادة فى هذه الحالة إلى السحب من مدخراتهم أو الإقتراض من الغير حتى يحافظوا على مستوى هذا الإستهلاك . وتكون دالة الطلب التى توضح العلاقة بين الكمية المطلوبة والدخل هى ط = د (ل)

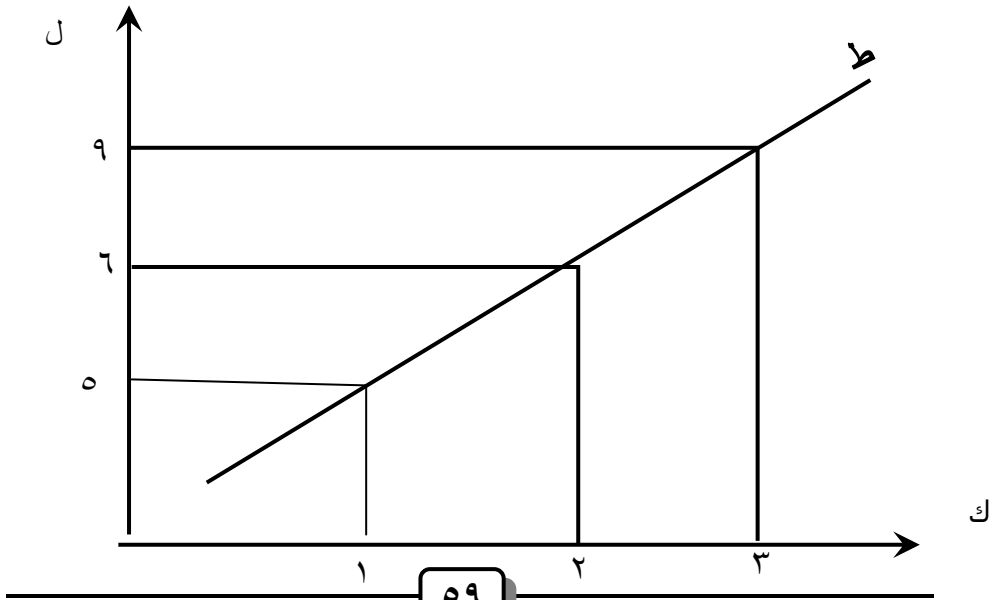

ونظراً لوجود علاقة طردية بين الكمية المطلوبة والدخل ، فإن التعبير الهندسي لابد وأن يتمثل فى شكل منحنى أو خط مستقيم ينحدر من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربي دلالة على أن دالة الطلب للدخل هى دالة متزايدة . ويكون الميل موجب .

⊖ الإستثناءات التى ترد على دالة الطلب للدخل:

[أ] حالة السلع الدنيا:

وهى سلع رخيصة الثمن التى يلجأ المستهلك ذو الدخل المنخفض إلى إشباع حاجاته منها، وذلك بدأً من السلع الجيدة والمرتفعة السعر والتى لا يستطيع شراءها لإنخفاض دخله، مثال ذلك شراء الزيت بدلاً من الزبد، والقطن بدلاً من الحرير والفضة بدلاً من الذهب . كما بالشكل التالى:

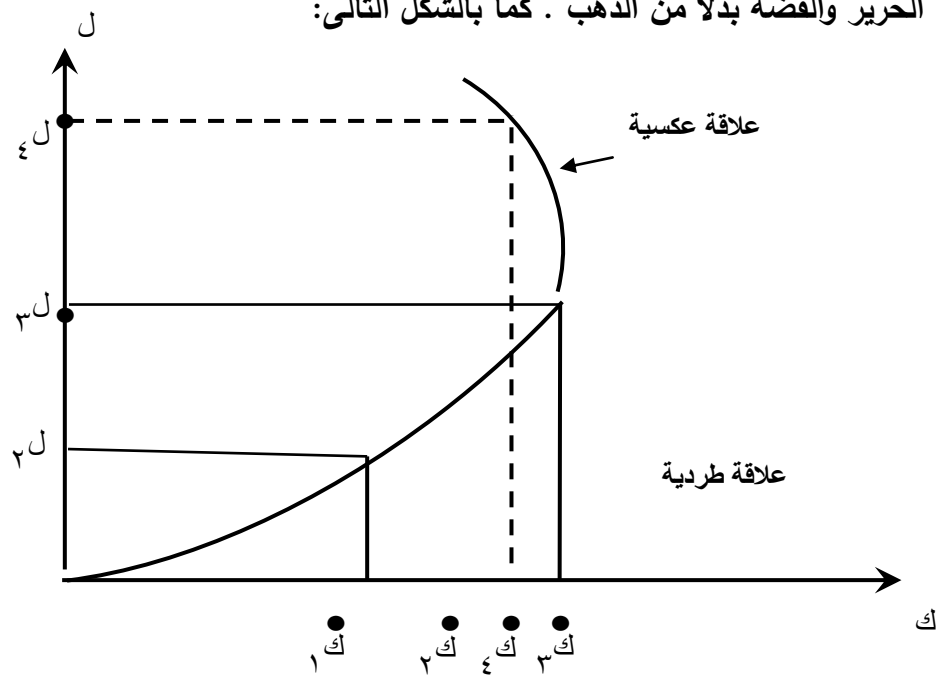

فمثلاً ، يلجأ المستهلك إلى شراء كمية من الزيت لإشباع بعض حاجاته الغذائية وكلما إرتفع دخله، فإنه يزيد من كميات الزيت لتحقيق المزيد من إشباعه لهذه الحاجات، ولكنه عند وصول دخله إلى حد معين من الإرتفاع (المستوى د ل ٤) يبدأ في إنخفاض إستهلاكه من الزيت ويحل محله الزبد .

﴿ب﴾ السلع التى تحقق الإشباع التام للمستهلك :.

بعد وصول دخله إلى حد معين، فإذا زاد الدخل عند هذا الحد ، فإن الكمية المطلوبة من هذه السلع تبقى ثابتة دون زيادة . لأن طلبه عليها قد أشبع تماماً عند مستوى دخله السابق وقبل حدوث الزيادة فيه. مما يؤدى إلى أن الزيادة على الدخل لن يكون لها أى تأثير على زيادة الكميات المطلوبة من هذه السلعة مثل التوابل والملح والشاى والقهوة وما يماثلها .

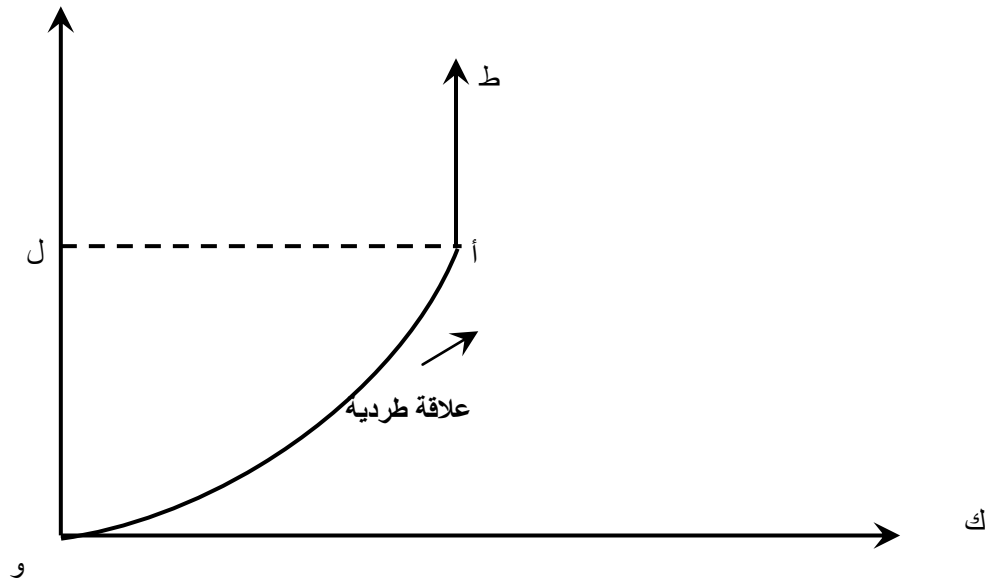

فيتضح من الشكل أن الكميات المطلوبة من هذه السلعة تتزايد مع زيادة الدخل حتى وصوله إلى (و ل)، وبعد هذا المستوى من الدخل تظل الكمية المطلوبة من هذه السلعة ثابتة مهما حدثت زيادة في الدخل ويصبح منحنى الدخل في صورة خط رأسي عمودى على المحور الأفقي (أ ط) .

(٢) أسعار السلع الأخرى :

هناك بعض السلع التى ترتبط الكمية المطلوبة من إحداها بالتغير الذى يحدث في سعر سلع أخرى منها، وهذا الإرتباط المباشر قد يكون بين سلع بديلة، وقد يكون بين سلع متكاملة والتى سيتم توضيحاها كما يلى :.

⊖ **علاقة الطلب بأسعار السلع البديلة :.**

وندرس هنا العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة (متغير تابع) **وبين التغير في سعر السلعة الأخرى** (كمتغير مستقل) **وبديل للسلعة الأولى مثل العلاقة بين التغير في الكمية المطلوبة من اللحوم بسبب التغير الذى يحدث في سعر الفراخ أو السمك. ويمكن للسلع البديلة أن تحل محل الأخرى في تحقيق ذات الإشباع للمستهلك، ومن ثم تعتبر سلع متنافسة لبعضها البعض.**

ويلاحظ أن العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعر السلعة البديلة عنها هى علاقة طردية حيث أن إرتفاع سعر اللحوم سيؤدى إلى إنخفاض الكمية المطلوبة من الفراخ أو الأسماك. (وكمثال القهوة والشاى) (الأرز والمكرونة) **وهكذا.** ويمكن التعبير عن هذه العلاقة من خلال الشكل التالى:

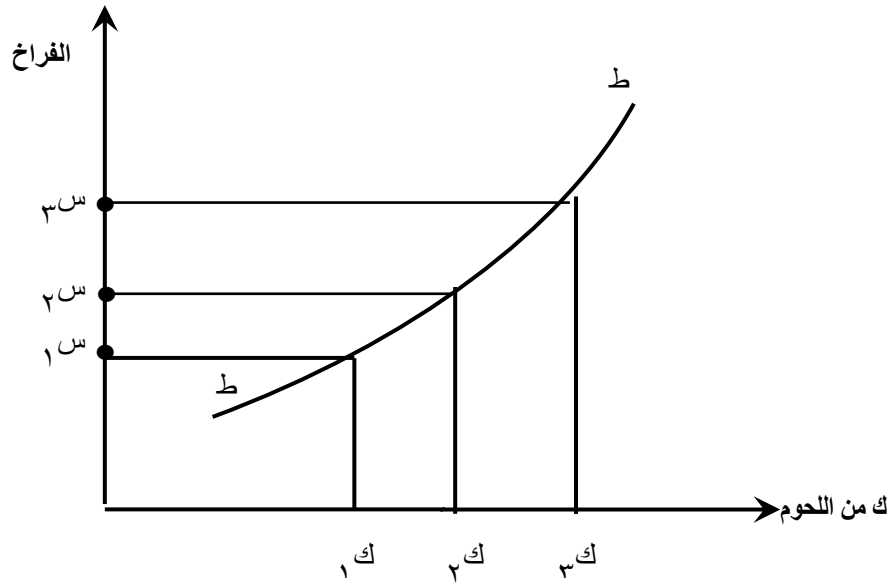

⊖ **علاقة الطلب بأثمان السلع المكملة :.**

وهنا ندرس العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة (متغير تابع) والتغير فى سعر السلعة الأخرى (المكملة للسلعة الأولى) كمتغير ستقل.

مثال الشاى والسكر حيث تعتبر كل منهما مكمل للآخر لتحقيق إشباع المستهلك. وتكون العلاقة بين الكمية المطلوبة من الشاى وسعر السكر علاقة عكسية بمعنى إرتفاع أسعار السكر تؤدى إلى إنخفاض الكمية المطلوبة من الشاى.

حيث أن ارتفاع أسعار السكر ستؤدى إلى إنخفاض الطلب منه (قانون الطلب**) وبالتالى ينخفض الطلب على الشاى وهو المكمل عند الإشباع. والعكس صحيح في حالة إنخفاض سعر السكر. ويمكن التعبير عن هذه العلاقة كما بالشكل التالى:.**

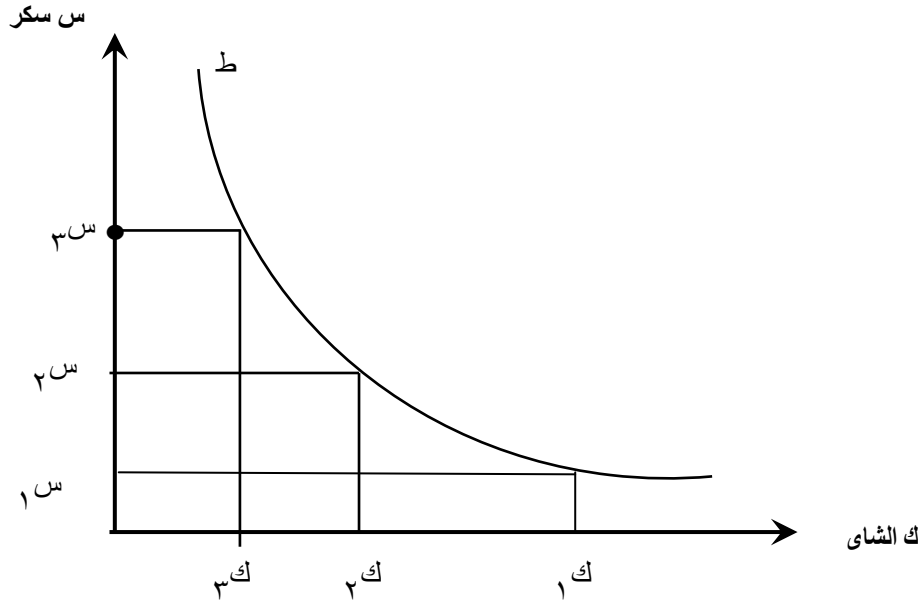

وبالإضافة إلى السلع البديلة والمكملة هناك بعض السلع التى

تتميز بأن الطلب على واحدة منها لا يتأثر بالتغيرات التى تحدث في

أسعار السلع الأخرى منها، وهو ما يعرف بالسلع المستقلة. مثل البنزين والشاى ويكون هذا التأثير بطريق غير مباشر وذلك لأن الدخل الذى يحصل عليه المستهلك محدود وسيؤثر إرتفاع أسعار بعض السلع على الإستهلاك من بعض السلع الأخرى خاصة إذا كانت السلع التى إرتفع سعرها سلع مهمة ويتحقق عليها جزء كبير من دخله والعكس صحيح. وهذا التغير الحادث في الدخل.

(٣) أذواق المستهلكين:

ويقصد به تفضيل المستهلك لسلعة على أخرى مع توافر القوة الشرائية التى تدعم تلك الرغبة للحصول على سلعة معينة، وتوجد علاقة طردية بين الكميات المطلوبة من سلعة ما كمتغير تابع وأذواق المستهلك كمتغير مستقل. وتؤثر الموضة بتغير أذواق المستهلكين على الكمية المطلوبة من سلعة معينة.

(٤) عدد المستهلكين:

يؤثر عدد المستهلكين على الكمية المطلوبة من سلعة معينة، فكلما زاد عدد المستهلكين زاد الطلب وبالتالى تزداد الكمية المطلوبة من السلعة والعكس صحيح في حالة إنخفاض عدد المستهلكين ويتضح من ذلك وجود علاقة طردية بين عدد المستهلكين والكمية المطلوبة من سلعة معينة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.

(٥) توقعات المستهلكين:

ويقصد بها توقع المستهلكين لإرتفاع أو إنخفاض أسعار السلع في المستقبل ومثل هذه التوقعات إذا كانت بالإرتفاع في المستقبل سيؤدى ذلك إلى إرتفاع الكمية المطلوبة من السلعة في الوقت الحالى فإذا توقع المستهلك إرتفاع أسعار الذهب مثلاً في

المستقبل سيؤدى ذلك إلى إرتفاع الطلب على الذهب حالياً والعكس صحيح. ويمكن توضيح التغير الذى يحدث في الطلب بسبب التغير في أحد أو كل محددات الطلب من خلال الشكل التالى :.

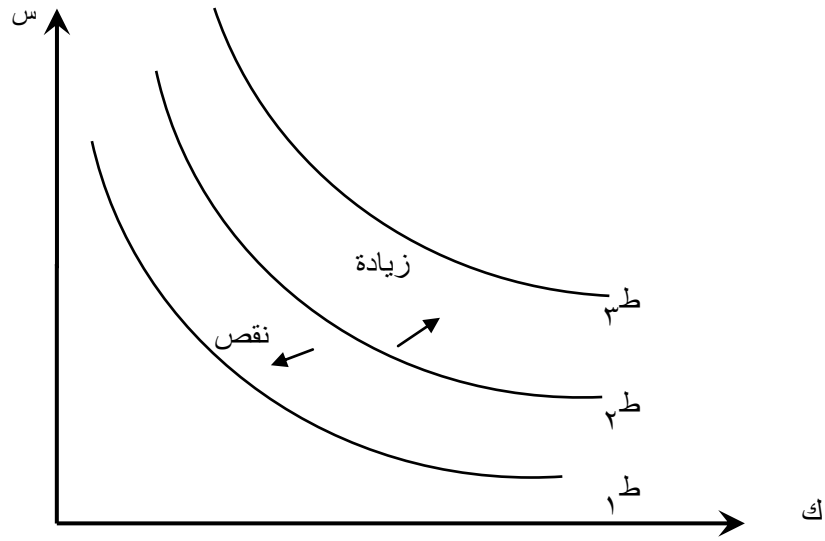

الفصل الثالث: مرونة الطلب

أهداف الفصل الثالث:

يكون الطالب بعد انتهاء الفصل الثالث قادر على أن:

١- يوضح مفهوم مرونة الطلب ودرجاتها.

٢-يقيس مرونة الطلب ويحدد نوع السلعة.

٣-يرسم الاشكال المتوفرة فى الفصل.

أوضحنا فى الفصل السابق أن الطلب يتأثر بعوامل عديدة منها سعر السلعة وأذواق المستهلكين وأسعار السلع الأخرى .. إلخ . وتوصلنا إلى نوع العلاقة بين الكمية المطلوبة وبين كل محدد من محددات الطلب، ولكن لا يكفى معرفة أن الكمية المطلوبة من السلعة سوف يتغير نتيجة تغير سعرها أو أحد أو كل محددات الطلب ولكن يجب أيضاً معرفة درجة الإرتباط بين السعر والطلب أو بين الدخل والطلب أو أسعار السلع البديلة أو المكملة والطلب على السلعة، وهذا ما يتطلب مقياس كمى يقيس درجة الإرتباط بين السعر أو الدخل وبين الطلب، ويسمى هذا المقياس (المرونة).

ويمكن تعريف المرونة بأنها (المقياس) الذى يستخدم لقياس التغيرات النسبية التى يمكن أن تحدث نتيجة إرتباط ظاهرتين أو متغيرين

بعلاقة معينة. وهناك ثلاثة أنواع من المرونة عند دراسة الطلب يمكن توضيحها كما يلى:.

أولا: مرونة الطلب السعرية:.

- **هى المقياس الذى يوضح درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير الذى يحدث في سعرها مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها (ثابتة) ، ويتم استخدام القانون التالي لقياس درجة مرونة الطلب السعرية وهو:**

$$\text{م ط س} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في السعر}}$$

$$= \frac{\text{التغير في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير فى السعر}} \times \frac{\text{السعر الأصلي}}{\text{الكمية الأصلية}}$$

ويمكن توضيح ما سبق فى صورة رياضية كما يلى :.

$$\frac{\Delta \text{ ك}}{\text{س}_1}$$

$$\text{م ط س} = \frac{\Delta \text{ س}}{\Delta \text{ ك}_1} \times$$

مثال : يوضح الجدول التالى الكميات المطلوبة من السلعة عند مستوى الأسعار المختلفة والمطلوب : قياس مرونة الطلب السعرية عند تغير السعر من ١٠ إلى ٨

ك ط	١٠٠	١٥٠	٢٠٠	٢٥٠
س	١٠	٨	٦	٤

الحـل :.

$$\because \text{م ط س} = \frac{\Delta \text{ ك}}{\Delta \text{ س}} \times \frac{\text{س}_1}{\text{ك}_1}$$

$$= \frac{\text{ك}_2 - \text{ك}_1}{\text{س}_2 - \text{س}_1} \times \frac{\text{س}_1}{\text{ك}_1}$$

س١= ١٠ ، س٢= ٨ ، ك ١= ١٠٠ ، ك ٢ = ١٥٠

$$\therefore \text{م ط س} = \frac{١٥٠ - ١٠٠}{٨ - ١٠} \times \frac{١٠}{١٠٠}$$

$$= \frac{٥٠}{-٢} \times \frac{١}{١٠} = -٢.٥$$

⊗ ملاحظات على مرونة الطلب السعرية :.

- **إشارة مرونة الطلب السعرية سالبة وذلك لتعكس العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر، ولكن يتم إهمال الإشارة السالبة.**
- **مرونة الطلب ٢,٥ تعنى أنه إذا حدث تغير في السعر بنسبة ١% سوف تتغير الكمية المطلوبة بنسبة ٢,٥%.**
- **يعتبر قياس المرونة على النحو السابق قياس غير دقيق والدليل على ذلك أنه إذا تم حساب المرونة عند إرتفاع السعر من٨ إلى ١٠ ـ أى من أسفل لأعلي سنحصل على نتيجة مختلفة للنتيجة السابقة، ويمكن توضيح ذلك كما يلى:.**

$$\text{م ط س} = \frac{١٥٠ - ١٠٠}{١٠ - ٨} \times \frac{٨}{١٥٠} = -١.٣$$

وهذه النتيجة تختلف عن النتيجة السابقة حيث كانت مرونة الطلب = ـ ٢,٥ ويرجع السبب في ذلك هو أن التغير في السعر لم يكن تغيراً طفيفاً بل كانت تغيراً كبيراً.

وحتى يمكن تلاشي هذا الإختلاف في النتائج ، يعمل بعض الإقتصاديين على قسمة التغير في الكمية والتغير في السعر على أكبر كمية وأكبر سعر، وحيث أن أكبر كمية هى ١٥٠ وأكبر سعر هو ١٠ج فإنه يمكن حساب

$$\text{م ط س} = \frac{١٠٠ - ١٥٠}{٨ - ١٠} \times \frac{١٠}{١٥٠}$$

$$\frac{-٥٠}{١} \times$$

$$\frac{\text{٢ -}}{\text{١٥}} = \boxed{\text{١.٦}}$$

وهناك بعض الإقتصاديين يتجهوا لقسمة التغير في الكمية والتغير في السعر على أقل كمية وأقل سعر فتكون المرونة

$$\text{م ط س} = \frac{\text{١٥٠ - ١٠٠}}{\text{٨ - ١٠}} \times \frac{\text{٨}}{\text{١٠٠}} = \boxed{\text{- ٢}}$$

وهناك البعض يعتمد على ما يعرف بمرونة القوس ويقصد بها " الأخذ في الإعتبار مجموع الكميات ومجموع الأسعار عند حساب مرونة الطلب السعرية، وذلك بدلاً من الطلب الأصلى والسعر الأصلى".

$$\text{مرونة القوس} = \frac{\Delta \text{ ك}}{\Delta \text{ س}} \times \frac{\text{مجموع الأسعار}}{\text{مجموع الكميات}}$$

$$= \frac{\text{١٥٠ - ١٠٠}}{\text{٨ - ١٠}} \times \frac{(\text{٨ + ١٠})}{(\text{١٥٠ + ١٠٠})}$$

$$= \frac{\text{٥٠}}{\text{- ٢}} \times \frac{\text{١٨}}{\text{٢٥٠}} = \text{-1.8}$$

⊗ **حالات مرونة الطلب السعرية :.**

هناك خمسة درجات لمرونة الطلب السعرية وهذه الحالات هى :.

[أ] **حالة الطلب عديم المرونة :.**

وفى هذه الحالة تكون م ط س = صفر، وذلك لأن الكمية المطلوبة ثابتة مهما حدث تغير في سعر السلعة، ويأخذ منحنى الطلب شكل الخط المستقيم الموازى للمحور الرأسي . ومن أمثلة هذه الحالة هو وجود أحد الأثرياء في مزاد علني ويصر على شراء سلعة معينة مهما كان السعر.

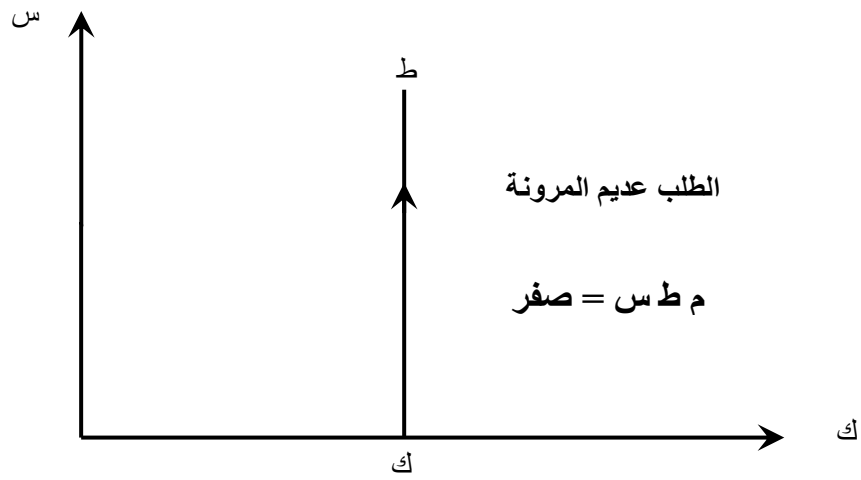

[ب] حالة الطلب لا نهائي المرونة :.

وفى هذه الحالة مرونة الطلب = مالا نهاية = ∞ ، وذلك لأن الكمية المطلوبة من السلعة تتغير بالرغم من ثبات السعر أو تغيره بنسبة طفيفة ويكون التغير في الكمية كبير جداً ، ويأخذ منحي الطلب شكل خط مستقيم موازى للمحور الأفقى.

وكمثال عندما تبدى الحكومة إستعدادها لشراء محصول القمح من المزارعين عند سعر معين مهما كانت الكمية التى يعرضها المزارعون.

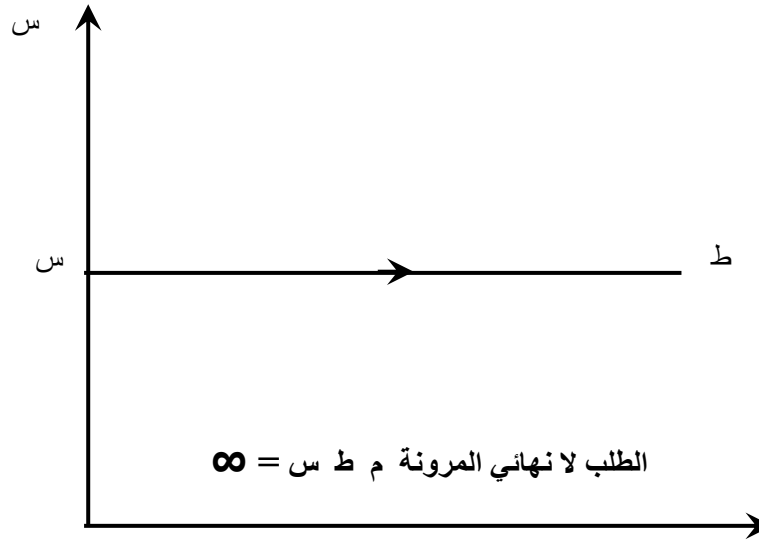

[جـ] حالة الطلب المتكافئ المرونة :.

وفى هذه الحالة تكون الكمية المطلوبة من السلعة تتغير بنفس تغير السعر، وتكون مرونة الطلب السعرية مساوية للواحد الصحيح .

ومن أمثلة هذه الحالة عندما يكون منتج السلعة أو بائعها هو المحتكر الوحيد لهذه السلعة ويكون له الرغبة في الحصول على نفس الإيراد الكلى من بيع هذه السلعة.

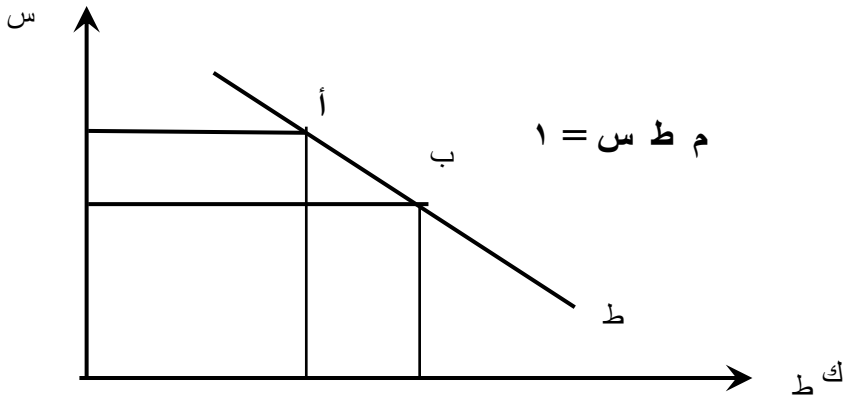

[هـ] حالة الطلب قليل المرونة أو غير المرن :.

وتكون مرونة الطلب أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح صفر < م ط س < ١ ، وذلك لأن الكمية المطلوبة من السلعة تتغير ولكن بنسبة أقل من نسبة تغير الثمن ويكون المنحنى شديد الإنحدار وأقرب ما يكون إلى الخط المستقيم الموازى للمحور الرأسي. ومن أمثلة هذه الحالة طلب المستهلك على السلع الضرورية مثل الخبز والأرز، فالطلب على هذه السلع لا يتأثر كثيراً نتيجة تغير أسعارها

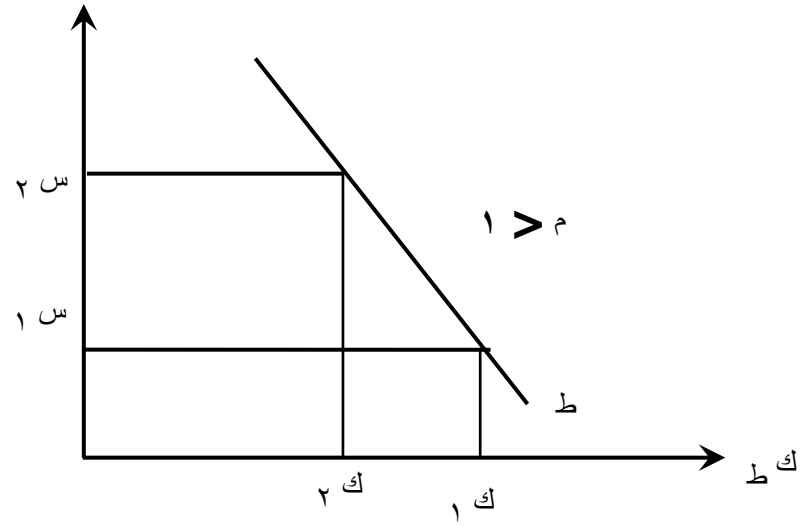

[و] حالة الطلب كبير المرونة أو المرن :.

في هذه الحالة مرونة الطلب أكبر من واحد صحيح وأقل من مالا نهاية ١< م ط س < ∞ وذلك لأن الكمية المطلوبة من السلعة تتغير ولكن بنسبة أكبر من نسبة تغير الثمن ، ويكون المنحنى قليل الإنحدار وأقرب ما يكون إلى الخط المستقيم الموازى للمحور الأفقى.

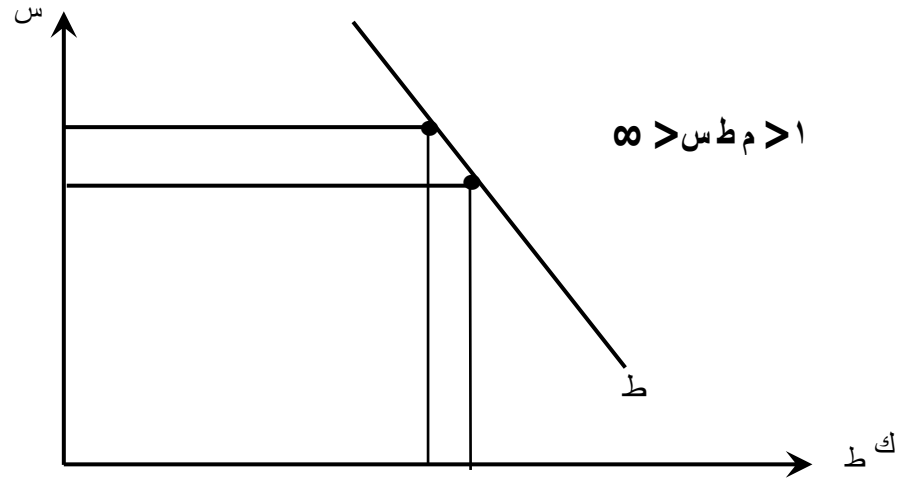

ومن الأمثلة على هذه الحالة طلب المستهلك على السلع الكمالية كالسيارات وأجهزة الكمبيوتر، فالطلب على هذه السلع يتأثر كثيراً نتيجة تغير أسعارها.

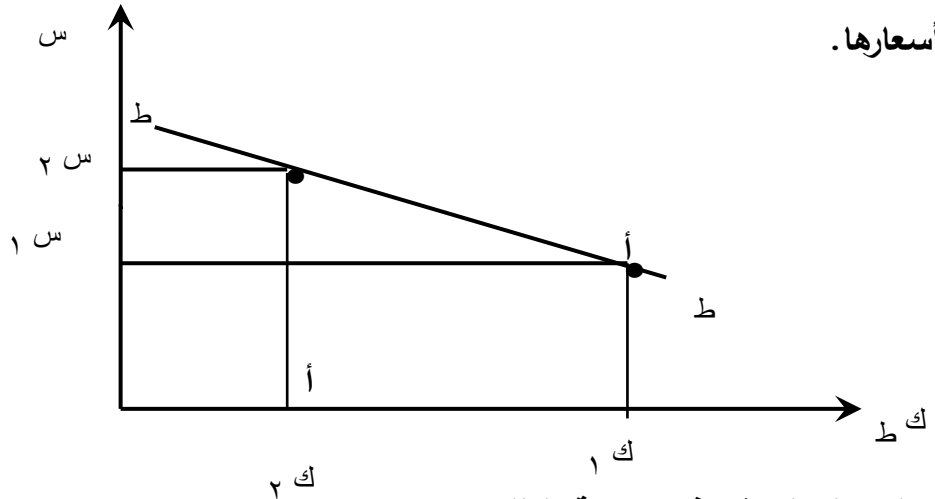

⊗ **العوامل المؤثرة فى مرونة الطلب :.**

ممـا سـبق يتضـح أن الطلـب علـى السـلعة يتغيـر إذا تغيـر ثمن السلعة مع إفتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها، ولكن درجة التغير في الطلب بسبب التغير في السعر تختلف من سلعة لأخرى.

ويرجع الاختلاف في درجة تأثير الطلب بتغيرات الأثمان أى إختلاف المرونات إلى عدة أسباب أهما ما يلى :.

[أ] مدى وجود بديل للسلعة :.

في حال وجود بديل قريب للسلعة يمكن إحلاله محلها وكانت درجة قبول الأفراد لهذا البديل عالية يكون الطلب على السلعة مرن ويتأثر كثيراً بتغيرات الأسعار، فمثلاً إذا إرتفع سعر اللحوم سوف يقل الطلب عليها بدرجة كبيرة لوجود بديل قريب لها ألا وهو الفراخ والأسماك. أما إذا لم يوجد بديل قريب للسلعة يمكن إحلاله محلها يكون الطلب عليها غير مرن فمثلاً إرتفاع سعر الكهرباء لن يؤثر كثيراً في الطلب عليه لأن الغاز لا يعتبر بديل قريب للكهرباء.

﴿ب﴾ حجم دخل المستهلك :.

إذا كان حجم الدخل للمستهلك كبيراً ـ المستهلك غنى ـ يكون الطلب على السلعة غير مرن ولا يتأثر كثيراً بتغيرات الأسعار، أما إذا كان حجم دخل المستهلك صغيراً . المستهلك فقير . يكون طلب المستهلك على السلع مرن ويتأثر كثيراً بتغيرات الأسعار. وهذا يعنى أنه توجد علاقة عكسية بين حجم الدخل ومرونة الطلب.

﴿جـ﴾ نسبة المنفق من الدخل على السلعة :.

إذا كانت نسبة ما ينفق من الدخل على السلعة نسبة ضئيلة مثل الكبريت أو الملح يكون الطلب غير مرن ولا يتأثر كثيراً بتغيرات الأسعار.

﴿د﴾ درجة أهمية السلعة للمستهلك :.

إذا كانت السلعة ضرورية بالنسبة للمستهلك مثل الخبز يكون الطلب عليها غير مرن ولا يتأثر كثيراً بتغيرات الأسعار، أما إذا كانت السلعة كمالية وقليلة الأهمية للمستهلك يكون الطلب عليها مرن ويتأثر كثيراً بتغيرات الأسعار، وهذا يعنى أنه توجد علاقة عكسية بين درجة أهمية السلعة ومرونة الطلب عليها.

﴿هـ﴾ تعدد إستعمالات السلعة :.

إذا كان للسلعة إستعمالات عديدة للمستهلك يكون الطلب عليها مرن ويتأثر كثيراً بتغيرات الأسعار، والعكس صحيح , فمثلاً الطلب على العدسات اللاصقة غير مرن لأنها إستعمالات محدودة.

﴿و﴾ درجة تكامل السلعة مع غيرها :.

إذا كانت السلعة تتمتع بدرجة تكامل عالية بينها وبين السلع الأخرى، فلن تتأثر الكمية المطلوبة من هذه السلعة بسبب تغير سعرها

وبذلك يكون الطلب عليها غير مرن، والعكس صحيح . وهذا يعنى أنه توجد علاقة عكسية بين درجة التكامل التى تتمتع بها السلعة مع غيرها وبين مرونة الطلب السعريةلهذه السلعة.

[ز] الفترة الزمنية:.

إذا قصدت فترة دراسة مرونة الطلب لن تتأثر الكمية المطلوبة من السلعة كثيراً نتيجة تغير ثمنها ويكون الطلب عليها غير مرن، أما إذا طالت فترة دراسة مرونة الطلب يكون الطلب مرن، ويتأثر كثيراً بتغيرات الأسعار، وهذا يعنى وجود علاقة طردية بين فترة الدراسة ومرونة الطلب.

- **مستوى إنفاق المستهلك ومرونة الطلب :ـ**

يتغير الإنفاق الكلى للمستهلك إذا تغير سعر السلعة أو الكمية المطلوبة

منها أو الإثنين معاً. ويتوقف أثر السعر على إنفاق المستهلك على درجة مرونة الطلب على السلعة كما يلى:.

[أ] إذا كان الطلب غير مرن :.

يزداد إنفاق المستهلك إذا إرتفع السعر ويقل إذا إنخفض السعر وذلك لأن الكمية المطلوبة من السلعة تتغير بنسبة أقل من نسبة تغير السعر.

[ب] إذا كان الطلب مرن :.

يزداد إنفاق المستهلك إذا إنخفض السعر ويقل إذا إرتفع السعر وذلك لأن الكمية المطلوبة من السلعة تتغير بنسبة أكبر من نسبة تغير السعر.

[جـ] إذا كان الطلب عديم المرونة :.

يزداد إنفاق المستهلك بنفس نسبة إرتفاع السعر ويقل بنفس نسبة انخفاضه وذلك لأن الكمية المطلوبة ثابتة مهما تغير السعر.

[د] إذا كان الطلب متكافئ المرونة :.

يظل إنفاق المستهلك على السلعة ثابت سواء إرتفع السعر أو إنخفض وذلك لأن الكمية المطوبة من السلعة تتغير بنفس نسبة تغير السعر.

[هـ] إذا كان الطلب لا نهائي المرونة :.

ينعدم إنفاق المستهلك إذا إرتفع السعر بينما يزداد الإنفاق بدرجة كبيرة، إذا حدث إنخفاض ولو طفيف في السعر.

***ثانياً*:. مرونة الطلب الدخلية:.**

هى درجة إستجابة أو حساسية الكمية المطلوبة من السلعة للتغير الذى يحدث في دخل المستهلك مع إفتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها (ثابتة) . ويمكن توضيح مقياس (م ط د) كالتالى :.

$$\text{م ط س} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في الدخل}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ ك}}{\Delta \text{ ل}} \times \frac{\text{ل}}{\text{ك}}$$

$$= \frac{\text{ك٢ - ك١}}{\text{ل٢ - ل١}} \times \frac{\text{ل١}}{\text{ك ١}}$$

حيث أن ل = الدخل ، Δ ل التغير في الدخل.

مثــال :

يوضح الجدول التالى الكميات المطلوبة من السلعة (ص) عند مستويات مختلفة من الدخل ، المطلوب :-

حساب مرونة الطلب الدخلية في حالة زيادة الدخل من ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ ج .

ل	١٠٠٠	٢٠٠٠
ك	١٠٠	١٦٠

الحل :-

$$\text{م ط د} = \frac{\text{ك٢ - ك١}}{\text{ل٢ - ل١}} \times \frac{\text{ل١}}{\text{ك١}}$$

$$= \frac{١٦٠ - ١٠٠}{2000 - ٢٠٠٠} \times \frac{١٠٠٠}{١٠٠} = ٠,٦$$

ويلاحظ أن مرونة الطلب الدخلية موجبة ويدل ذلك على وجود علاقة طردية بين الدخل والكمية المطلوبة من السلعة ولكن قد تكون مرونة الطلب الدخلية سالبة في حالة السلع الرديئة أو ما يسمى بسلع جيفن ، هذه السلع يقل الطلب عليها مع زيادة دخل المستهلك مثل السلع التى يستهلكها

المستهلك الفقير مثل الفول أو الملابس الصناعية ويستبدل هذه السلع بما هو أرقى منها بسبب زيادة مستوى دخله .

ويلاحظ أنه إذا كانت مرونة الطلب الدخلية أقل من الواحد الصحيح تكون السلعة ضرورية والطلب عليها غير مرن ، أما إذا كانت مرونة الطلب الدخلية أكبر من الواحد الصحيح تكون السلعة كمالية والطلب عليها مرن.

***ثالثاً*:- مرونة الطلب المتقاطعة:-**

هى درجة استجابة أو حساسية الكمية المطلوبة من السلعة (س) مثلاً نتيجة التغير الذى يحدث في سعر سلعة أخرى ولتكن (ص) وإما أن تكون السلعة مكملة أو بديلة وقد تكون مستقلة أى ليس هناك علاقة بين السلعتين فتكون مرونة الطلب التقاطعية في هذه الحالة مساوية للصفر وهذا يعنى أن تغير سعر السلعة (س) لا يؤثر في الكمية المطلوبة من السلعة (ص) سواء بالزيادة أو بالنقص.

وقد تكون مرونة الطلب التقاطعية موجبة وذلك فى حالة السلع البديلة فمثلاً إذا إرتفع سعر اللحوم زاد الطلب على الفراخ وتكون م ط ع سالبة في حالة السلع المتكاملة فإذا زاد سعر البنزين إنخفض الطلب على السيارات.

$$\text{م ط ع} = \frac{\Delta \text{ك س}}{\Delta \text{س ص}} \times \frac{\text{س}}{\text{ك س}}$$

رابعاً:أهمية دراسة المرونة :-

١ . يمكن إستخدام مرونة الطلب لتحديد من يتحمل عبء الضريبة، فإذا كان الطلب عديم المرونة فإن المستهلك يتحمل عبء الضريبة بالكامل، أما إذا كان الطلب لا نهائى المرونة يتحمل المنتج كل الضريبة. وإذا كان الطلب مرن يتحمل المنتج الجزء الأكبر من الضريبة والمستهلك الجزء الأقل والعكس صحيح في حالة الطلب غير المرن.

٢ . تستخدم نقابات العمال مرونة الطلب لوجود مساومة جماعية لزيادة الأجور.

٣ . تحدد المرونة المدى الذى لا يجب تجاوزه في رفع الأسعار بواسطة المحتكرين وكذلك المدى الذى لا يجب تجاوزه في خفض السعر من قبل المنافسين.

٤ . تظهر مرونة الطلب أهمية كبيرة عند رسم السياسات الواجبة في مجال الصادرات والواردات والرسوم الجمرك

الفصل الرابع: " نظرية العرض "

أهداف الفصل الرابع:

يكون الطالب فى نهاية هذا الفصل قادر على أن:

١- يوضح مفهوم العرض وجدول ومنحنى العرض.

٢- يذكر محددات العرض.

٣- يفرق بين التغير فى الكمية المعروضة والتغير فى العرض.

٤- يتمكن من رسم كافة الاشكال المذكورة فى الفصل.

عند الحديث على العرض يجب التفرقة بين العرض القومى والعرض الكلى، العرض الفردى وعرض المشروع وذلك كما يلى :.

- **العرض القومى يشير إلى الناتج القومى الإجمالى GNP أو الناتج المحلى الإجمالى GDP وهو ما يختص بدراسته الإقتصاد الكلى.**
- **العرض الكلى أو الإجمالى لسلعة أو حزمة معينة في السوق وهو عبارة عن مجموع الكميات التى يكون المشروعات على إستعداد لتقديمها للسوق خلال فترة زمنية محددة، وعند سعر محدد، وهذا النوع من العرض هو ما يحدد سعر السلعة في السوق من خلال تفاعله مع الطلب الكلى (السوق).**
- **العرض الفردى أو عرض المشروع (المنتج) هو عبارة عن الكمية التى يرغب المنتج في إنتاجها وعرضها ويكون قادر على الإنتاج وتكون متاحة للبيع في السوق عند سلسلة من الأسعار خلال فترة زمنية معينة .**

ويلاحظ من التعريف السابق أنه لا تكفى مجرد وجود الرغبة لدى المنتج لكى يتحقق العرض ولكن لابد من توافر القدرة أيضاً. ولابد من توافر مجموعة من المنتجين لإنتاج وتقديم السلعة للسوق بمقدار محدد وقد يقوم بالإنتاج منتج واحد فقط (المحتكر) أو أكثر، ويكون ذلك عند سعر سائد في السوق وخلال فترة زمنية محددة .

وتكون العلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة (كمتغير تابع) والسعر كتابع مثل علاقة طردية، فكلما زاد السعر زادت الكمية المعروضة

والعكس صحيح وذلك مع وجود الإفتراض القائم ألا وهو بقاء العوامل الأخرى على حالها (ثابتة) .

⊗ **دالة العرض :.**

توضح دالة العرض بين الكمية المعروضة وبين (كمتغير تابع)، **وسعر هذه السلعة كمتغير مستقل، وهى تقيس مقدار التغير الذى يحدث في الكمية المعروضة على أثر حدوث تغير في سعر هذه السلعة، وتكون دالة العرض كالتالى:ـ ك ع = د** (س) . **وإذا كانت دالة العرض دالة خطية وهى التى يأخذ تغير السعر كمتغير مستقل مقداراً ثابتاً أما الصورة الأخرى فهى الصورة غير خطية ويأخذ فيها تغير السعر كمتغير مستقل مقداراً غير منتظماً.**

⊗ **جدول العرض :.**

هو جدول يعبر عن حالة إفتراضية من الأسعار السائدة في السوق ومختلف الكميات المقابلة عند كل سعر إفتراضى، والتى يكون المنتجون على إستعداد لتقديمها.

سعر السلعة	صفر	١	٢	٣	٤	٥	٦
الكمية المعروضة	**صفر**	١٠	٢٠	٣٠	٤٠	٥٠	٦٠

ويلاحظ من الجدول العلاقة الطردية بين الكمية المطلوبة والسعر فمع زيادة السعر من صفر إلى ٦ يلاحظ زيادة الكمية المعروضة من

صفر إلى ٦٠ . ويمتنع المنتجون عند تقديم السلعة عند السعر صفر (بالمجـــان**) لأن المنـتج يـرفض البيـع بأقـل مـن تكلفـة الإنتـاج. ويمكـن إستخدام جدول العرض لرسم منحنى العرض كما بالجدول السابق :.**

⊗ **منحنى العرض :.**

يتم تمثيل العلاقة الطردية بين السعر والكمية المعروضة هندسياً برسم منحنى العرض.

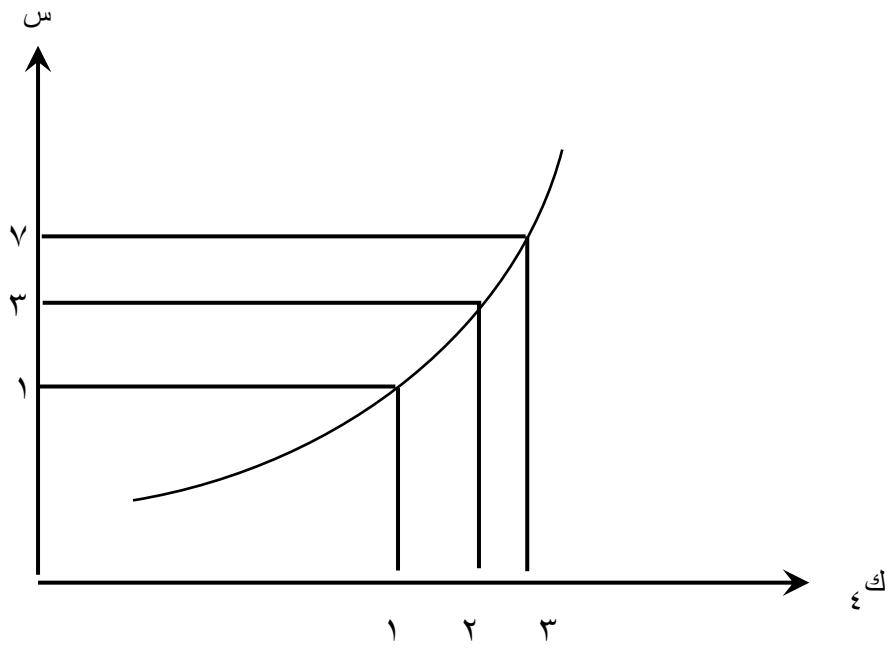

⊗ **محددات العرض (المحددات غير السعرية) عند دراسة العرض تم الإشارة إلى وجود علاقة طردية بين الكمية المطلوبة والسعر مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها أى تكون تلك العوامل ثابتة:ـ ولكن عند إسقاط هذا الفرض وتغير العوامل أو المحددات**

التى تؤثر على العرض بخلاف السعر وهذا ما يتم إلقاء الضوء عليه كما يلى :.

(١) أسعار السلع الأخرى (مكملة أو البديلة) :.

يؤثر التغير في أسعار السلع الأخرى على الكمية المعروضة من السلعة محل الدراسة، ويؤدى ذلك إلى إنتقال منحنى العرض إلى أسفل في حالة الزيادة وإلى أعلى في حالة النقصان، فمثلاً عند إنخفاض أسعار البنجر قد يكون ذلك سبباً في زيادة زراعة قصب السكر عند نفس الأسعار السائدة له وبالتالى إنتقال منحنى عرض قصب السكر إلى اليمين والعكس صحيح.

(٢) أسعار المواد الخام:.

يؤدى إرتفاع أسعار المواد الخام التى يستخدمها المنتج في إنتاج السلعة أو الخدمة التى يعرضها في السوق إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج، وهو ما يقلل من قدرة هذا المنتج على الإنتاج وبالتالى تنخفض الكمية المعروضة ويرتفع السعر. وينتقل منحنى العرض إلى أسفل والعكس صحيح.

(٣) عدد البائعين (المنتجين) :.

يؤدى زيادة عدد المنتجين إلى زيادة الكمية المعروضة من السلعة وهو ما ينقل منحنى العرض إلى أسفل جهة اليسار والعكس صحيح.

(٤) مستوى الإعانات والضرائب :.

يؤدى فرض ضريبة على المنتج إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج فبالتالى إنخفاض قدرة هذا المنتج على الإنتاج وينتقل منحنى العرض إلى أعلى جهة اليمين والعكس صحيح في حالة خفض الضرائب أو إلغائها على منتج سلعة أو خدمة معينة.

أما الإعانات فلها التأثير المعاكس على المنتج حيث يؤدى منح الدولة ولإعانة لمنتج سلعة أو خدمة معينة إلى خفض تكلفة الإنتاج مما يؤدى بالمنتج لزيادة الإنتاج وينتقل منحنى العرض منحنى إلى أسفل جهة اليسار والعكس صحيح في حالة خفض أو إلغاء الدعم المقدم للمنتج.

(٥) المستوى التكنولوجى السائد **:.**

يؤدى التطور التكنولوجى إلى الإنتاج بكفاءة أكبر وإستخدام موارد أقل، فإذا كانت أسعار الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية ثابتة ولم تتغير فإن ذلك يعنى تحقيق نفس حجم الإنتاج بتكاليف أقل. ومن ثم

يمكنه زيادة حجم الإنتاج وإنتقال منحنى العرض إلى أسفل جهة اليمين. فلقد أدى التطور التكنولوجى في الآلات والمعدات المستخدمة في القطاع الزراعى إلى زيادة المحاصيل والإنتاج وهو ما حدث أيضاً في صناعة المنسوجات والمواد الغذائية وغيرها.

(٦) التوقعات :.

يمكن أن يؤثر توقعات المنتجين بأسعار سلعة معينة في المستقبل في تفضيلات منتج هذه السلعة بزيادة أو نقصان الإنتاج، فإذا توقع المنتج أن سعر السلعة التى ينتجها سيرتفع في المستقبل، فسيؤدى ذلك إلى نقص العرض في الوقت الحالى من السلعة وينتقل المنحنى إلى أعلى جهة اليسار، والعكس صحيح إذا توقع إنخفاض أسعار السلع في المستقبل.

ويمكن توضيح تأثير محددات العرض على إنتقال منحنى العرض كما بالشكل التالى:

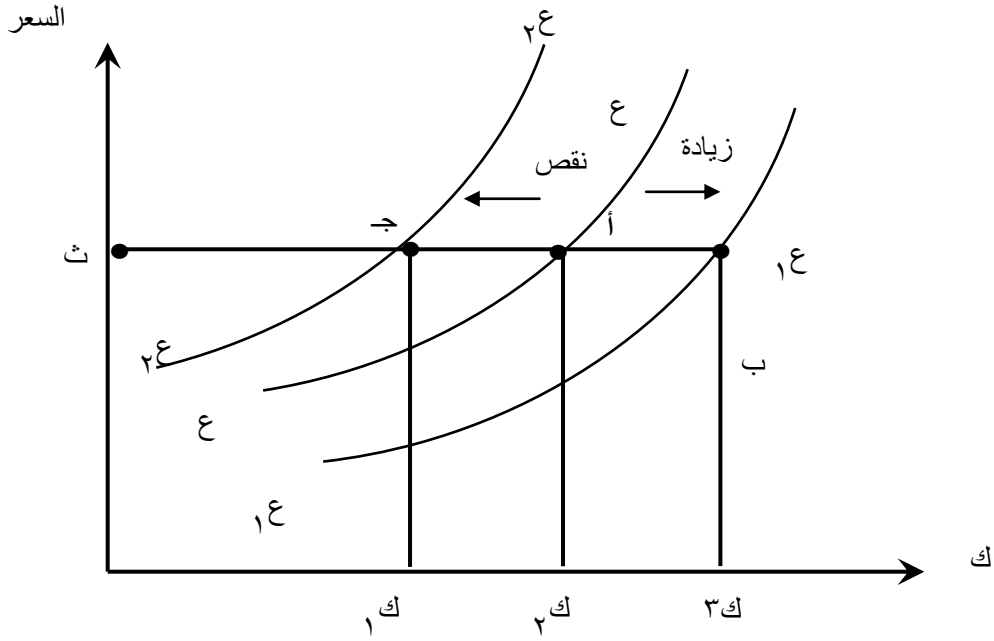

يشير إنتقال منحنى العرض من (ع ع) إلى (ع١ ع١) أى إلى أسفل جهة اليمين إلى زيادة الكمية المعروضة من السلعة أو الخدمة المقدمة من قبل المنتج مع بقاء السعر ثابت ويحدث ذلك بسبب التغير في أحد أو كل محددات العرض التى سبق الإشارة إليها. أما إنتقال منحنى العرض إلى أعلى جهة اليسار يدل على نقص الكمية المعروضة من السلعة مع بقاء السعر ثابت ولكن يكون هذا الإنتقال بسبب التغير في أحد أو كل عوامل (محددات) العرض.

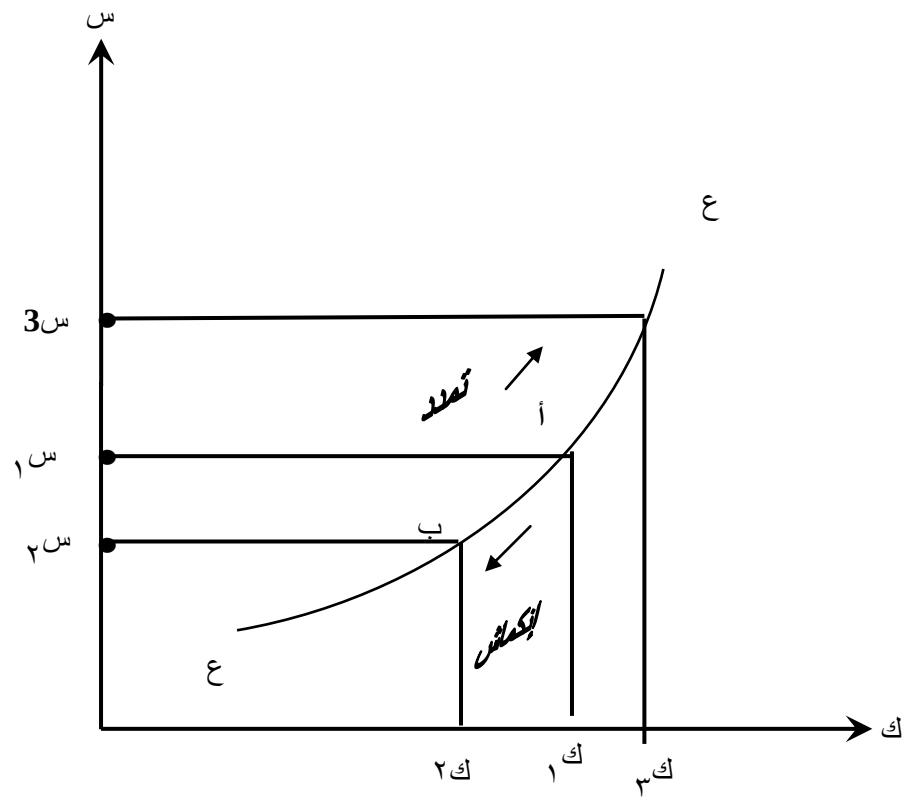

أما الانتقال إلى أسفل يؤدى إلى إنكماش الكمية المعروضة والإنتقال من (أ إلى ب).

الفصل الخامس: " مرونة العرض":

أهداف الفصل الخامس :

يكون الطالب فى نهاية الفصل الخامس قادر على أن:

١-يوضح مفهوم مرونة العرض.

٢-يقيس مرونة العرض ويعرف درجاتها وأنواع السلع.

٣-يرسم الاشكال البيانية الموجدة فى الفصل.

أولا: مرونة العرض السعرية:

هو مقياس نسبي حيث يقيس درجة إستجابة أو حساسية الكمية المعروضة من سلعة أو خدمة ما لتغيرات سعرها من خلال المقياس التالى:.

$$\text{م ع س} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المعروضة}}{\text{التغير النسبي في السعر}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ ك}}{\Delta \text{ س}} \times \frac{\text{س}_1}{\text{ك}_1}$$

$$= \frac{\text{ك}_2 - \text{ك}_1}{\text{س}_2 - \text{س}_1} \times \frac{\text{س}_1}{\text{ك}_1}$$

⊗ أنواع مرونة العرض السعرية :.

هناك خمس أنواع (حالات) من مرونة العرض والتى سيتم عرضها كالتالى :.

(١) عرض عديم المرونة :.

الكمية المعروضة من سلعة ما لتغيرات السعر معدومة أو مساوية للصفر، فتكون المرونة (م ع س = صفر)، ويأخذ منحنى العرض في هذه الحالة شكل الخط الرأسى الموازى للمحور الرأسي، فأى زيادة في السعر لن يؤدى إلى أى زيادة في الكمية المعروضة وعادة ما يحدث ذلك في الأجل القصير جداً، أو في حالة عدم وجود مخزون من السلعة.

س

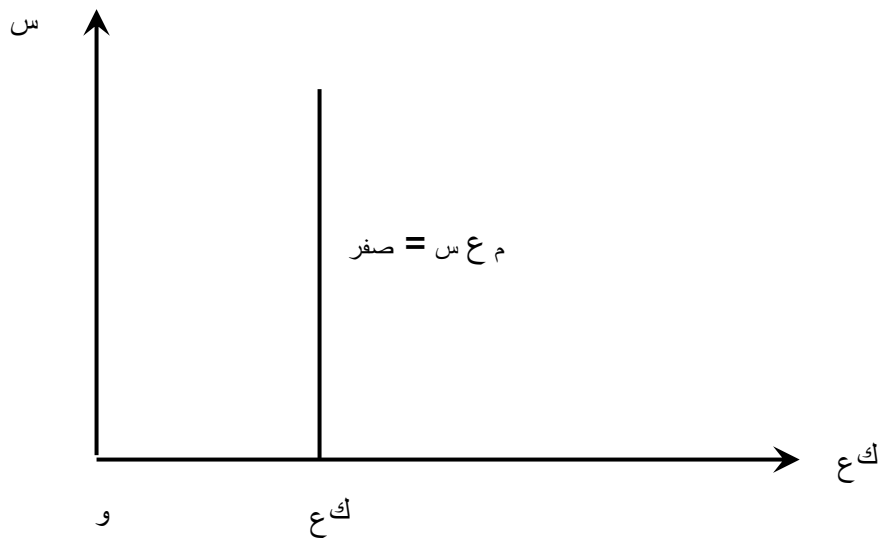

(٢) عرض لا نهائي المرونة :-

وتتحقق هذه الحالة القصوى من حالات المرونة في الأحوال التى يؤدى فيها تغير طفيف في سعر السلعة إلى تغيرات كبيرة جداً أو لا نهائية، م ع س = ∞**، ويكون منحنى العرض في شكل خط مستقيم موازى للمحور الأفقي.**

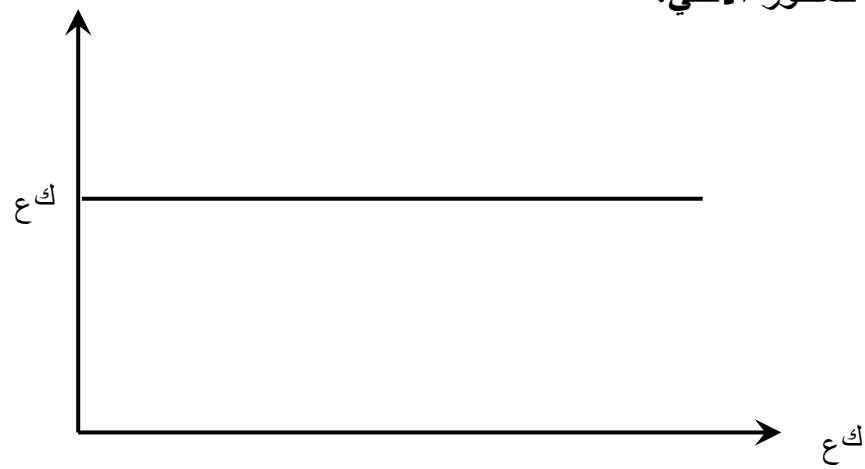

(٣) العرض متكافئ المرونة :.

وفى هذه الحالة يكون التغير النسبى في الكمية المعروضة مساوياً للتغير النسبي في السعر تماماً فتكون م ع س = ١.

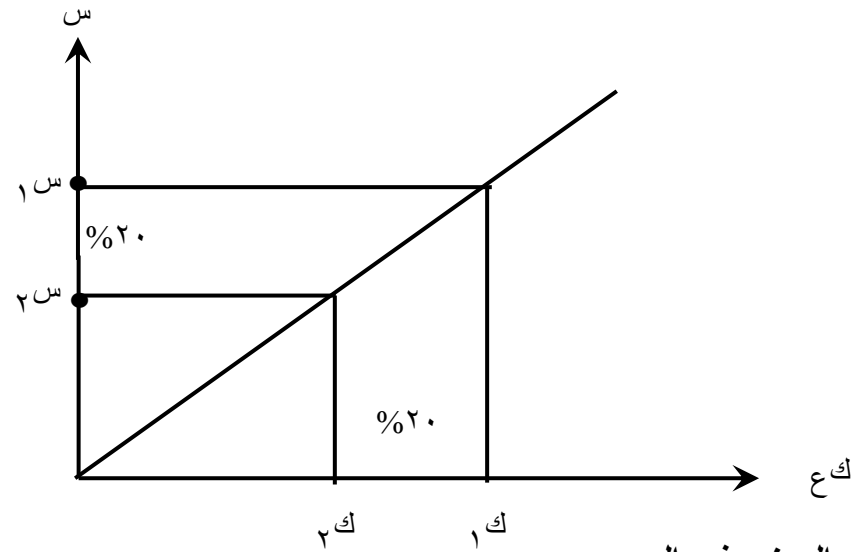

(٤) العرض غير المرن :.

ويكون في هذه الحالة التغير النسبى في الكمية المعروضة من سلعة ما أقل من التغير النسبى في السعر م ع س < ١.

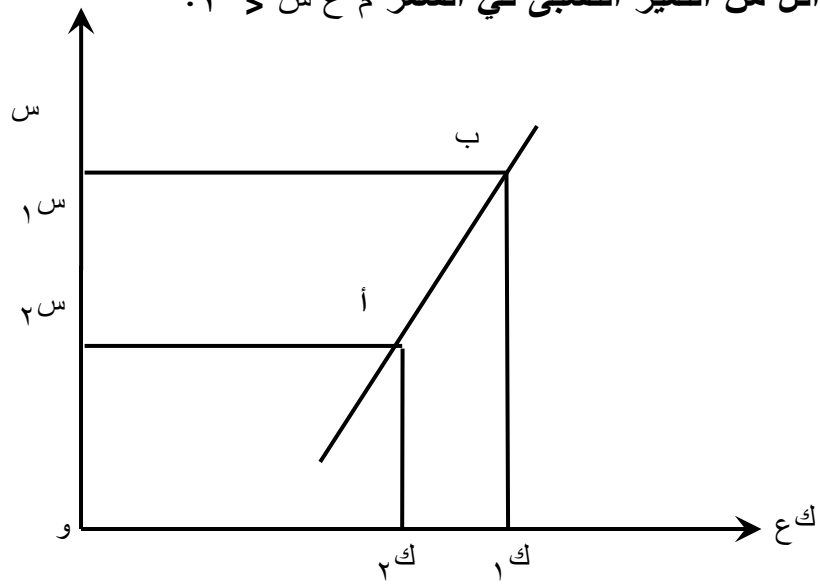

فإذا إرتفع السعر بنسبة ٣٥% مثلاً يؤدى ذلك إلى إرتفاع الكمية المعروضة بنسبة ١٠%.

(٥) العرض المرن :.

وفى هذه الحالة يكون التغير النسبي في الكمية المعروضة أكبر من التغير النسبي الذى يحدث في السعر فتكون م ع س **> ١ كما بالشكل:**

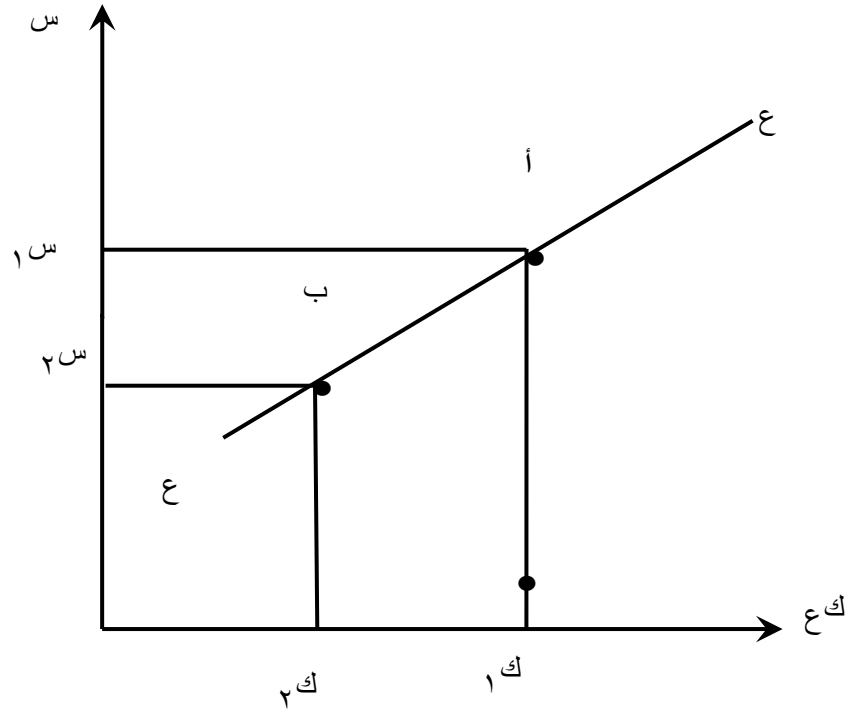

فإذا إرتفع السعر بنسبة ٢٥% سيؤدى ذلك إلى إنخفاض الكمية المعروضة بنسبة ٤٥% مثلاً.

⊗ **العوامل المؤثرة فى مرونة العرض :.**

هناك مجموعة من العوامل التى تؤثر فى مرونة العرض السعرية لأى سلعة والتى يمكن أهمها كالتالى :.

(١) مدى سهولة إنتقال عناصر الإنتاج :-

إذا كانت عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية قابلة للإنتقال بسهولة من فرع إنتاجى إلى فرع آخر، يكون العرض مرن ويتأثر كثيراً بتغيرات الأسعار، فمثلاً إذا إرتفع سعر سلعة معينة سوف ينتقل عناصر الإنتاج لإنتاج هذه السلعة وهو ما يؤدى إلى زيادة عرض هذه السلعة فيكون العرض مرن. أما إذا كانت هناك صعوبة في إنتقال عناصر الإنتاج لهذه السلعة سيكون العرض غير مرن ولا يتأثر كثيراً بتغيرات الأسعار.

(٢) مدى توافر عناصر الإنتاج :-

إذا تميزت عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية مثل الأرض والعمل والمواد الخام ورأس المال وغيرها بتوافرها يكون العرض مرن ويتأثر كثيراً بتغيرات الأسعار، أما إذا كان من الصعب الحصول على عوامل الإنتاج يكون غير مرن ولا يتأثر كثيراً بتغيرات الأسعار.

(٣) مدى إرتفاع التكاليف نتيجة لزيادة الإنتاج :-

إذا أمكن زيادة الإنتاج دون زيادة كبيرة في التكلفة، تكون إستجابة الكميات المعروضة من السلعة للتغيرات التى تحدث في ثمنها

كبيرة ويكون العرض مرن، أما إذا كانت زيادة الإنتاج تتطلب تكاليف مرتفعة وتكون إستجابة الكميات المعروضة من السلعة للتغيرات التى تحدث في سعرها قليلة ويكون العرض غير مرن .

(٤) طول الفترة الزمنية :.

إذا قصرت فترة دراسة مرونة العرض يكون العرض غير مرن أما إذا طالت فترة الدراسة يكون العرض مرن فيتأثر كثيراً بتغيرات الأسعار.

(٥) قابلية السلعة للتخزين :.

إذا كانت السلعة قابلة للتخزين وحجم المخزون منها كبير يكون العرض مرن ويتأثر كثيراً بتغيرات الأسعار، أما إذا كانت السلعة غير قابلة للتخزين، فإن عرض هذه السلعة يكون غير مرن ولا يتأثر كثيراً بتغيرات الأسعار.

مثال :

يوضح الجدول التالى الكميات المعروضة من سلعة معينة عند مستويات مختلفة من الأسعار والمطلوب قياس المرونة عندما يرتفع السعر من ٦ إلى ٨ .

س	٢	٤	٦	٨	١٠
ك ع	٥٠	١٠٠	١٥٠	٢٠٠	٢٥٠

الحل :

∵ ك١= ١٥٠، س= ٦، ك٢= ٢٠٠ س٢ = ٨

$$\text{م ع س} = \frac{٢٠٠ - ١٥٠}{٨ - ٦} \times \frac{٦}{١٥٠} = ١$$

مراجعة عامة على الفصل الثالث والرابع والخامس

س١: عرف كلاً من الطلب والعرض مرونتيهما؟

س٢- قارن بين التغير فى الكمية المطلوبة والتغير فى الطلب، مع التوضيح بالرسم؟

س٣- قارن بين التغير فى الكمية المعروضة والتغير فى العرض، مع التوضيح بالرسم ؟

س٤- تكلم عن محددات الطلب والعرض؟

س٥- أذكر درجات مرونة الطلب، مع التوضيح بالرسم ؟

الفصل السادس التوازن

اهداف الفصل السادس:

يكون الطالب بعد الانتهاء من الفصل السادس قادر على أن:

١-يوضح مفهوم توازن السوق؟

٢-يحدد الكمية التوازنية وسعر التوازن ؟

٣-يوضح وضع التوازن على الرسم البيانى؟

٤-يستطيع التفرقة بين وضع التوازن وأوضاع الاختلال؟

٥- يوضح مفهوم المنفعة الكلية والحدية والفرق بينهما.

٦- يفهم قانون تناقص المنفعة الحدية.

٧- يوضح توازن المستهلك باستخدام المنفعة الحدية.

٨- يوضح توازن المستهلك باستخدام منحنيات السواء.

٩- يوضح توازن المستهلك باستخدام الأسلوب الرياضى.

المبحث الأول

توازن السوق

في الفصول السابقة تمت الإشارة إلى منحنى الطلب الذى يوضح رغبة المستهلكين وقدرتهم على الشراء عند مستويات السعر المختلفة خلال فترة زمنية معينة، أما منحنى العرض فيوضح رغبة وقدرة المنتج في البيع عند الأسعار المختلفة وخلال فترة زمنية معينة، وللحصول على السعر التوازنى والكمية التوازنية التى تجمع بين رغبات وقدرات المستهلكين وبين رغبات وقدرات المنتجين يتم دمج المنتجين معاً. حيث يتم الحصول على سعر توازنى تتساوى هذه الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة، ويكون هذا السعر مستقر ويصل السوق إلى وضع التوازن عنده.

وتمت الإشارة فيما سبق لوجود علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة والسعر وعلاقة طردية بين الكمية المعروضة والسعر ومن ثم توجد في السوق قوتان متضادتان تعملان في إتجاه عكسي. حيث أن الزيادة في السعر تؤدى

إلى خفض الكمية المطلوبة وزيادة الكمية المعروضة، وبالمثل فإن التغيرات التى تحدث في الكمية المطلوبة والمعروضة لها تأثير على سعر هذه السلعة، فزيادة الطلب في السوق تدفع السعر للإرتفاع وهو ما يؤدى إلى دفع المنتجين لزيادة العرض ليعود السعر إلى وضع التوازن السابق كما أن زيادة العرض فتدفع السعر للإنخفاض ومن ثم يشجع المستهلكون على زيادة الطلب ليعود السوق إلى وضع التوازن مرة أخرى.

ولتوضيح هذه العلاقة يمكن تقديم جدول الطلب والعرض كما يلى :.

ك ع	ك ط	س	الفائض + ، العجز (-)
صفر	٦٠	صفر	- ٦٠
١٠	٥٠	١٠	- ٤٠
٢٠	٤٠	٢٠	- ٢٠
٣٠	٣٠	٣٠	صفر وضع التوازن
٤٠	٢٠	٤٠	+ ٢٠
٥٠	١٠	٥٠	+ ٤٠
٦٠	صفر	٦٠	+ ٦٠

ويتضح من الجدول أن ٣٠ هو السعر التوازنى، والكمية التوازنية هى ٣٠، ويمكن إستخدام هذا الجدول في تفسير الآلية التى يتحقق من خلالها وضع التوازن على النحو التالى :.

- **عندما كان السعر مساوياً للصفر كان الطلب في أقصى درجاته والعرض منعدماً، ومع تزايد السعر يتجه العرض للتزايد والطلب للإنخفاض حتى نصل إلى سعر التوازن تتساوى كلاً من الكمية المطلوبة والمعروضة، ومع إستمرار السعر في التزايد تبدأ الكمية المطلوبة تتناقص والكمية المعروضة تتزايد إلى أن يصبح الطلب مساوياً للصفر عند سعر ٦٠ج وتصل الكمية المعروضة إلى أقصي درجة لها عند ٦٠ . ويلاحظ أنه في أى وضع بخلاف وضع التوازن عند السعر ٣٠ جنيه يكون السوق في حالة إختلال** (عدم توازن) .

فعند مستويات السعر الأقل من سعر التوازن يكون السوق في حالة إختلال تعرف بإسم (فائض الطلب) **أما عند مستويات السعر الأعلى من السعر التوازنى فيكون السوق في حالة إختلال يعرف بإسم** (فائض العرض).

ولتوضيح وضع التوازن بيانياً يتم رسم منحنى الطلب ومنحنى العرض ويتحقق التوازن عند تقاطع المحنيين، ونقطة التقاطع تسمى (وضع التوازن) **ويكون فائض الطلب** (ص د)، **وفائض العرض** (أ ب) **ونقطة التوازن** (ن).

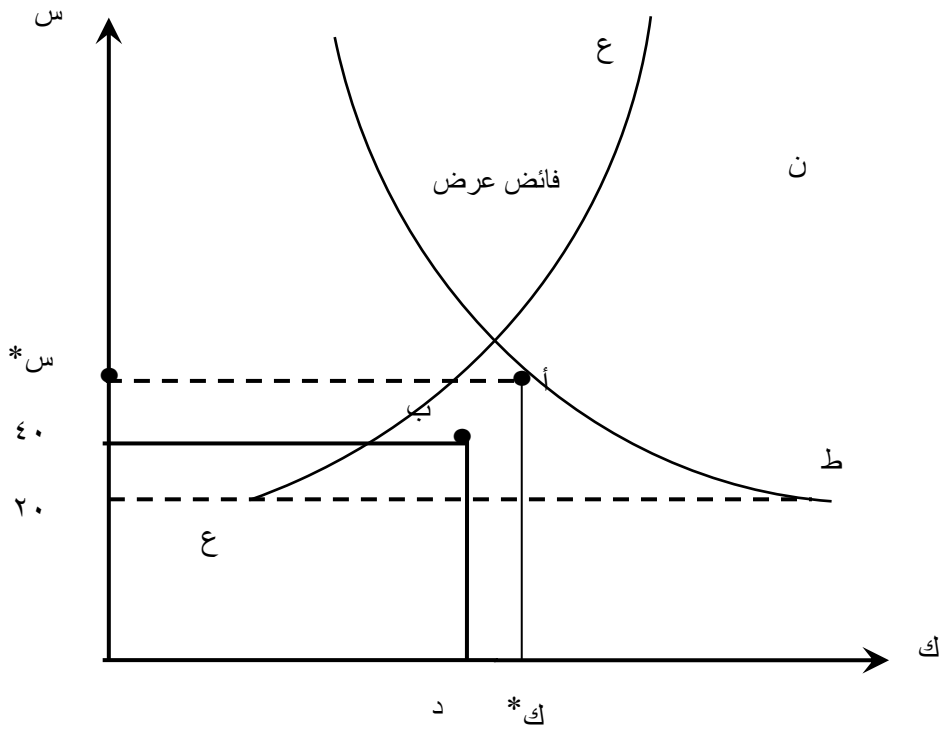

المبحث الثانى

توازن المستهلك

***أولا*:- توازن المستهلك باستخدام المنفعة:-**

تقيس المنفعة درجة الإشباع، وبالتالى فهى تعكس مقدار ما يحصل عليه المستهلك من إشباع من سلعة أو مجموعة من السلع خلال فترة زمنية معينة وهناك نوعين من المنفعة وهما :.

(١) المنفعة الكلية :

وهى تقيس مقدار الإشباع الكلى للفرد من إستهلاكه لقدر معين من سلعة أو خدمة ما وخلال فترة زمنية معينة. فإذا تناول شخص ما أربع أكواب من العصير خلال ٥ ساعات فإن المنفعة الكلية التى يحصل عليها هى عبارة عن ذلك القدر من الإشباع الذى يحصل عليه هذا الشخص من شرابه للأربعة أكواب خلال الخمس ساعات.

(٢) المنفعة الحدية :

ويقصد بها التغير الذى يطرأ على المنفعة الكلية التى يحصل عليها الشخص بسبب التغير الذى يحدث في الإستهلاك من السلعة بمقدار وحدة واحدة، وبالتالى فهى عبارة عن منفعة الوحدة الإضافية، وتعتبر المنفعة الحدية أكثر أهمية من المنفعة الكلية. فاستهلاك الفرد لوحدتان من التفاح مثلاً يعطى مقدار معين من المنفعة الكلية، وإذا قرر هذا الشخص زيادة إستهلاكه من التفاح بوحدة أخرى، فإن المنفعة الكلية تتغير بسبب إضافة الوحدة الثالثة لإستهلاك هذا الشخص فإن المنفعة الحدية للوحدة الثالثة تمثل ذلك التغير الذى طرأ على المنفعة الكلية على أثر إستهلاك وحدة إضافية من التفاح.

ويمكن مما سبق إستنتاج ما يأتى:.

- **يمكن إشتقاق المنفعة الحدية من المنفعة الكلية وذلك من خلال طرح مستويين للمنفعة الكلية وقسمتها على عدد الوحدات التى تم إستهلاكها.**
- **ويمكن الحصول على المنفعة الكلية من خلال تجميع المنافع الحدية لوحدات السلعة المستهلكة.**

⊖ **ويعرف القانون الذى يحكم العلاقة بين زيادة عدد الوحدات المستهلكة من سلعة معينة ومقدار المنافع المتحصل عليها بسبب إستهلاك هذا الجزء بإسم قانون تناقص المنفعة الحدية، ويمكن طرح المثال الرقمى التالى لتوضيح فكرة هذا القانون:.**

عدد الوحدات	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
صفر	صفر	صفر
١	١٢٠	١٢٠
٢	٢٠٠	٨٠
٣	٢٧٠	٧٠
٤	٣٢٠	٥٠
٥	٣٢٠	صفر
٦	٣٠٠	٢٠٠

بفرض أن الجدول يشير إلى عدد الوحدات المستهلكة من العصير مثلاً، بعد عودته من يوم عمل شاق وفى يوم شديد الحرارة ، وبصورة متتالية خلال فترة زمنية متقاربة ولتكن ساعة واحدة مثلاً ، كما يتضمن الجدول مجموع ما يحصل عليه هذا الشخص من منافع مقدرة بوحدات المنفعة التى تعود على الفرد من إستهلاكه لقدر معين من هذه السلعة.

كما يقيس العمود الأخير في الجدول المنفعة الحدية أى منفعة كل وحدة واحدة يتناولها المستهلك، ومن خلال الجدول يمكن إستنتاج ثلاثة مراحل يمر بهم "قانون تناقص المنفعة الحدية" **نذكرهم كما يلى :.**

المرحلة الأولى :- **تتجه المنفعة الكلية إلى التزايد إلى أن تصل إلى أقصى قيمة لها مع تزايد عدد الوحدات المستهلكة، وذلك حتى يتم إستهلاك الوحدة الرابعة** (أقصى إشباع ممكن)، **ومع إستهلاك الوحدة الخامسة يحصل المستهلك على نفس مستوى الإشباع وتكون عندها المنفعة الكلية ثابتة وهى** المرحلة الثانية **وتعرف بمرحلة ثبات المنفعة وعندها تكون المنفعة الحدية مساوية للصفر. أما** المرحلة الثالثة **فتلاحظ تناقص المنفعة الكلية بسبب زيادة الوحدات المستهلكة من السلعة وتسبب تلك الوحدات ضرراً وليس منفعة حيث تكون المنفعة الحدية تأخذ قيم سالبة.**

ويمكن إستخلاص القاعدة العامة التى تحكم سلوك المنفعة بأن زيادة الإستهلاك من سلعة ما تقود إلى زيادة المنفعة الكلية مع تناقص المنفعة الحدية، ولكن يكون زيادة المنفعة الكلية بمعدلات متناقصة، ويمكن توضيح العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية بالشكل التالى:

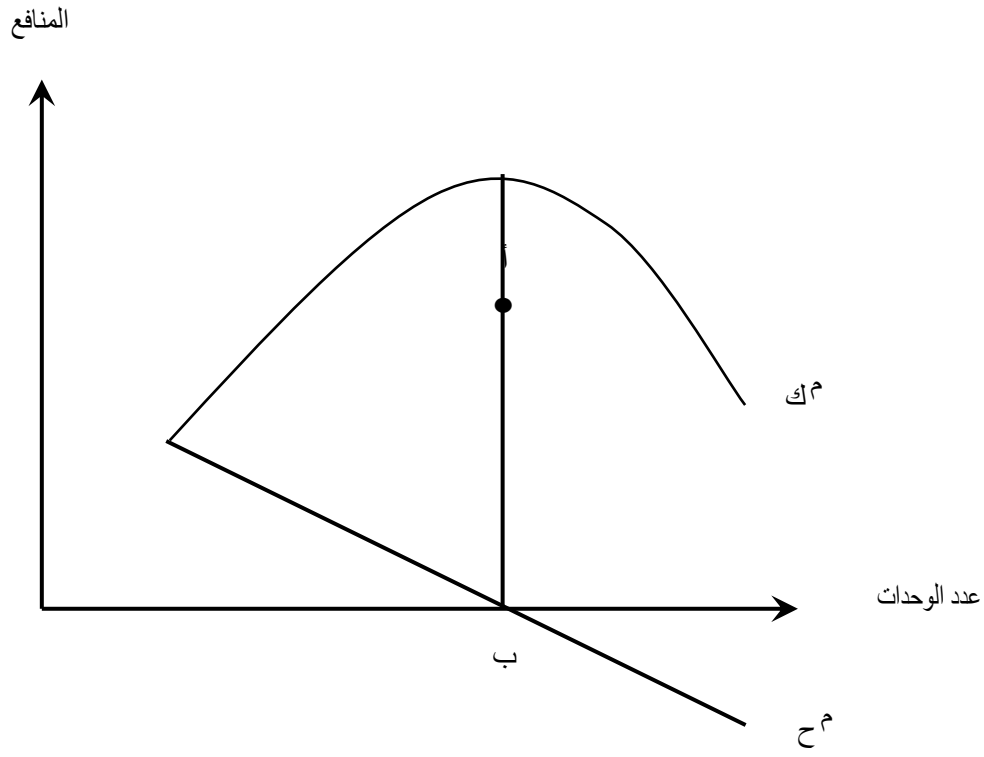

يلاحظ من الشكل تزايد المنفعة الكلية إلى أن تصل إلى أقصاها عند النقطة (أ) ثم بعدها تبدأ في التناقص أما المنفعة الحدية فتتجه إلى التناقص من البداية وتصل إلى الصفر عند النقطة (ب) وعندما تكون المنفعة الكلية عند أقصى درجة لها.

ومما سبق يمكن تعريف قانون تناقص المنفعة الحدية على أنه (زيادة الإستهلاك من سلعة ما وبوحدات متساوية ومتماثلة ، وبشكل متتابع ومستمر وخلال فترة زمنية معينة ، يؤدى إلى تزايد المنفعة الكلية فى البداية ، ثم ما تلبس أن تصل أقصاها ثم تتحول إلى الهبوط ويعود ذلك إلى تناقص المنفعة الحدية).

ويعتمد تحقق قانون تناقص المنفعة الحدية على عدد من الشروط هى:

- **أن تكون الوحدات الإضافية المستهلكة متساوية في الحجم حيث أن الإختلاف يؤدى إلى عدم دقة الحساب.**
- **أن تكون الوحدات من السلعة المستهلكة بالتتابع متجانسة ومتماثلة.**
- **ألا يكون هناك فترات زمنية متباعدة لعملية الإستهلاك وذلك للوصول إلى قياس دقيق للمنفعة.**
- **أن تظل العوامل الأخرى ثابتة دون تغير بخلاف مستوى الإشباع.**

ووفقا لمبدأ (السلوك الرشيد) يستمر المستهلك في إضافة المزيد من الوحدات طالما أنه مازالت تحقق له قدر موجب من المنفعة ويتوقف عن الإستهلاك إذا وجد منفعة الوحدة الحدية تساوى الصفر. وفى الواقع العملى يتحمل المستهلك مقابل لكى يحصل على السلعة، فلابد من التضحية بالنقود في مقابل الحصول عليها، ولذلك يقوم المستهلك بمقارنة ما يقوم بدفعه من نقود (سعر السلعة**) وبين ما يحصل عليه من منفعة بسبب إستهلاك السلعة. وعند ذلك سوف يستمر المستهلك في شراء وحدات إضافية من السلعة طالما أن المنفعة الحدية تفوق السعر الذى يدفعه، ويتوقف المستهلك عن الإستهلاك عندما تتساوى المنفعة الحدية لهذه السلعة مع سعر هذه السلعة، وبذلك يمكن توضيح أن المستهلك يحاول تحقيق أقصى إشباع ممكن في ظل الإمكانيات المتاحة.**

⊗ **تعريف توازن المستهلك :.**

يقصد به الوضع الذى يحقق للمستهلك أقصى إشباع أو منفعة ممكنة من إنفاقه لدخله المحدود على السلع والخدمات المختلفة.

ولدراسة توازن المستهلك لابد من إفتراض أن المستهلك لا يتحكم في سعر السلعة حيث أن هذا السعر يتحدد وفقاً لقوى السوق (تقاطع العرض

والطلب)، **وأن المستهلك يعرف جميع الأسعار المتوافرة في السوق، ويهدف من إنفاق دخله المحدود على السلع والخدمات إلى الوصول لأقصى إشباع ممكن أو منفعة ممكنة وذلك كله مع إفتراض ثبات دخل المستهلك وأسعار السلع الأخرى وأذواقهم.**

وهناك ثلاث طرق وأساليب يتم الإعتماد عليها للوصول إلى توازن المستهلك سنتحدث عنها كما يلى :.

***أولا*:- توازن المستهلك باستخدام فكرة المنفعة الحدية:-**

لا بد من التفرقة بين إستخدام قانون تناقص المنفعة الحدية في حالة شراء سلعة واحدة فقط، والوضع في حالة شراء أكثر من سلعة.

(١) توازن المستهلك في حالة شراء سلعة واحدة فقط :.

يحقق المستهلك توازن فى هذه الحالة عند تحقق شرط التوازن التالى :.

- **المنفعة الحدية المكتسبة = المنفعة المضحى بها.**
- **والمنفعة المضحى بها = السعر × المنفعة الحدية لوحدة النقود.**

مثال : إذا كانت تقديرات المستهلك للمنفعة الحدية لوحدات السلعة أ يوضحها الجدول التالى :.

عدد الوحدات	١	٢	٣	٤
م ح أ	١٠	٨	٦	٤

وإذا كان سعر الوحدة من السلعة أ ١٠ ج والمنفعة الحدية لوحدة النقود = وحدة واحدة فما هى الكمية المشتراة من السلعة أ والتى تحقق توازن المستهلك ؟

الإجابة :

∴ شرط التوازن هو :.

المنفعة الحدية المكتسبة = المنفعة المضحى بها.

والمنفعة المضحى بها = السعر × م ح ن

وحدات السلعة	١	٢	٣	٤
م ح س	١٠	٨	٦	٤
المنفعة المضحى	١ × ١٠	١٠	١٠	١٠

ومن الجدول يتضح ان الكمية التوازنية هي إستهلاك وحدة واحده حيث ان م ح ن = المنفعة المضحي بها = ١٠ والمستهلك لن يقبل علي شراء عدد وحدتان مثلاً إلا إذا إنخفض السعر من ١٠ الي ٨ ج ، وهكذا بالنسبة لباقي الوحدات.

⊗ فائض المستهلك :.

هو عبارة عن الفرق بين المنفعة الكلية المكتسبة والمنفعة الكلية بها المضحي بها من قبل المستهلك ... حيث ان.

الفائض= المنفعة الكلية المكتسبة- المنفعة الكلية المضحي بها.

مثال :

بإستخدام بيانات المثال السابق , وكان سعر الوحدة ٣ ج ومنفعة الجنية= ٢ وحده منفعة .:

والمطلوب : - تحديد الكميات المشتراه من السلعة والتى تحقق توازن المستهلك وكذلك تحديد فائض المستهلك ؟

الإجابة :.

∵ شرط التوازن هو :.

المنفعة الحدية المكتسبة = المنفعة المضحى بها.

والمنفعة المضحى بها = السعر × م ح ن

= ٣ × ٢ = ٦

الوحدات	المنفعة	السعر	المنفعة المضحى بها
١	١٠	٣	٣ × ٢ = ٦
٢	٨	٣	٣ × ٢ = ٦
٣	(٦)	٣	٣ × ٢ = ٦
٤	٤	٣	٣ × ٢ = ٦

ويتضح من الجدول ان عدد الوحدات التى تحقق وضع التوازن المستهلك هي ٣ وحدات.

فائض المستهلك = المنفعة الكلية المكتسبة– المنفعة الكلية المضحى بها = (١٠ + ٨ + ٦) - (٦ × ٣)

= ٢٤ - ١٨ = ٦ وحدات منفعة

(٢) توازن المستهلك فى حالة شراء أكثر من سلعة :.

يتحقق توازن المستهلك فى هذه الحالة عندما يتحقق الشرطان التاليان :.

⊖ $\frac{\text{م ح أ}}{\text{سعر أ}} \quad \frac{\text{م ح ب}}{\text{سعر ب}} \quad \frac{\text{م ح ن}}{\text{سعر ن}}$

⊖ (س أ . ك أ) + (س ب . ك ب) + ـ ... = الدخل .

مثال : يوضح الجدول التالى المنافع الحدية للوحدات المستهلكة من السلعتين أ , ب فاذا كان سعر الوحدة أ = ١٠ج وسعر الوحدة ب = ٢٠ ج ،وكانت المنفعة الحدية للنقود = ٣

وحدات السلعة	م ح س	م ح ص
١	٤٠	٦٠
٢	٣٦	٥٠
٣	٣٢	٤٠
٤	٣٠	٣٠
٥	٢٢	٢٠

المطلوب :.

حدد الكميات المشتراه من السلعتين و التى تحقق توازن المستهلك ؟

الإجابة :-

وحدات	م ح	م ح	م ح أ /	م ح أ /
(١)	٤٠	٦٠	٤	(٣)
٢	٣٦	٥٠	٣,٦	٢,٥
٣	٣٢	٤٠	٣,٢	٢
(٤)	٣٠	٣٠	(٣)	١,٥
٥	٢٢	٢٠	٢,٢	١

يتضح من الجدول ان الكمية المستهلكة من السلعة أ = ٤ وحدات، والكمية المستهلكة من السلعة ب = وحدة واحدة وهو ما يحقق وضع التوازن بالنسبة للمستهلك.

مثال : افترض أن لديك شخص ما يقوم بإستهلاك سلعتين هما (أ , ب) فإذا كانت لديك المنفعة الحدية مقاسة عددياً لكل سلعة, فإذا كان سعر الوحدة من السلعة أ = ٢ج، والسلعة ب = ٣ج، وإذا علمت أن الدخل النقدي لهذا الشخص هو ١٩ج، وكانت المنافع الحدية موضحه كما بالجدول التالي:-

الوحدات المستهلكة	م ح أ	م ح ب
١	٤٠	٤٨
٢	٣٦	٤٢
٣	٣٢	٣٦
٤	٢٨	٣٠
٥	٢٤	١٨
٦	٢٠	٦

والمطلوب :-

كيفية تخصيص المستهلك لدخله بين السلعتين أ , ب لتنظيم منفعته ؟, بمعنى حدد الكميات المشتراه من السلعتين والتى تحقق توازن المستهلك أو حصوله على أكبر قدر ممكن فى حدود دخله ؟

الإجابة :

للحصول على توازن المستهلك هناك شرطان لابد من تحققهما وهما كالتالى :-

الشرط الاول :-

$$\frac{\text{م ح أ}}{\text{سعر أ}} = \frac{\text{م ح ب}}{\text{سعر ب}} = \text{م ح ن}$$

ومن الجدول التالي يمكننا الحصول على:

$$\frac{\text{م ح أ}}{\text{سعر أ}} \text{ ، } \frac{\text{م ح ب}}{\text{سعر ب}}$$

الوحدات	م ح	م ح	م ح أ / سعر أ	م ح ب / سعر ب
١	٤٠	٤٨	٢٠	(١٦)
٢	٣٦	٤٢	١٨	(١٤)
٣	٣٢	٣٦	(١٦)	١٢
٤	٢٨	٣٠	(١٤)	(١٠)
٥	٢٤	١٨	١٢	٦
٦	٢٠	٦	(٦)	٢

ويتضح من الجدول ان هناك اكثر من نقطة توازن طبقاً لشرط التوازن الأول ولكي نحدد الوضع الأمثل للتوازن لابد من تطبيق شرط التوازن الثاني وهو :

الشرط الثانى :-

س أ . ك أ + س ب . ك ب = الدخل

عند النقطة ١٦ :-

تكون ك أ = ٣ وحدات ، ك ب = وحدة واحدة

∴ (٢ × ٣) + (٣ × ٢٠) = ٦٦ ≠ الدخل

عند النقطة ١٤ :-

تكون ك أ = ٤ وحدات ، ك ب = وحدتان

∴ (٢ × ٤) + (٣ × ٢) = ١٣ ≠ الدخل

عند النقطة ١٢ :-

تكون ك أ = ٥ وحدات ، ك ب = ٣ وحدات

∴ (٢ × ٥) + (٣ × ٣) = ١٩ = الدخل وضع توازن المستهلك

يتحقق وضع توازن المستهلك في ضوء دخله وأسعار السلعتين عند إستهلاك ٥ وحدات من السلعة أ ، ٣ وحدات من السلعة ب.

عند النقطة ١٠:.

تكون ك أ = ٦ وحدات وكمية ب ، = ٤ وحدات

∴ (٢ × ٦) + (٣ × ٤) = ٢٤ وحدة ≠ الدخل

ثانياً: توازن المستهلك باستخدام منحنيات السواء:

أولا:ـ منحنيات السواء:ـ

يقوم الأسلوب الذي يعتمد علي المنفعة في تحديد توازن المستهلك علي تحليل تصرفات المستهلك, ومن الناحية العملية يستحيل قياس المنفعة بوحدات كمية وإن كل ما يقوم به المستهلك هو مجرد تفضيل سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات علي الأخرى وليس قياساً لوحدات المنفعة التي ستعود عليه من إستهلاك كل منها. ولذلك إتجه الإقتصاديون الي إستخدام ما يعرف (منحنيات السواء**) لتحديد توازن المستهلك والتي سيتم توضيحها من خلال النقاط التالية :ـ**

⊗ منحنيات السواء :.

هى "عبارة عن مجموعة من المنحنيات التى يمثل كل منها مستوى معين من الإشباع بسبب استهلاك كميات مختلفة من السلع و الخدمات المتاحة له خلال فتره زمنية معينة".

وفي هذه الحالة لا يمكننا المقارنة بين مستويين او أكثر من الإشباع مقارنة عددية, ولكن كل ما نستطيع قوله هو أن أحدهما يفضل أو يقل عن الآخر فقط بدون ذكر مقدار هذا التفوق أو النقصان ـ وكل ما يفترضه هذا التحليل هو أن المستهلك يستطيع مقدماً تحديد تفضيله بالنسبة لجميع السلع والخدمات التي قد تتاح له الإختيار من بينها أي أنه يفترض أن المستهلك قادر مثلاً علي تقرير ما إذا كانت المجموعة (أ) من السلع المتاحة له أفضل من المجموعة (ب)،أو العكس أو ما إذا كانت المجموعتان متكافئتان من وجهة نظره.

⊗ منحنى السواء :.

هو ذلك المنحنى الذى يوضح مختلف المجموعات من السلعتين (أ , ب) مثلاً, والتي تعطى نفس القدر من الإشباع . أي أن الإشباع يكون ثابتاً عند الإنتقال من نقطة إلي أخرى على نفس منحنى السواء . ويزداد مستوى الإشباع للمستهلك كلما إنتقل منحنى السواء الي أعلى فيما يعرف بخريطة منحنى السواء.

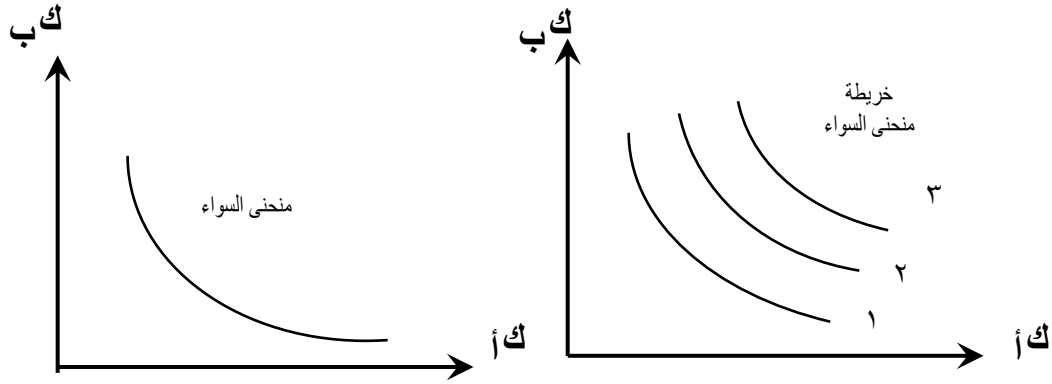

أشكال منحني السواء :.

(١) خط مستقيم :

وذلك عندما يكون المعدل الحدى للإحلال بين السلعتين ثابت ويتحقق ذلك عندما تكون السلعتان كل منهما بديل كامل للآخر.

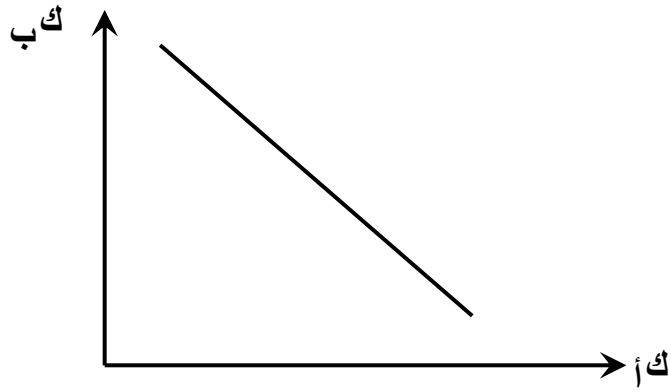

(٢) الزاوية القائمة :

ويحدث ذلك عندما يكون هناك إستحالة إحلال إحدي السلعتين محل الأخري وذلك كما في السلع المكملة، مثال البنزين والماء : فالسيارة لا يمكن إستبدال الماء محل البنزين أو العكس، ولابد من إستخدام كل منهما.

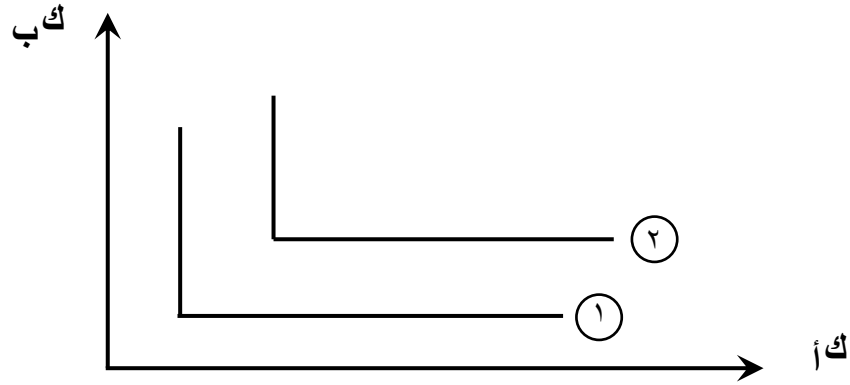

(٣) محدب جهة نقطة الأصل :

وهذا الشكل يقع بين الشكلين السابقين وهو محدب جهة نقطة الأصل بسبب تناقص المعدل الحدي للإحلال بين السلعتين, وهو أكثر الأشكال إستخداماً.

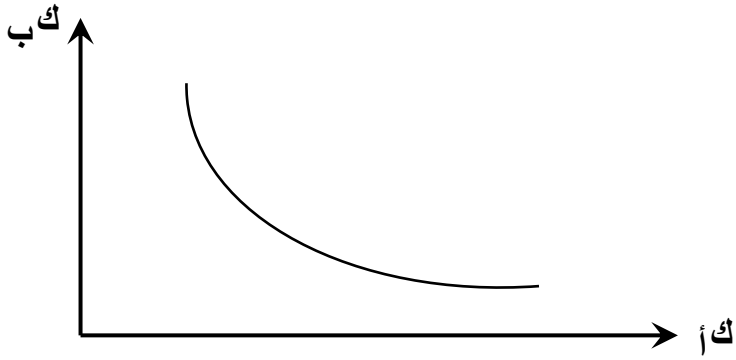

⊗ **معدل الإحلال الحدى :.**

تمت الإشارة إلي أن هناك مجموعات مختلفة من السلعتين يمكن أن تعطى نفس الإشباع أو المنفعة الكلية للمستهلك وهذا يعنى أن سلعة معينة مثل (أ) يمكن ان تحل محل سلعة أخرى مثل (ب) بدون تغيير في مستوى الإشباع أو المنفعة الكلية. ويطلق على معدل الإحلال الحدى بين السلعة (أ , ب). ذلك القدر من السلعة (أ) الذي يلزم إحلاله بوحدة واحدة من السلعة (ب).

والمعدل الحدى للإحلال = المقدار الذى يتنازل عنه / المقدار الذى يحصل عليه

$$\frac{\Delta \text{ ص}}{\Delta \text{ س}}$$

ويلاحظ ان المعدل الحدي للإحلال يكون متناقص والسبب في ذلك هو قانون (تناقص المنفعة الحدية).

⊗ **خصائص منحنيات السواء :.**

(١) تنحدر من أعلى إلى أسفل جهة اليمين :.

وذلك لأن المستهلك إذا أراد بأن يزيد إستهلاكه من إحدى السلعتين ينقص إستهلاكه من السلعة الأخرى، ومنحنى السواء لا يمكن أن يكون أفقياً أو رأسياً ولا يمكن أن يتجه إلى أعلى من اليسار إلى اليمين.

(٢) أى نقطة على منحنى السواء تعطى نفس مستوى الإشباع ولكن بتوليفات مختلفة:.

فمثلا أ = ب = حـ = نفس مستوى الإشباع ولكن الكميات المستهلكة من أ ، ب تختلف عند كل نقطة.

(٣) منحنيات السواء لا تتقاطع :.

فطالما أن كل نقطة على نفس منحنى السواء تعطى نفس القدر من الإشباع، وأن منحنى السواء الأعلى يعطى مستوى إشباع أعلى من الذى أسفل منه، فيكون من الطبيعى عدم تقاطع منحنيات السواء حتى تظل هذه الحقائق سليمة فمثلاً إذا كان لدينا منحنيان للسواء (١) ، (٢) وعليها ثلاثة نقاط إشباع (أ , ب , حـ). حيث أن النقطة (أ) تقع على المنحنيان (١)،(٢) وبذلك تكون أ مساوية للإشباع مع ب ، حـ وهذا لا يكون صحيحاً

لأن حـ تقع أعلى من ب ، ومن ثم يجب ألا تتقاطع منحنيات السواء حتى لا يكون هناك نقاط إشباع مشتركة بين أكثر من منحنى سواء.

(٤) منحنيات السواء ذات ميل سالب :-

وذلك لأن المستهلك يجب أن يتخلى عن تدعيم السلعة (ب) لزيادة إستهلاكه من (أ) والعكس صحيح .

(٥) تناقص معدل الإحلال :-

ويقصد بذلك أن المعدل المطلوب التضحية به من (أ) مثلاً لزيادة إستهلاك (ب) أو العكس، يجب أن يكون متناقضاً بسبب تناقص المنفعة الحدية، فطالما أن زيادة الإستهلاك تؤدى إلى تناقص المنفعة الحدية فسوف يدفع المستهلك مقدار أقل من السلعة المضحى بها لإستهلاك المزيد من السلعة الأخرى. وتلعب أهمية السلعة ودرجة مرونتها دوراً في تحديد معدل الإحلال ودرجة ميل منحنى السواء.

ثانياً:- خط الميزانية (الدخل):-

فيما سبق تم إستعراض منحنيات السواء وهى تمثل الجانب التفضيلى للمستهلك, ولكن ما يحكم هذه التفضيلات هو الجانب المادى للمستهلك والذى يمكن تمثيله بخط الدخل أو الميزانية مع الأخذ في الإعتبار أسعار السلع المستهلكة. فإذا إفترضنا أن الدخل النقدى المتاح للمستهلك هو ٢٠٠ ج ويرغب في تعظيم إشباعه من إستهلاك الكميات من (أ , ب) ،

فإذا عرفنا أن سعر أ = ١٠ج وسعر ب = ٢٠ج ، فيكون أمام هذا المستهلك البدائل التالية :-

- **إنفاق كامل دخله على إستهلاك السلعة (أ) ففى هذه الحالة سيشترى ٢٠ وحدة من (أ)، وصفر من (ب) .**
- **إنفاق الدخل بالكامل على إستهلاك السلعة (ب) ففى هذه الحالة سيشترى ١٠ وحدات من (ب) وصفر من (أ).**
- **إما أن يقوم المستهلك بتوليفه من السلعتين (أ , ب) في حدود دخله النقدى المتاح.** ويكون شكل خط الدخل (الميزانية) كالتالى :-

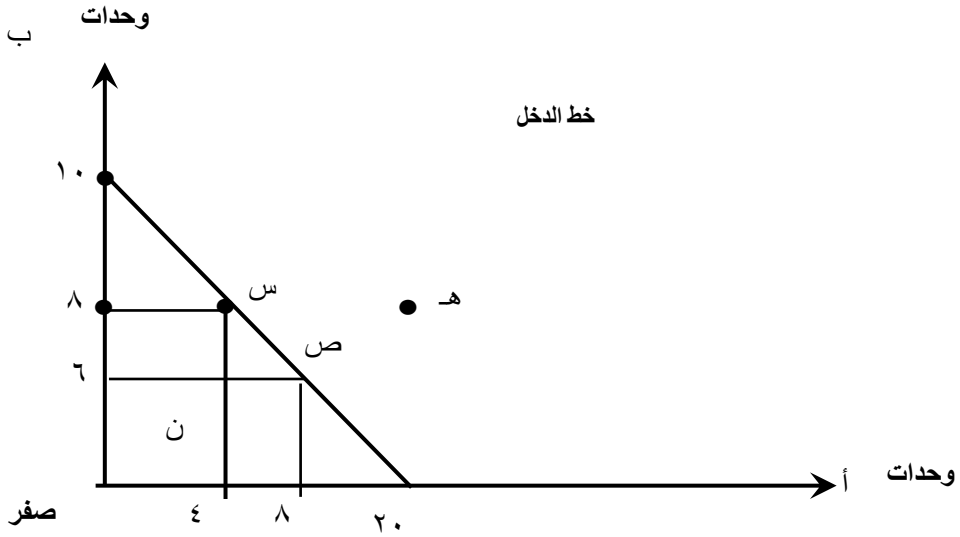

ويوضح هذا الخط الطرق المختلفة لإنفاق الدخل على السلعتين(أ،ب)، وهذا يعنى أن نقطة على خط الدخل توضح إحدى الطرق المختلفة التى

يستطيع فيها المستهلك أن يوزع أنفاقه على السلعتين حسب أسعارها السائدة في السوق.

ولا يمكن للمستهلك أن يتخطى خط الدخل، حيث أن أى نقطة خارج هذا الخط مثل النقطة (هـ) تمثل وضعاً لا يمكن وصول المستهلك إليه لأن دخله المحدود لا يمكنه من تحقيق ذلك، كما لا يكون من الإشادة أن يختار المستهلك نقطة داخل خط الدخل مثل (ن) لأن هذا يعنى أن المستهلك لن ينفق كل دخله على السلعتين أ ، ب .

ويلاحظ أن ميل خط الميزانية يمثل النسبة بين أسعار السلعتين (أ) على المحور الأفقى و(ب) على المحور الرأسى أى يساوى $\frac{\text{سعر أ}}{\text{سعر ب}}$

وكلما إنتقل خط الدخل إلى أعلى يعنى زيادة دخل المستهلك والعكس صحيح .

<u>ثالثاً: توازن المستهلك :-</u>

يتحقق توازن المستهلك من خلال الطريقة المثلى لإنفاق المستهلك دخله على السلعتين (أ ، ب) **والتى تحقق للمستهلك أقصى إشباع ممكن في حدود إمكانياته والأسعار السائدة في السوق، ويتم ذلك من خلال الجمع بين خريطة تفضيل المستهلك** (الرغبات) **وخط الدخل** (الإمكانيات) **في شكل واحد ونقطة التوازن هى نقطة التماس بين خط الدخل وأعلى منحنى سواء ممكن.**

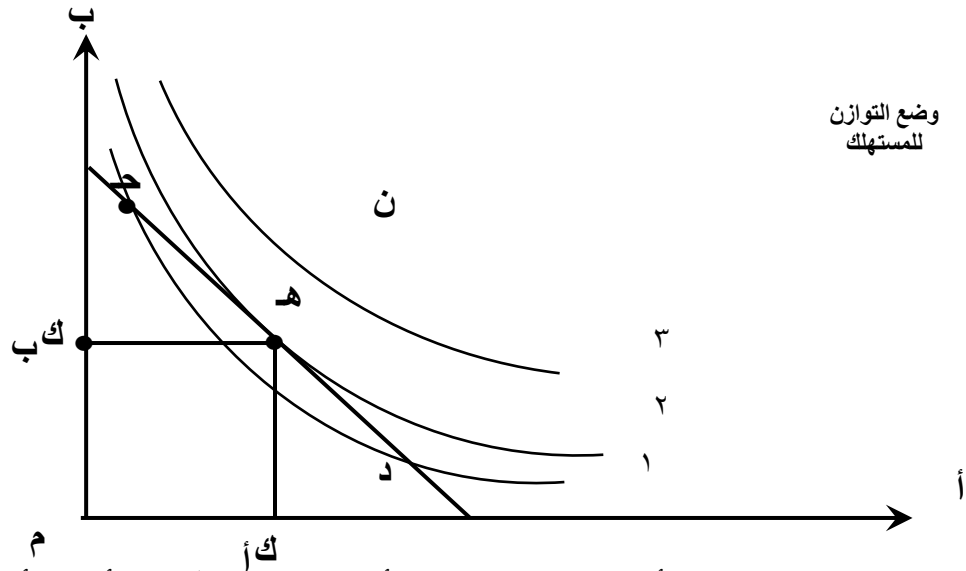

من الشكل يتضح أن المستهلك يستطيع أن يختار النقطة (حـ أ , هـ أ , د) لأن جميع هذه النقاط تقع على خط الدخل إلا أن النقطة (حـ , د) تجعل المستهلك عند مستوى إشباع أقل لأنها على منحنى سواء أقل، أما النقطة (هـ) فتضعه على أعلى منحنى سواء ممكن، وهذه النقطة تعطى التوليفة المثلى من السلعتين (أ. , ب).

⊗ توازن المستهلك بإستخدام الأسلوب الرياضى :.

مثال : **إذا كانت دالة المنفعة الكلية للمستهلك هى: ل = أ ب ، وكان سعر أ = ٤ ج، و سعر ب = ٦ ج ، فإذا كانت ميزانية المستهلك للإنفاق على السلعتين هى ل = ٢٤٠ ج ، أوجد ما يلى :.**

١ ـ ميزانية المستهلك (ك أ , ك ب).

٢ ـ م ح أ **٣ ـ** م ح ب **٤ ـ** م ح ن

٥ ـ المنفعة الكلية (م ك).

الإجابة :.

من خلال الشكل العـام لدالـة الميزانية يكون :.

٤ أ + ٦ ب = ٢٤٠ ← (١)

ومنها يكون ٤ أ = ٢٤٠ - ٦ ب

أى أن أ = ٦٠- ١.٥ب ← ٢

وبالتعويض عن قيمة (أ) في دالـة المنفعة

الكلية يكون ل = (٦٠ - ١,٥ ب) ب

= ٦٠ ب = ١,٥ ب٢

ولتعظيم دالـة المنفعـة الكليـة، نوجد المشتقة الأولـى لهـا ثم يـتم مساواتها بالصفر فيكون:

$\frac{\Delta \text{ ل}}{\Delta \text{ ب}}$ = ٦٠ - ٣ ب = صفر

ومنها نجد أن ٦٠ = ٣ ب

أى أن ن = ٢٠ ← (٣)

وبالتعويض عن قيمة ب **في المعادلة (٢) يكون**

أ ٦٠ - (١,٥ × ٢٠) = ٦٠ - ٣٠ = ٣٠

أ = ٣٠

وبالتالى فإن ميزانية المستهلك هى شراء ٣٠ وحدة من السلعة (أ)، وشراء ٢٠ وحدة من السلعة (ب) .

(٢) م ح أ **هى تفاضل دالة المنفعة الكلية بالنسبة لـ** أ

∴ م ح أ = ب = **٢٠**

(٣) م ح ب **هى تفاضل دالة المنفعة الكلية بالنسبة لـ** ب

∴ م ح ب = أ = **٣٠**

(٤) م ح ن = م ح أ / **سعر** أ = م ح أ / **سعر** ب

= ٢٠ / ٤٠ = ٢٠ / ٦ = ٥

(٥) المنفعة الكلية (م ك) = أ ب

= ٣٠ × ٢٠ = ٦٠٠

الفصل السابع: " نظرية الإنتاج وتوازن المنتج "

أهداف الفصل السابع:

يكون الطالب بعد الانتهاء من هذا الفصل قادراً على أن:

١- يتعرف على دالة الإنتاج .

٢- يوضح تكاليف الإنتاج والفرق بيم كل نوع .

٣- يوضح الإيرادات وأنواعها.

٤- يصل إلى ووضع التوازن حسب نوع السوق.

٥- يتعرف على أنواع الأسواق.

مما سبق عرضه يتضح أن هناك تشابه بين نظرية الإنتاج ونظرية سلوك المستهلك، ويرجع السبب في ذلك إلى أن كل منهما يشكل خلفية أو طرف من أطراف قوى السوق التى يتم تناولها في الفصول السابقة، وهما الطلب والذى يفسر سلوك المستهلك، أما العرض فيفسر سلوك المنتج، وإذا كان سلوك المستهلك يسعى إلى تحقيق أقصى أرباح ممكنة. فيشكل سلوك المستهلك جانب الإنفاق والطلب، أما المنتج فيشكل سلوكه جانب الإنفاق والعرض فإنفاق المستهلك يتم على سلع نهائية تعطى إشباع أما إنفاق المنتج فيتم على عناصر الإنتاج لإنتاج السلع التى تباع في السوق وتحقق الأرباح للمنتج، وتحاول نظرية الإنتاج تفسير سلوك المنتج بدراسة العوامل المحددة له والوصول إلى توازن المنتج. ويتم ذلك على النحو التالى :.

***أولاً* :. دراسة دالـــة الإنتاج .**

***ثانياً* :. دراسة تكاليف الإنتاج .**

***ثالثاً* :. دراسة الإيرادات.**

***رابعاً* :. الوصول إلى توازن المنتج حسب نوع السوق .**

تلك النقاط الأربع ستكون محاور الفصول التالية من المقرر .

⊗ **نظرية الإنتاج (حالة الإنتاج):.**

حيث تشير دالة الإنتاج إلى العلاقة الفنية القائمة بين المدخلات والمخرجات. فمدخلات دالة الإنتاج هى عناصر الإنتاج المختلفة وهى (الأرض والعمل وأرس المال والتنظيم **)، أما مخرجات دالة الإنتاج فهى المتغيرات المستقلة. وتحلل هذه الدالة العلاقة بين عناصر الإنتاج والناتج ، أى بإختصار هى تقيس أثر تغير التحليل الجزئى . فيتم تحليل هذه العلاقة بين الناتج الكلى، وإعمالاً لأسس التحليل الجزئى، فيتم تحليل هذه العلاقة بين الناتج كمتغير تابع وعنصر واحد فقط من عناصر الإنتاج كمتغير مستقل وذلك في الأجل القصير.**

ولتبسيط التحليل سوف نفترض أن دالة الإنتاج تعتمد على إستخدام عنصرين فقط للإنتاج هما العمل والأرض، كما نفترض أن عنصر العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد الذى يمكن تغييره في الأجل القصير، أما عنصر الأر فيظل ثابت في الأجل القصير.

وفى ظل هذه الفروض فإن دالة الإنتاج تشير إلى التغيرات التى يمكن أن تحدث في الناتج بسبب التغير الذى يحدث في عنصر العمل، ولهذا تصبح دالة الإنتاج التى نتعرض لها بالدراسة دالة إنتاج ذات عنصر

إنتاجى وحيد في الأجل القصير. ولذلك فإن أى تغيير في الإنتاج الكلى يتم من خلال هذه الدالة مصدره التغيرات التى تحدث في كمية العمل المستخدمة في الإنتاج. حيث أن دالة الإنتاج الكلى دالة في عنصر العمل والأرض، وتنطوى هذه الدالة على ثلاثة معايير هى :.

(١) الإنتاج الحدى **:.**

وهو عبارة عن مقدار التغير الذى يطرأ على الإنتاج الكلى بسبب تغير عنصر العمل بوحدة واحدة أى عامل واحد أو ساعة عمل واحدة.

وهو ما ينقل منحنى العرض إلى أسفل جهة اليسار والعكس صحيح.

$$\text{ن ح} = \frac{\Delta \text{ ن ك}}{\Delta \text{ عدد العمال أو } \Delta \text{ فى ساعات العمل}}$$

(٢) الإنتاج المتوسط :.

هو عبارة عن نصيب وحدة العمل المستخدمة من الإنتاج ويتم الحصول عليها بقسمة الإنتاج الكلى على عدد العمال أو عدد ساعات العمل. ن م =

$$\frac{\text{ن ك}}{\text{عدد العمال(ساعات العمل)}}$$

(٣) مرونة الإنتاج **:.** =

$$\frac{\text{التغير النسبى في الإنتاج الكلى}}{\text{التغير النسبى فى عدد الوحدات من عنصر}}$$

⊗ **مراحل الإنتاج الكلى:.**

يمر الإنتاج الكلى بثلاث مراحل إنتاجية هى:.

⊖**المرحلة الأولى: مرحلة تزايد الإنتاج الكلى :.**

وفى هذه المرحلة يتزايد الإنتاج الكلى في البداية بمعدل متزايد ثم بمعدل متناقص إلى أن يصل إلى أقصى قيمة له ففى هى المرحلة يكون الناتج الحدى موجباً.

⊖**المرحلة الثانية : مرحلة ثبات الناتج الكلى :.**

الناتج الكلى إلى أقصى قيمة له ثم يثبت وعندها يكون الناتج الحدى مساوياً للصفر.

⊖**المرحلة الثالثة : مرحلة تناقص الناتج الكلى :.**

وتحدث هذه المرحلة بعد ثبات الناتج الكلى حيث يبدأ في التناقص ولكنه لا يصل إلى الصفر، وعندها يكون الناتج الحدى مساوياً لقيم سالبة. ويشير قانون تناقص الناتج الحدى إلى العلاقة القائمة بين العمل كعنصر متغير والناتج كمتغير تابع. حيث أن زيادة إستخدام أحد عناصر الإنتاج المتغيرة مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة وبعد حد معين تؤدى إلى

تناقص الناتج الحدى، وهو ما يعرف بإسم قانون تناقص الغلة. حيث يفسر قانون تناقص الغلة العلاقة الفنية القائمة بين الناتج الكلى وعنصر العمل مع إفتراض ثبات عنصر الأرض، في ظل الدالة الإنتاجية ذات عنصري الإنتاج (العمل والأرض).

ويقصد بقانون تناقص الغلة أن زيادة أحد عناصر الإنتاج (العمل) بوحدات متساوية مع بقاء عناصر الإنتاج الأخرى دون تغيير (الأرض) تؤدى بعد حد معين إلى التزايد بمعدلات متناقصة وذلك عندما يبدأ الإنتاج الحدى والمتوسط لعنصر العمل في النقصان فإذا إستمرت إضافة وحدات من عنصر العمل بعد ذلك فسوف يصل الناتج الكلى إلى أقصى مستوياته، وقد يتجه إلى التناقص بعد ذلك.

ومضمون هذا القانون هو وجود حدود على إستخدام عنصر الإنتاج المتغير لزيادة الناتج طالما أن عنصر الإنتاج الآخر يبقى ثابتا، وتمر العلاقة بين الناتج الكلى وعنصر العمل في ظل عنصر الأرض بعدة مراحل تفسر قانون تناقص الغلة.

مثال :

بفرض أن لدينا قطعة أرض زراعية وأن الإنتاج يتم بإستخدام عنصرين هما العمل ورأس المال، وأن عنصر رأس المال مقدار ثابت فى صورة الآلات والمعدات . فى هذه الحالة يستطيع المنتج زيادة الناتج الزراعى من سلعة مثل القمح بزيادة عدد العمال ويصور الجدول التالى تطور هذه العلاقة بين الناتج الزراعى وتغير عدد العمال الأمر الذى يمكن من خلاله تفسير ظاهرة تناقص الغلة.

وحدات العمل	الناتج الكلى	الناتج الحدى	الناتج المتوسط	مرحلة الإنتاج
١	١٠	١٠	١٠	
٢	٢٢	١٢	١١	**مرحلة تزايد الغلة**
٣	٣٦	١٤	١٢	
٤	٥٢	١٦	١٣	
٥	٦٧	١٥	١٣,٤	
٦	٨١	١٤	١٣,٥	
٧	٩١	١٠	١٣	
٨	٩٨	٧	١٢,٢٥	**مرحلة ثبات الغلة**
٩	٩٨	صفر	١٠,٩	
١٠	٩٠	٨ .	٩	مرحلة تناقص

حيث يتضح من الجدول السابق أن زيادة وحدات عنصر العمل مع بقاء رأس المال والأرض ثوابت، تؤدى في البداية إلى زيادة الناتج الكلى بمعدلات متزايدة مع زيادة الناتج الحدى حتى العامل الرابع، ثم يزيد بعد ذلك الناتج الكلى بمعدلات متناقصة مع تناقص الناتج الحدى، إلى أن يصل الناتج الكلى إلى أقصاه عند العامل التاسع، فإذا إستمر المنتج في زيادة عدد العمال إنخفض الناتج الكلى ويصبح الناتج الحدى سالباً.

ويلاحظ أن العامل التاسع كانت إنتاجيته الحدية مساوية للصفر لأنه لم يضف للناتج الكلى فظل ثابتا. ومما سبق يتضح أن مرحلة تزايد الغلة يكون عنصر العمل غير قادر على تحقيق الحد الأقصى من الناتج، فإذا تم إستخدام المزيد من العمال يزداد الناتج بمعدلات سريعة ويكون من مصلحة المنتج توظيف المزيد من العمال لأن إنتاجيتهم الحدية تكون مرتفعة وتتسم هذه المرحلة بتزايد الناتج الكلى بمعدلات متزايدة وزيادة الناتج الحدى والمتوسط أيضاً.

أما في مرحلة تناقص الغلة :.

وتبدأ من إتجاه الناتج الكلى إلى الزيادة بمعدلات متناقصة، ويتم ذلك عندما يبدأ الناتج الحدى للعمل في التناقص. ويحدث ذلك بسبب الإستمرار في إضافة المزيد من العمال (عنصر العمل المتغير) **إلى رأس المال والأرض** (العناصر الثابتة). **وتتميز هذه المرحلة أيضا بهبوط (تناقص) الناتج المتوسط مع إستمرار تناقص الناتج الحدى، وفى هذه المرحلة يتحول الناتج الحدى لأن يكون أقل من الناتج المتوسط وذلك منذ العامل السابع كما بالجدول.**

وتأتى بعد ذلك مرحلة تناقص الناتج الكلى، وهى مرحلة الإنتاج عند الإقتصادى لتوظيف المزيد من العمال الذى يؤدى إلى تناقص الناتج الكلى، لأن العامل المضاف يؤدى إلى تناقص الإنتاجية ويكون ذلك عند العامل العاشر وفقاً للجدول السابق. وتبدأ هذه المرحلة عندما يكون الناتج الكلى قد وصل إلى أقصى مستوياته وتتسم بأن الناتج الحدى يصبح سالباً.

وتعود الإستفادة من تحليل دالة الإنتاج ومراحل تناقص الغلة في تحديد منطقة الإنتاج التى تحقق الكفاءة الإقتصادية، ومعرفة ما هو

المستوى الذى عنده يجب أن يتوقف المنتج عن توظيف عمال جدد. وبذلك يستطيع تحديد حجم الإنتاج الذى يحقق أقصى ربح ممكن وتصل إلى توازن المنتج . ويتطلب ذلك تحويل الوحدات الإنتاجية من قيم مادية إلى قيم نقدية، وهو ما يتطلب دراسة كل من جانبى التكاليف والإيرادات للوصول إلى أقصى ربح ممكن أن يصل إليه المنتج كما بالشكل التالى:.

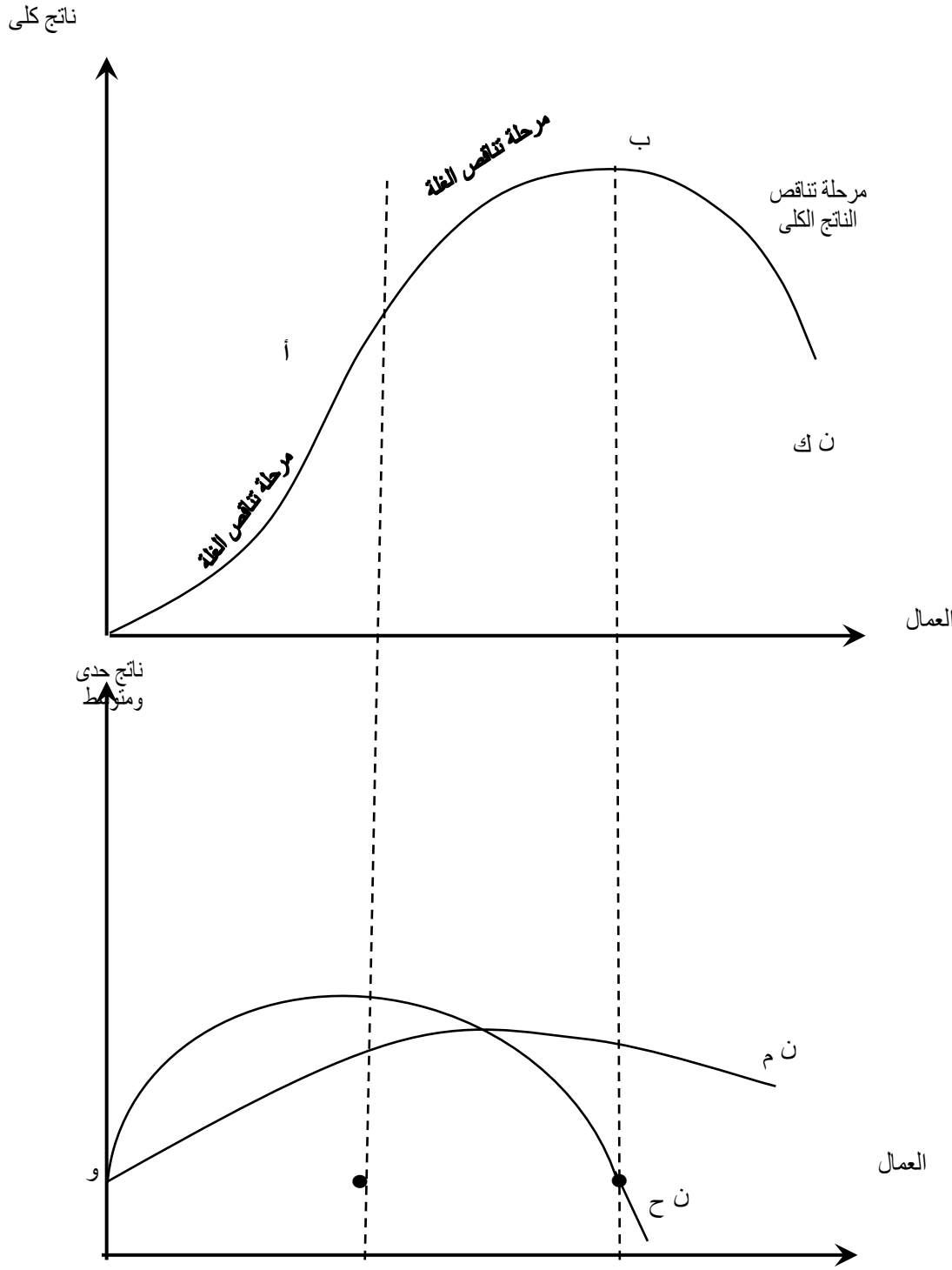
ناتج كلى
مرحلة تناقص الغلة
ب
مرحلة تناقص
الناتج الكلى
أ
مرحلة تناقص الغلة
ن ك
العمال
ناتج حدى
ومتوسط
ن م
و
العمال
ن ح

ثانياً:" نظرية الإنتاج وتوازن المنتج ":

١ – "نظرية التكاليف والإيرادات "

حيث يقصد بالتكلفة العبء الذى يتكبده المنتج أو المشروع عندما يقرر تقديم سلعة أو خدمة ما للسوق. فالإنتاج مرتبط بتوظيف عناصر إنتاجية مختلفة من عمال وألات ومعدات وأراضى، وهذه العناصر تحتاج إلى مقابل نقدى لإستخدامها فى صورة أجور عمال وثمن آلات ومعدات وأراضى وفوائد قروض وأرباح لأصحاب المشروع . ومن ثم يمكن القول أن التكلفة هى عبارة عن المبالغ التى تدفع لعناصر الإنتاج مقابل إستخدامها فى العملية الإنتاجية. وبالتالى فإن تكلفة الإنتاج هى المقابل المدفوع لعناصر الإنتاج، ومن ثم فإن كلفة الإنتاج تتوقف على دوال الإنتاج. حيث يعبر عن العلاقة بين الإنتاج الكلى كمتغير مستقل والتكلفة كمتغير تابع بدالة التكلفة. أى أن:

⊖ **التكلفة الكلية ـ دالة فى (حجم الناتج).**

ويلاحظ أن أسعار عناصر الإنتاج تكون ثابتة، أى ليس للمشروع دخل فى تحديدها، بل تتحدد فى السوق. ولهذا يتم التعامل مع التكلفة من خلال قياس أثر التغير فى حجم الإنتاج على تكلفة الإنتاج .

⇦ **وهنـــاك معـــان عديـدة للتكلفـة، ومـع هذا فهـى عبـارة عـن ضـرورة التضـحية بشـىء مـا للحصـول علـى شـئ مـا مقابـل لـه . ولـهذا فقد تعرف التكلفة كالآتى:**

أ . <u>تكلفة الفرصة البديلة</u> :

فطالما أن التكلفة تعنى المبالغ النقدية التى يتكبدها المنتج فى مقابل الحصول على خدمات عناصر الإنتاج، فكيون قد حرم مجالاك أخرى من خدمات هذه العناصر. بسبب محدودية هذه العناصر. وبالتالى يمكن القول أن تكلفة الفرصة البديلة تعنى قيمة الموارد أو المـال فـى أفضـل إسـتخدامات بديلـة . أو قيمـة أفضـل المنتجـات الأخرى التى كان من الممكن إنتاجها بإستخدام هذه العناصر التى إسـتخدمها هـذا المنـتج . فزراعـة الأرض بـالقطن تعنـى التضـحية بمحصول أخر وليكن الخضروات وبالتالى تصبح الخضروات هى تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج القطن .

ب . <u>التكلفة قد تكون تكاليف خاصة وقد تكون تكاليف إجتماعية</u> :

فالتكاليف الخاصة هى تلك التكاليف التى تتحملها الوحدات الإنتاجية مباشرة أما التكلفة الإجتماعية فهى تلك التى يتحملها الأفراد الذين لا يشاركون فى النشاط مثال ذلك تلوث البيئة أو الوفورات الخارجية. فقد تقوم الحكومة بتطهير النيل من التلوث الذى تسببت فيه المشروعات الخاصة وبكبد ذلك الدولة نفقات يدفعها المواطن الذى لا دخل له فى عملية التلوث .

ج . <u>التكاليف الصريحة والتكاليف الضمنية</u> :

فالتكاليف الصريحة هى تلك التكاليف التى يكبدها المنتج فى سبيل الحصول على خدمات عناصر الإنتاج من أجورعمال وفوائد رأسمالية وريع أراضى، وأرباح منظمين. وأسعار خامات وآلات .

أما التكاليف الضمنية فهى عبارة عن أسعار بعض عناصر الإنتاج التى يمتلكها أصحاب المشروع وتستخدم فى العملية الإنتاجية . وهذه تكاليف حسابية فقط، مثل أجر صاحب المشرع أو مقابل إستخدام رأس

ماله . فهى من الوجهة الإقتصادية شكل من أشكال التكاليف، إلا أنها تهمل محاسبياً.

د . <u>التكاليف وعناصر الزمن</u> :

يلعب عنصر الزمن دوراً هاماً فى التأثير على مرونة العرض . حيث تصبح كافة عناصر الإنتاج مرنة فى الأجل الطويل وبالتالى فإن تكاليف الإنتاج تقسم وفقاً للمدى الزمنى إلى :

١ . المدى الزمنى القصير جداً والتى لا تسمح للمنتج بتغيير حجم الإنتاج ومن ثم تتوقف قدرته على التحكم فى الكمية المعروضة من السلعة على حجم المخزون الموجود لديه وعلى قابلية هذه السلعة للتخزين . وفى هذه الفترة القصيرة جداً تكون جميع عناصر الإنتاج ثابتة .

٢ . المدى الزمنى القصير وهى الفترة التى تسمح بإجراء تغيير فى حجم الإنتاج بتغيير عناصر الإنتاج المتغيرة فقط . وفى هذا المدى الزمنى تقسم تكاليف الإنتاج إلى :

- تكاليف إنتاج ثابتة ، تكاليف إنتاج متغيرة . تكاليف إنتاج كلية .

وبالإعتماد على دالة التكلفة والفرض القائل بأن أسعار عناصر الإنتاج معطاة . يمكن إشتقاق ثلاث مفاهيم للتكلفة تساعد على الوصول إلى توازن المنتج فى الأجل القصير وهى :

١ . منحنى التكلفة الكلية :

فالتكلفة الكلية هى إجمالى التكاليف التى يتكبدها المنتح لإنتاج قدر معين من السلعة. وبالتالى فهى عبارة عن الكمية المستخدمة من عناصر الإنتاج مضروبة فى أسعار هذه العناصر فى السوق . وبالعودة إلى دلة الإنتاج التى تنطوى على عنصرى إنتاج هما : العمل (وهو عنصر الإنتاج المتغير) **ورأس المال** (وهو عنصر الإنتاج الثابت) . **فيمكن تقسيم التكلفة الكلية إلى نوعين :**

- **تكلفة كلية ثابتة وهى ترتبط بإستخدام رأس المال . ويتحملها المشروع بصرف النظر عن حجم الإنتاج ولا تتغير بتغيره .**
- **تكلفة كلية متغيرة وهى ترتبط بإستخدام عنصر العمل وهى تتغير بتغير عدد العمال الذين يستخدمهم المنتج فى العملية الإنتاجية وبالتالى فهى ترتبط بتغير حجم الإنتاج فى علاقة طردية . فإذا رغب**

المنتج فى زيادة الإنتاج، فى الأجل القصير، فسوف يضطر إلى توظيف المزيد من العمال. ومعنى ذلك إتجاه التكلفة الكلية المتغيرة إلى التزايد مع تزايد حجم الإنتاج، وذلك وفقاً لمراحل قانون تناقص الغلة كما سبق وأوضحنا من قبل كالآتى :

- **فى مرحلة تزايد الغلة حيث يكون الناتج الكلى متزايداً بمعدلات متزايدة ، تتجه التكلفة الكلية المتغيرة إلى التزايد بمعدلات متناقصة .**
- **أما فى مرحلة تناقص الغلة حيث يكون الناتج مزايداً بمعدلات مناقصة تبدأ التكلفة الكلية المتغيرة فى التزايد بمعدلات متزايدة .**

ويعتمد ذلك على سلوك الإنتاج . حيث أن مرحلة تزايد الغلة تنطوى على إفتراض أن كل عامل إضافى يرفع الناتج بمقدار يفوق الذى سبقه على الرغم من حصول كل عامل على نفس الأجر. فتكون تكلفة العامل الإضافى أرخص من الذى قبله. أى أن معدلات تزايد التكاليف على أثر إضافة عامل جديد تكون متناقصة بالقياس إلى عدد الوحدات المنتجة أما فى مرحلة تناقص الغلة، فسوف يضيف كل عامل

قدر أقل من العامل السابق عليه. وفى ظل ثبات أجر العامل، تتجه التكاليف الكلية المغيرة إلى التزايد بالقياس إلى عدد الوحدات المنتجة.

٢ . منحنى التكلفة المتوسطة:

وهى عبارة عن تكلفة الوحدة المنتجة فى المتوسط . ويتم الحصول عليها بقسمة منحنى التكلفة الكلية على عدد الوحدات المنتجة.وبالتالى يمكن تقسيم منحنى التكلفة المتوسطة إلى :

- **تكلفة متوسطة ثابتة وهى تقيس نصيب الوحدة المنتجة من إجمالى التكاليف الثابتة التى يتحملها المشروع وهى نتاج لقسمة إجمالى التكاليف الثابتة على عدد الوحدات المنتجة. ونظراً لثبات التكلفة الثابتة فسوف يتجه منحنى التكلفة المتوسطة الثابتة إلى الهبوط مع زيادة حجم الإنتاج لتوزيع هذا القدر من التكاليف على عدد أكبر من الوحدات .**

- **تكلفة متوسطة متغيرة وهى إنعكاس لنصيب الوحدة المنتجة من التكلفة الكلية المتغيرة . وذلك بقسمة إجمالى التكلفة الكلية المتغيرة على الناتج الكلى. وبالتالى هى نتاج طبيعى لسلوك الناتج المتوسط لعنصر العمل** (وهو عنصر الإنتاج المتغير الوحيد فى الأجل القصير) . **كما أن تزايد الناتج المتوسط لعنصر العمل يعنى على الجانب الأخر هبوط التكلفة الكلية المتوسطة المتغيرة وذلك خلال مرحلة تزايد الغلة وبداية مرحلة تناقص الغلة، ثم يبدأ بعد ذلك الناتج المتوسط لعنصر العمل فى الهبوط وتتجه التكلفة المتوسطة المتغيرة إلى الإرتفاع بعد ذلك .**

٣ . منحنى التكلفة الحدية :

وهى عبارة عن التغير فى التكلفة الكلية نتيجة تغير الناتج الكلى بوحدة واحدة وبالتالى فهى تكلفة وحدة العمل الإضافية ،ومن ثم فهى السلوك النقدى لمنحنى الناتج الحدى. ولهذا نجد أنه فى مرحلة تزايد الغلة (تزايد الناتج الحدى) **تبدأ التكلفة الحدية فى الهبوط بسبب تناقص تكلفة إنتاج الوحدة الإضافية. ولهذا يمكن القول أن مرحلة تزايد الغلة ما هى**

إلى مرحلة تناقص التكلفة، أى أن منحنى التكلفة الحدية هو مقلوب منحنى الناتج الحدى. أما فى مرحلة تناقص الغلة (ناقص الناتج الحدى) **تتجه التكلفة الحدية إلى التزايد بسبب إرتفاع تكلفة إنتاج الوحدة الإضافية بسبب إنخفاض إنتاجية العامل الإضافى – ولهذا فإن مرحلة تناقص الغلة تعتبر ما هى إلى مرحلة تزايد التكلفة والعكس صحيح .**

ويمكن إستخلاص أن سلوك تكلفة الإنتاج، كلية أو متوسطة أو حدية، ما هو إلا إنعكاس لسلوك الناتج مقدر بوحدات نقدية. وطالما أن دالة الإنتاج تعامل مع الأجل القصير فسوف يكون تحليل سلوك التكاليف منصباً على الأجل القصير أيضاً.

٤-دالة الإيراد وأنواع الأسواق :

تناولنا فى البنوك السابقة كل من دوال التكاليف فى سبيل الوصول إلى توازن المنتج . وحيث أن هدف المنتج هو تحقيق أقصى ربح ممكن وهو ما يحقق من خلل مقرنة التكاليف بالإيرادات فتكون الخطوة التالية هى التعرف على سلوك الإيرادات التى يحققها المنتج فى السوق، حتى نستطيع إشتقاق توازن المنتج .

وإذا كان الإيراد هو المتحصلات التى يحصل عليها المنتج أو المشروع على أثر بيع الإنتاج فى السوق فإن هناك علاقة بين الآتى :

- **حجم المبيعات والتى تتوقف بدورها على حجم الإنتاج.**
- **سعر البيع والذى يتوقف على نوع السوق الذى يعمل به المنتج .**

وعلى هذا تكون دالة الإيراد هى تعبير عن العلاقة بين حجم الإنتاج والمتحصلات النقدية التى يحصل عليها المنتج من جراء بيع إنتاجه فى السوق . ومن هذه الدالة يمكن تعريف ثلاثة مفاهيم للإيراد :

(أ) الإيراد الكلى وهو مجموعة الموارد النقدية التى يحصل عليها المنتج من جراء بيع إنتاجه فى السوق . فإذا إفترضنا أن كل ما ينتج يباع فيكون :

⇦ الإيراد الكلى ـ الناتج الكلى × سعر السوق للوحدة الواحدة .

(ب) <u>الإيراد المتوسط</u> :

وهو عبارة عن إيراد الوحدة المباعة فى المتوسط وهو سعر هذه الوحدة فى السوق . أى أن الإيراد المتوسط ما هو إلا سعر السلعة. فتدخل الوحدة للمنتج هو السعر الذى تباع به فى السوق، ولهذا نجد أن

منحنى الإيراد المتوسط يعبر عن دالة الطلب وهو يفسر أثر تغير السعر على الكمية المطلوبة .

(ج) <u>الإيراد الحدى</u> :

يقصد به التغير فى الإيراد الكلى على أثر تغير الإنتاج الكلى بوحدة واحدة. وبالتالى فهو إيراد الوحدة الإضافية . أو الفرق بين مستويين للإيراد الكلى مقسوماً على عدد الوحدات. كذلك يفسر الإيراد الحدى سلوك الإيراد الكلى . حيث يتوقف إتجاه ومدى التغيير فى الإيراد الكلى على العلاقة بين الكمية المنتجة والمباعة من السلعة وسعر هذه السلعة. وهو ما يتوقف على نوع السوق الذى يعمل فيه المنتج .

ولهذا فإن الوصول إلى تقدير سليم للإيرادات يساعد على إشتقاق توازن المنتج يتطلب منا دراسة أنواع الأسواق التى تواجه المنتجين، ومن ثم تؤثر على الأسعار والإيرادات التى يواجهونها، وذلك على النحو التالى:

(أ) <u>أسواق المنافسة الكاملة</u> :

وهى الحالة الافتراضية المثلى للإقتصاد الجزئى . حيث ينصرف هذا النوع من الأسواق إلى توافر مجموعة من الشروط مثل :

١ . **توافر عدد كبير من المنتجين والبائعين** (العارضين والمستهلكين والطالبين) **لا تكون لأى منهم قدرة فى التأثير على السوق . من خلال تغير حجم الإنتاج والعرض أو الطلب. فكلما إزدادت أعداد جانب العارضين تضاءلت الأهمية النسبية لكل منتج على حدة . وكذلك الحال بالنسبة للمستهلكين . وبهذا نضمن توافر النزاهة فى كلا جانبى العرض والطلب. وحيث سعى كل طرف فى السوق إلى تحقيق أهدافه الخاصة، الربح بالنسبة للمنتج، والمنفعة بالنسبة للمستهلك ، لهذا يقال أن سعر السلعة معطى وما على المنتج والمستهلك إلا قبول هذا السعر .**

٢ . **توافر حرية الدخول والخروج فى السوق، وتعنى عدم وجود حواجز على دخول الإنتاج من جانب منتجين جدد أو خروج منتجين قدامى . حتى تتاح الفرصة أمام المنتج الكفوء أن يدخل إلى مجال الإنتاج عند الأسعار السائدة وكذلك نتاج الفرصة للمنتج غير الكفوء أن يخرج من نطلق الإنتاج. وبهذا نضمن كفاءة عملية تخصيص الموارد الإقتصادية .**

٣ . توافر المعلومات عن السوق وبالذات عن أساليب الإنتاج، كما تكون نفقة المعلومات مساوية للصفر. وأن أى فرد يرغب فى الإنتاج لن يتكبد تكاليف متعلقة بالحصول على المعلومات .

٤ . تجانس السلع والخدمات التى تدخل فى نطاق سوق المنافسة الكاملة، وعلى الرغم من صعوبة توافر هذا الشرط . حيث يصعب على المستهلك التفرقة بين سلعة وأخرى لإعتبارات الجودة أو الطراز أو غيرها إلا أنه يلعب دوراً هاماً فى إنعقاد سوق المنافسة الكاملة. ولهذا يقال أن المنافسة الكاملة حالة إفتراضية يندر أن يتحقق فى الحياة العملية إلا فى حالة السلع الزراعية ذات الأسواق التى تنعقد بصورة دورية .

(ب) سوق الإحتكار :

ويقصد به وجود منتج وحيد يتحكم فى إنتاج السلعة وبالتالى العرض الكلى فى السوق من هذه السلعة . ولهذا فهو يستطيع تحديد السعر وتحقيق أرباح إحتكارية لعدم تخوفه من وجود منافسين له فى السوق ويصبع السعر محدد من جانب المحتكر وليس بفعل قوى السوق.

وطبيعى أن يحدد المنتج المحتكر سعر السلعة بأعلى من تكلفة الإنتاج وبصورة مغالى فيها. ولهذا فإن المستهلك يضار من إستهلاكه لمثل هذه النوعية من المنتجات يحاول المنتج المحتكر المحافظة على تفرد سلعته وتمييزها عن غير من السلع فى السوق حتى تظل سلعة إحتكارية. وهذا الشكل من أشكال المنافسة توضح القوانين التى تحدد منه وتحول دون إستغلاله للمستهلكين، وذلك بواسطة المجتمع .

(ج) المنافسة الإحتكارية :

وهى شكل من الأسواق تقع فى مرحلة وسطية بين المنافسة الكاملة (وهى الحالة نادرة الحدوث) الإحتكار (وهى الصورة غير المرغوب فيها) وتعد سوق المنافسة الإحتكارية أكثر أشكال الأسواق إنتشاراً، وتطبق على العديد من السلع والخدمات المنتجة فى عالم اليوم وتتميز بالآتى :

وجود عدد محدود من المنتجين يمثل نصيب كل منهم جزءاً لا يستهان به من الناتج الكلى .

- **يستطيع المنتج الواحد أن يؤثر على العرض ومن ثم على سعر بيع السلعة فى السوق. وبالتالى تصبح هناك علاقة بين حجم الإنتاج وسعر السلعة فى السوق .**
- **يحاول المنتج تمييز سلعته عن سلعة المنافسين بإستخدام العلامات التجارية وجذب المستهلكين إليها بما يضمن بقاء تأثيره على السعر .**

وبتطبيق ذلك على السعر (كعنصر من عناصر الإيراد) نجد أن سوق المنافسة الكاملة يتميز بثبات سعر السلعة المباعة مهما تغير حجم الإنتاج . وبالتالى فإن تغير الإيراد يكون راجعاً فقط إلى تغيرات حجم الناتج وليس السعر. أما فى حالة الأسواق الأخرى فيكون المنتج قادر على تغيير السعر من خلال تغيير حجم الإنتاج.

٥ . توازن المنتج :

للتبسيط سوف نتناول هنا منحنيات وسلوك الإيراد فى حالة المنافسة الكاملة فقط . ففى هذا النوع من الأسواق يكون السعر محدد بمعرفة السوق ولا يمكن تغييره بواسطة المنتج أو المستهلك ولهذا يستطيع المنتج

حساب إيراداته بسهولة من خلال معرفة سعر السوق وتحديد حجم الناتج المزمع تقديمه للسوق كالآتى :

جدول رقم (٣): توازن المنتج فى سوق المنافسة الكاملة

الناتج	السعر	الإيراد	الإيراد	الإيراد
١	٥	٥	٥	٥
٢	٥	١٠	٥	٥
٣	٥	١٥	٥	٥
٤	٥	٢٠	٥	٥
٥	٥	٢٥	٥	٥
٦	٥	٣٠	٥	٥
٧	٥	٣٥	٥	٥
٨	٥	٤٠	٥	٥
٩	٥	٤٥	٥	٥
١٠	٥	٥٠	٥	٥

ويمكن استخلاص الآتى من الجدول السابق :

١ . **السعر الثابت عند ٥ جنيه للوحدة .**

٢ . **أن سلوك الإيراد الكلى يعد دالة فى حجم الناتج بفرض أن كل ما ينتج يباع . حيث يتجه الإيراد الكلى إلى الزيادة مع زيادة حجم الناتج، وبمعدلات ثابتة، نظراً لثبات سعر السلعة فى السوق .**

٣ . **إن الإيراد المتوسط هو سعر السلعة وهو مقدار ثابتة وهو يساوى هـ جنيه أيضاً .**

٤ . **يكون الإيراد الحدى (وهو التغير فى الإيراد الكلى) مقدار ثابت أيضاً نظراً لزيادة الإيراد الكلى بمقدار ثابت (السعر) .**

٥ . **يتساوى الإيراد المتوسط مع الإيراد الحدى لأن السعر ثابت ولا يتأثر بتغير الإنتاج – ولهذا فإن منحنى الإيراد المتوسط ومنحنى الإيراد الحدى يكون نفس الشى ويتخذ شكل الخط المستقيم كما هو موضح بالشكل رقم (٢) .**

منحنيات الإيراد الكلى والمتوسط والحدى

فى حالة المنافسة الكاملة

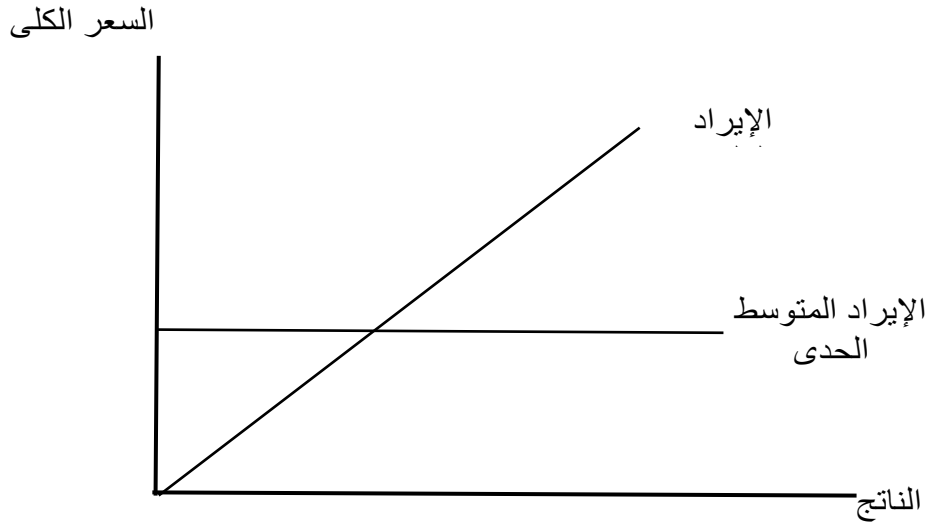

٦- اشتقاق توازن المنتج فى ظل المنافسة الكاملة :

من العرض السابق توصلنا إلى إستخلاص سلوك كل من الإنتاج والتكاليف والإيرادات وعلاقتها بعضها البعض، وبهذا تكون فى وضع يسمح لنا بتحديد مستوى الإنتاج الذى يحقق أقصى أرباح ممكنة للمنتج أو توازن المنتج .

وهناك أسلوبان للوصول إلى فكرة تو ازن المنتج :

الأول : **بإستخدام منحنيات الإيراد الكلى والتكلفة الكلية .**

الثانى: **بإستخدام منحنيات الإيراد الحدى والتكلفة الحدية .**

وذلك فى ظل سوق المنافسة الكاملة فقط كما سبق وأن ذكرنا .

أ . توازن المنتج : **بإستخدام منحنيات الإيراد الكلى والتكلفة الكلية :**

فى هذا الأسلوب توجد علاقة بين الناتج الكلى ومنحنيات كل من التكلفة الكلية والإيراد الكلى فى إطار سوق المنافسة الكاملة كالآتى رقم ٣

توازن المنتج بإستخدام الإيراد الكلى والتكلفة الكلي

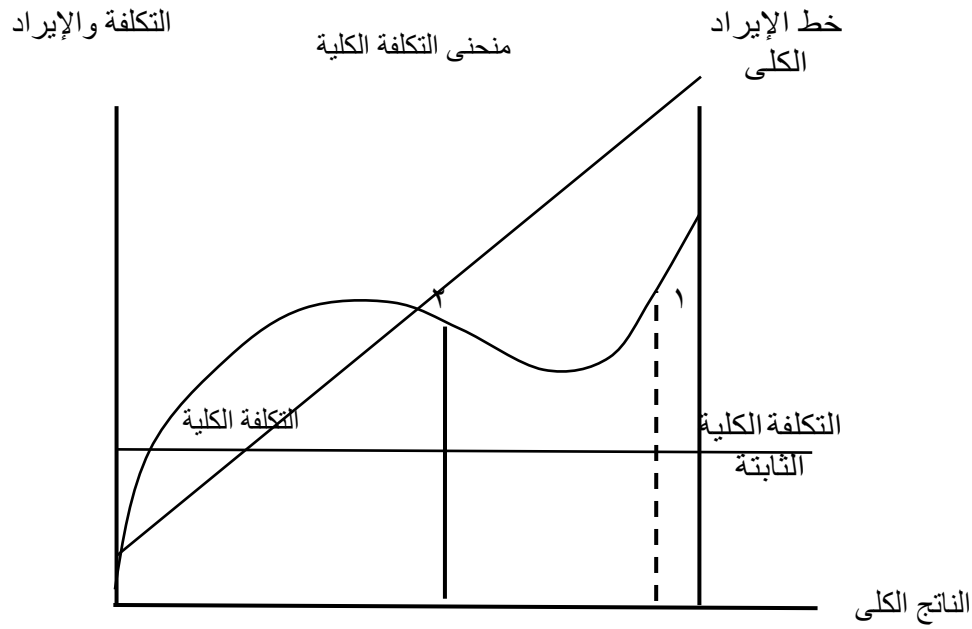

يلاحظ من الشكل السابق أن شرط التوازن هو تحقيق المنتج لأقصى ربح ممكن ويتحقق ذلك عندما يصل الفرق بين الإيراد الكلى (الخط المستقيم فى حالة المنافسة الكاملة) ومنحنى التكلفة الكلية إلى أقصى درجتها، وذلك خلال المسافة بين ب ، جـ . أما إذا أنتج المنتج قبل ب فسوف يحقق خسائر لأن التكلفة الكلية تكون أكبر من الإيراد الكلى وعند ب تتساوى الإيرادات الكلية مع التكاليف الكلية وبعدها يبدأ المنتج فى تحقيق أرباح. وبهذا يكون وضع التوازن هو إنتاج القدر أ لأنه يعطى

أقصى ربح ممكن ويتحقق ذلك برسم مماس مواز لخط الإيراد الكلى ويمس منحنى التكلفة الكلية عند أ وهى تعبر عن أقصى مسافة ومن ثم أقصى أرباح .

ب . توازن المنتج : **بإستخدام الإيراد الحدى والتكلفة الحدية :**

شرط التوازن فى هذه الحالة هو أن يتساوى الإيراد الحدى مع التكلفة الحدية لضمان تحقيق أقصى ربح ممكن، لأن الإستمرار فى الإنتاج بعد هذا الحد يعنى أن الإيراد الحدى سوف يكون سالباً . وعلى هذا يشترط لكى تصل إلى وضع توازن أن يتساوى الإيراد مع التكلفة الحدية عند النقطة التى بعدها يصبح الإيراد الحدى سالباً . وهو ما يصوره الشكل التالى رقم (٤) :

توازن المنتج باستخدام منحنيات الإيراد الحدى والتكلفة الحدية

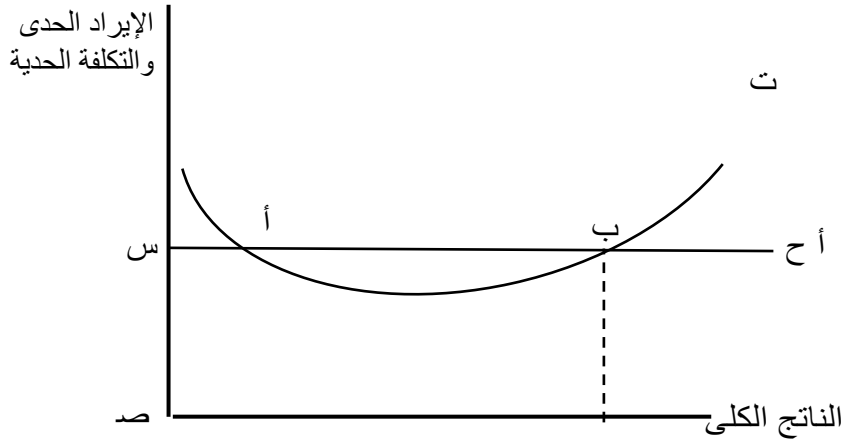

وإذا كان شرط التوازن هو تساوى أ . ح (الإيراد الحدى) مع ح (التكلفة الحدية) فلابد وأن يكون ذلك عند النقطة ب وليست أ . لأن أ تعنى أقصى خسارة ممكنة . فبعدها يصبح ف ح أقل من أ ح . ولهذا لابد وأن يكون شرط التوازن عند النقطة التى بعدها يصبح أ ح أقل من ف ح ، وتحقق أقصى أرباح بالإنتاج عند ك والبيع بالسعر س السائدة فى السوق .

الفصل الثامن: " نظرية الأسواق وتوازن المنتج في سوق المنافسة والاحتكار "

أهداف الفصل الثامن:

يكون الطالب بعد الانتهاء من هذا الفصل قادر على أن:

١-يضح مفهوم سوق المنافسة والاحتكار.

٢-يتعرف على شروط تحقق سوق المنافسة الكاملة والاحتكار واحتكار القلة المنافسة الاحتكارية.

٣-يلم بكافة الاشكال البيانية التى تعرض لها الفصل.

وفى نظرية الأسواق، يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من الأسواق[1]: سوق المنافسة الكاملة، سوق إحتكار البيع، سوق المنافسة الإحتكارية، سوق إحتكار القلة، سوق الإحتكار المتبادل، سوق إحتكار الشراء. ويستند التمييز بين هذه الأنواع المختلفة من الأسواق إلى معيارين أساسيين هما : أهمية المشروع الفرد بالنسبة إلى السوق بأكملها التى تبيع فيها هذه المشروعات السلعية التى تنتجها (أى بالنسبة إلى عدد المشروعات العاملة في الصناعة التى تنتج السلعة). ويتمثل العيار الثانى فى مدى التماثل الذى يوجد أو يتحقق فى السلع فى السوق .

. وفى ظل التحليل الإقتصادى التقليدى، كان التمييز يجرى بين نوعين من الإسواق هما : سوق المنافسة الكاملة من ناحية، وسوق

(١) حول دراسة كاملة لهذه الأنواع فى إطار التحليل الاقتصادي الجزئى، راجع مثلا :
دكتور/ احمد جامع : << النظرية الإقتصادية .... >>، مرجع سابق، ص ٥٧٣ وما بعدها .
- وبصفة عامة يميز الإقتصاديون بين نوعين من الاسواق هما : السوق الكاملة والسوق غير الكاملة. وتتمثل الأولى فى تلك التى يكون جميع من ينتظر منهم الشراء أو البيع على علم مستمر بالأسعار التى تعقد بها الصفقات ، وعلى علم بما يعرضه البائعون، وبما يطلبه المشترون: وعندما يتمكن أى مشتر من الشراء من اى بائع أو العكس . ومتى تحققت هذه الشروط أصبح هناك سعر واحد فى كافة أنحاء السوق . وتكون السوق غير كامله إذا وجدت تكاليف للنقل . وإذا لم تتوفر معرفة المستهلكين بظروف السوق ، وعندما توجد إختلافات حقيقية أو خيالية فى نوع أو جودة البضاعة التى يبيعها كل من المنتجين . راجع فى ذلك .
دكتور/ أحمد أبو إسماعيل : << الإقتصاد .... >> مرجع سابق، ص ٣٤٥ وما بعدها.

الإحتكار الكامل من ناحية أخرى . ونظراً للتعارض والتناقض الذى يميز هيكل وطابع هذين النوعين من الأسواق . فضلاً عن ندرة تحققهما فى الحياة الواقعية، فقد إتجه التحليل الإقتصادى الحديث، وعلى وجه الخصوص ذلك الذى قام به كل من الإقتصادى الألمانى (١) **<<** ستا كيلبرج **>> Stackelberrg** والإقتصادى الامريكى **<< تشمبر لين E Chamberlin >>** والإقتصادية الانجليزية **<<** ج . روبنسون **J. Robinson. >>** إلى **البحث عن انواع أخرى من الأسواق، تتحقق فى عالم الواقع، وتتسم ببعض خصائص النوعين السابقين** (سوق المنافسة الكاملة وسوق الإحتكار الكامل) **دون أن تكون صورة مطابقة لأى منهما .**

---

(١) **جمع الاقتصادى الألماتى** Stackelberg **الأشكال المختلفة من الأسواق الإقتصادية فى جدول معروف بإسمه يتكون من حدين أو نوعين من الإتجاهات : الإتجاهات الأفقية للعرض ، والإتجاهات العمودية (أو الراسية) للطلب . ويشمل كل من هذين الإتجاهين ذات الأوضاع الإقتصادية الأربعة المتمثلة فى : الوضع الفرد، وضع القلة، التعدد العام، والتعدد الناقص: وعلى أساس هذه الأوضاع الأربعة، يمكن للأسواق أن تتخذ ستة عشر شكلاً هى : الإحتكار الثنائى، الشراء الإحتكارى المقيد، الشراء الإحتكارى، الشراء الإحتكارى الناقص . الإحتكار المقيد، المشاريع المتقابلة قليلة العدد ، مشاريع الشراء القليلة العدد والناقصة، الإحتكار، المشاريع قليلة العدد، المنافسة التامة، المنافسة الناقصة، الإحتكار الناقص . المشاريع الناقصة قليلة العدد . المنافسة غير الكاملة بين المشترين، المنافسة الناقصة بين الجهتين المتقابلتين راجع : دكتور/ عزمى رجب :** << الإقتصادى السياسى .... >> **دار العلم للملايين . بيروت ١٩٨٥، ص ٣٦٠ .**

وعلى **الرغم من ندرة وجود سوق المنافسة الكاملة والإحتكار الكامل فى واقع الحياة الإقتصادية. فإنهما سوقان هامتان للغاية من وجهة نظر التحليل الإقتصادى . لأنهما تمثلان نموذجين أو علامتين على الطريق ترجع اليهما تحديد هيكل أو انواع تلك الأسواق التى توجد فعلاً فى الحياة الإقتصادية. ويلجأ الكثير من الإقتصاديين فى تحليل نظرية الأسواق بادئين بهذين السوقين على أساس أن الأنواع الأخرى غيرهما إنما تقع كلها فى موضع ما بين المنافسة أو الإحتكار .**

وسنكتفى فى هذا المجال بعرض موجز لتحليل بعض الموضوعات الأساسية فى ثلاثة أنواع فقط من الاسواق هى : سوق المنافسة الكاملة، سوق الإحتكارية. ويمكن تخصص لكل منها فصلاً مستقلاً فى الباب الحالى كما يلى :

أولاً:فى سوق المنافسة الكاملة .

ثانياً:فى سوق الإحتكار (إحتكار البيع) .

ثالثاً: فى سوق المنافسة الإحتكارية .

أولاً: سوق المنافسة الكاملة Perfect Competiton

ـ يمكن تقسيم بعض الموضوعات التى إخترناها للدراسة فى هذه السوق إلى مباحث ثلاثة، نوضح فى المبحث الأول: مفهوم هذه السوق وشروط تحقيقها، وفى المبحث الثانى: نعرض لتوازن المشروع فيها، وفى المبحث الثالث: نوضح آثار المنافسة الكاملة (الايجابية منها والسلبية) .

أولاً: " مفهوم المنافسة الكاملة وشروط تحقيقها "

أ ـ إصلاح المنافسة فى اللغة الجارية يعنى سعى عدة أشخاص نحو تحقيق هدف واحد. كلٌ يبغى الوصول قبل الأخرين إلى الهدف المنشود. وينصرف هذا المعنى مثلاً إلى المسابقات الرياضية أو الثقافية أو فى مجال التعليم حيث تسعى مجموعة من الطلاب نحو تحقيق أعلى الدرجات كلٌ يبغى تحقيق ذلك قبل الآخرين .

ب ـ أما فى اللغة الإقتصادية، فإن هذا الاصطلاح قد يعنى نظام الحرية الإقتصادية (حرية لتجارة أو حرية الصناعة) أى حق الإختيار بين مهن متنوعة من حيث الوقت والمكان أو الكم المبتغى إنتاجه من سلعة معينة. أو قد يعنى التنازع على الأرباح أو على البقاء[1] (المنافسة الحادة أو القاتلة–Competition Coupe gorge) .

---

(١) وهى تتوافر بهذا الشكل إذا إعتبر كل من المتنافسين سائر المنتجين اعداء الداء. فيحاول القضاء عليهم بكل الوسائل حتى ولو كانت غير مشروعة (البيع بخسارة لإخراج المنافسين من السوق . أو الغش فى نوع السلعة ... إلخ).

ب ـ اما إصطلاح (سوق المنافسة) دون أن يضاف إليه أى وصف آخر مثل : الكاملة . التامة. أو الحرة ... إلخ ؛ فقد سبق أن أشرنا إلى معناه ونحن بصدد تناول السمات الرئيسية الرأسمالية الناشئة كنظام اقتصادي (أو كمرحلة من مراحل النظام الإقتصادى الرأسمالى) . وذلك فى الجزء الأول من هذه المادة [١].

حيث أشرنا إلى أن هنا الاصطلاح يعنى أن يسير النشاط الإقتصادى فى السوق بطريقة معينة هى التنافس بين مختلف الوحدات الإقتصادية : تنافس بين البائعين للسلع المتماثلة فى إجتذاب المشترين، بين المشترين للحصول على السلع اللازمة لإشباع رغباتهم . بين الراغبين فى العمل للحصول على عمل . بين أصحاب الأعمال للحصول على عمال . بين المقترضين للحصول على رؤوس الأموال . بين المدخرين للحصول على أوجه للإستثمار المربح . ....، ويرتبط هذا المعنى إرتباطاً وثيقاً بمبدأ الحرية الإقتصادية الذى يهيمن على إقتصاد السوق فى النظام الراسمالى.

راجع فى هذا المعنى : دكتور/ عزمى رجب : < الإقتصاد السياسى .... >> **مرجع سابق، ص ٣٦٢ .**

ـ ويلاحظ أن هذا المعنى لإصطلاع المنافسة يعتبره البعض من الإقتصاديين ضمن المعنى الدارج (فى اللغة الجارية) . أما المعنى الإقتصادى – فى رأى هؤلاء – فإنه ينصرف إلى التعادل والحيدة وعدم القدرة على التأثير الفردى وسيادة أحسن ظروف التسويق والأثمان . راجع فى ذلك مثلا : دكتور/ مصطفى رشدى شيحة : << علم الإقتصاد .... >> **مرجع سابق، ص ٥٤٥ .**

(١) راجع مؤلفتنا : مبادئ علم الإقتصاد ـ الجزء الأول. كلية شرطة دبى. ١٩٩٤. ص٢٠٢

وبهذا المعنى يمتد سوق المنافسة ليشتمل على أنواع متنوعة من التنافس : بين الأفرأد المنتجين للسلعة لغزو السوق بها، بين السلع من حيث أسعارها وجودتها وطرق عرضها، بين الأسواق الكبرى تتنافس فيما بينها، والمدن التجارية الكبيرة تسعى جاهدة لكى تكون المركز العالمى الأهم شأناً فى المبادلات ، بين الطبقات من عمال أو اصحاب الأعمال، وبين المنظمين والرأسماليين ، وبين الدول فيما يتعلق بالمنافسة التجارية فى الأسواق العالمية ... إلخ .

وأما سوق المنافسة الكاملة (أو التامة)، وهو الذى يعنينا هنا فإن وجود هيكلة وظهور معامله. يقتضى توافر شروط معينة، هذه الشروط هى موضوع النقطة التالية :

ثانياً: شروط تحقق للنافسة الكاملة :

إذا كنا بصدد إنتاج وتسويق سلعة معينة كالقطن أو الفحم أو القمح . فإن سوق هذه السلعة لأبد وأن تتوافر فيه شروط خمسة حتى تنشأ ظروف المنافسة البحتة. ويجمع الإقتصاديون على ضرورة توافر هذه

الشروط جميعها معاً، وذلك لأن تخلف أحدهما يجعلنا أمام سوق أخرى ذات طبيعة وهيكل مختلف. هذه الشروط الخمسة هى ما يلى :

أ . <u>وجود عدد كبير من المشترين والبائعين فى السوق</u> :

ويعنى هذا الشرط أن يكون كل من عدد المشترين والبائعين كبيراً بحيث يكون تأثير كل مشترى على حدة وكل بائع على حدة ضئيلاً بالنسبة لحجم السوق ، حيث لا يستطيع كل منهما بمفرده أن يؤثر على الكميات المشتراه أو الكميات المنتجة من السلعة إن ذلك يعنى أن المشترى الواحد يعتبر قطرة فى محيط الطلب . كما أن البائع أو المنتج الواحد يعتبر أيضاً قطرة فى محيط العرض . فزيادة الكميات المشتراة من السلعة أو نقصها أو حتى عدم شرائها مطلقاً من قبل المشترى الفرد لا تؤثر مطلقاً على ثمن السلعة. كما أن زيادة الكميات المنتجة أو المباعة من السلعة أو نقصها أو حتى عدم إنتاجها أو بيعها من قبل المنتج أو البائع لا تؤثر مطلقاً عن هذا الثمن ويترتب على ذلك ما يلى:

- **يصبح المشروع قادراً على بيع كل منتجاته من السلعة عند ثمنها السائد فى السوق .**

- **يصبح الثمن السائد فى السوق من المعطيات بالنسبة للمنتج أ البائع .**
- **يتميز ثمن السلعة بالمثبات . ذلك لأن المشروع لو رفع هذا الثمن فلن يبيع شيئاً ما دام المشترون قادرين على شراء السلعة من المشروعات الأخرى المتنافسة وبالثمن السائد فى السوق وليس أكثر منه. وكذلك لن يوجد سبب يدفع المشروع إلى تخفيض ثمن السلعة على مستوى الثمن السائد فى السوق . طالما أنه (أى المشرع) يستطيع أن يعرض أو يبيع أية كمية ينتجها وفقاً لهذا المستوى. إن هذه النتيجة يمكن إيجازها إذن فى عبارة واحدة هى: وجود ثمن واحد للسلعة فى سوق المنافسة الكاملة .**

ب . <u>تجانس أو تماثل وحدات للسلعة</u> :

ويعنى هذا الشرط أن كل ألمشروعات التى تكون منها صناعة ما ستنتج وحدات متماثلة أو متشابهة تماماً من السلعة بحيث لا يكون للمستهلكين أن يفضلوا تلك السلعة التى ينتجها مشروع معين على تلك التى تنتجها المشروعات الأخرى. وفى هذه الحالة فإن مرونة الطلب المقاطعة (بين السلعة التى يبيعها مشروع معين وتلك التى تبيعها المشروعات الأخرى) يمكن أن تصل إلى مالا نهاية .

ولما كان المشترون (أو المستهلكون) **هم الذين يقررون مدى توافر هذا التماثل بين وحدات السلعة المعروضة من المشروعات المختلفة، فإن شرط التماثل يمكن أن يتحقق فى كل حالة يكون فيها المستهلكون مستعدين لدفع ذات الثمن فى أية وحدة من وحدات هذه السلعة. وهكذا يساهم هذا الشرط فى وحدة الثمن للسلعة فى السوق .**

- **ومن النتائج الهامة المترتبة على الشرطين السابقين معاً: اتخاذ منحنى الإيراد المتوسط للمشروع شكل الخط الأفقى المستقيم . وذلك كما هو واضح فى الشكل التالى بقسيمة (١)، (٢) :**

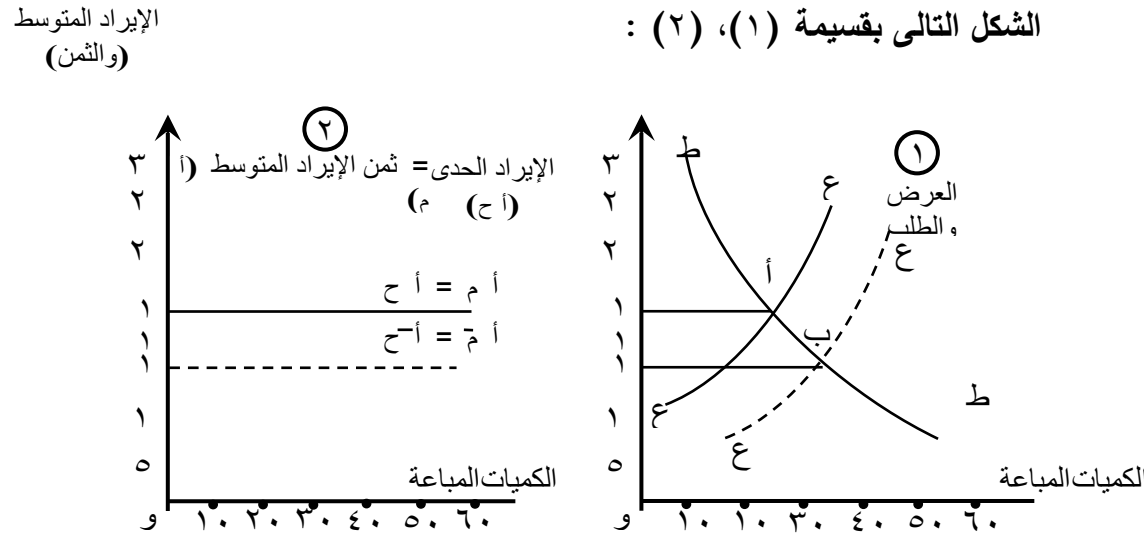

منحنى الإيراد المتوسط للمشروع فى سوق المنافسة الكاملة

يتضح من هذا الشكل (القسم [١] منه) أن الثمن والذى قدره (١٧ وحدة نقدية) يتحدد فى سوق الصناعة الخاص بالسلعة (أى مجموع

المشروعات المنتجة للسلعة) عئد إلتقاء منحنى الطلب ط ط مع منحنى العرض ع ع فى النقطة أ. وعند هذه النقطة نجد أن منحنى الإيراد المتوسط للمشروع الفرعى (القسم [٢]من الشكل السابق) قد اتخذ شكل الخط المستقيم أ م، وذلك تعبيراً عن ثبات ثمن السلعة مهما تغيرت الكميات التى يبيعها هذا المشروع منها. ولكن تغير ظروف الطلب أو ظروف العرض تؤدى إلى انتقال منحنى الطلب أو منحنى العرض إلى وضع جديد وفقاً لما إذا كان هذا التغير بالزيادة أو بالإنخفاض فى كل من الطلب والعرض .

وفى حالة إنتقال منحنى العرض مثلاً إلى جهة اليمين (دلالة على زيادة الكميات المعروضة من السلعة التى تنتجها كل المشروعات العاملة فى مجال إنتاج السلعة) فإن منحنى العرض الجديد يأخذ وضعاً جديداً على يمين المنحنى الأصلي (ع ع)، وسيؤدى ذلك إلى إنخفاض ثمن التوازن (أى الثمن الذى يسود فى السوق) إلى ١٢ وحدة نقدية. وفى هذه الحالة سينخفض الإيراد المتوسط للمشروع إلى وضع جديد هو الذى يمثله المنحنى أو الخط الأفقى أ م [١]. وبالطبع فإن

(١) من المعلوم أن منحنى الطلب على منتجات الصناعة من سلعة ما هو تجميع لمنحنيات الطلب على المنتجات المعروضة من مختلف المشروعات . ولكن كيف يكون تجميع هذه المنحنيات الفردية (والتى تتخذ شكل خط أفقى) فى شكل منحنى يمثل الطلب على منتجات هذه الصناعة ؟

- يمكن الإجابة عن هذا التساؤل إذا علمنا أن منحنى الطلب الذى يواجه المشروع الفردى يعتبر بأكمله بمثابة جزء صغير جداً من منحنى الطلب الكلى الذى تواجهه الصناعة؛ ومع تكبير هذا الجزء عشر مرات أو اكثر فإنه سيبدو كخط أفقي .

الايراد المتوسط للمشروع الفرد ليس سوى مجموع الإيراد الكلى له مقسوماً على الكميات المباعة. أى انه الثمن الذى تباع به السلعة فى السوق، والذى لايستطيع المشروع الواحد أن يغيره كما سبق ان أشرنا.

جـ . حرية للمشروعات فى الدخول إلى صناعة السلعة أو الخروج منها :

ويعنى هذا الشرط عدم وجود عوائق تحول دون دخول أى مشروع فردى فى سوق إنتاج السلعة (محل التنافس) أو الخروج منها فالمشروعات العاملة فى الصناعة لا تستطيع ان تمنع دخول غيرها فيها، وكذلك يجب ألا توجد موائع قانونية تحول دون دخول المشروعات الجديدة فى هذه الصناعة .

ويضاف إلى ذلك ضرورة عدم وجود عقبات تحول دون حصول هذه المشروعات (القديمة والجديدة منها) على عوامل الإنتاج اللازمة لإنتاج السلعة محل البحث. أو تحول دون تطبيق هذه المشروعات للفن الإنتاجي اللازم لإنتاج هذه السلعة . وفيما يتعلق بتحديد ثمن السلعة. يجب ألا توجد قيود مصطنعة [١] تغير من مستواه الذى يجب أن يسود فى السوق بحرية كاملة، وفقاً لقوى الطلب

(٢) مثل التسعير الجبرى من قيل السلطات المختصة . أو وجود اتحادات للمنتجين أو نقابات للعمال أو أية مؤسسات أخرى يمكنها التحكم فى تحديد مستوى الثمن .

والعرض. وكذلك يجب أن تنعدم أية رقابة على طلب المستهلكين للسلعة (مثلاً عن طريق التقنين الذى تفرضه السلطات العامة).

د . <u>حرية تنقل عوامل الإنتاج</u> :

ويعنى هذا الشرط أن تتمتع عوامل الإنتاج (العمل، راس المال، والتنظيم، والموارد الطبيعية) بحرية التنقل دون قيود بين وجود الاستخدامات الإنتاجية المختلفة والتى تحقق مصلحتها .

هـ . <u>المعرفة التامة بظروف السوق</u> :

ويعنى هذا الشرط ضرورة أن تتم التصرفات الإقتصادية لكل من البائعين (المعارضين للسلعة) **والمشترين** (الطالبين للسلعة) **على أساس علم هؤلاء جميعاً بكل الظروف والأوضاع الإقتصادية التى تسود فى سوق السلعة محل المبحث . إن ذلك يعنى علم المشترين بأى إختلاف يظهر فى الثمن الذى يطلبه البائعون، ومن ثم فإنهم** (أى المشترون) **سيدفعون أقل هذه الأثمان إرتفاعاً أو أكثرها إنخفاضاً . وكذلك يعنى علم البائعين بأى إختلاف فى الثمن الذى يقبل المشترون دفعه للسلعة، ومن فإنهم** (أى البائعون) **سيقبلون أكثر الأثمان إرتفاعاً وأقلها إنخفاضاً، ومن اهم النتائج المترتبة على ذلك أن يسود ثمن واحد للسلعة فى**

سوق المنافسة الكاملة ويرجع ذلك إلى بقية البائعين(١) سيجيرون على تخفيض الثمن (فى الحالة الاولى)**. كما سيضطر بقية المشترين إلى عرض أثمان أكثر إرتفاعاً** (فى الحالة الثانية) [٢] .

ثانياً: آثــار المنافسـة الكامــلة:

يقتضى تقييم سوق المنافسة الكاملة إن نعرض للأثار الإيجابية التى تترتب على تحقيقها فى عالم الواقع، وكذلك أن نوضح الآثار السلبية التى تنتج عنها . وقبل ان نعرض لهذه الآثار أو تلك، تجدر الإشارة إلى أن نموذج هذه السوق هو نموذج نظرى أكثر منه تطبيقى واقعى أو عملى فى الحياة الإقتصادية ومع ذلك، ففي عالمنا الحقيقي نجد بعض الصناعات تقترب إلى حد كبير من هنا النموذج[٣] .

---

(١) أى البائعين الذين يمكن أن يطلبوا أثمانا مرتفعة للسلعة أكثر من غيرهم.

(٢) يميز بعض الإقتصاديين بين سوق المنافسة الكاملة (وهى تلك التى تتوافر فيها الشروط الخمسة التى عرضاها حالا). وبين سوق أخرى تقل عنها نسبياً فى مرحلة الكمال . وهى سوق المنافسة الحرة . حيث تتميز هذه السوق الآخيرة بتوافر الشروط الثلاثة الأولى فقط دون شرطى المعرفة التامة وحرية تنقل عوامل الإنتاج . ورغم ذلك تبقى طبيعة السوقين واحدة.
راجع فى ذلك أ. دكتور/مصطفى رشدى شيحة : << النظرية الإقتصادية .... >> **مرجع** سابق، ص ٤٠٥ .

(١) ومثال هذه الصناعات: مزارع القمح والذرة والدواجن فى كثير من دول الرأسمالية المختلطة. والحال كذلك بالنسبة لمعظم بائعى الأسهم فى البورصات العالمية. كما نجد مثل هذه الأسواق فى مناجم الفحم والفضة والذهب ، وعموماً نجدها فى أسواق الزراعة ومنتجات المناجم والمواد الخام حيث يوجد عدد كبير من البائعين وتكون السلعة فيها متماثلة .

. ورغم صفة التطرف التى تميز سوق المنافسة الكاملة، فإن نموذج هذه السوق يتخذ أساساً أو معياراً عند دراسة الأسواق الأخرى، كما أن دراسته تعتبر مقدمة جيدة لدراسة الأسواق الأخرى الأكثر تعقيداً.

. ومن حيث الأثار الإقتصادية لهذه السوق، يمكن التمييز بين الإيجابى منها من ناحية، والسلبى منها من ناحية أخرى، على النحو التالى:

١- الآثار الإيجابية:

أ. تحقيق أقصى كفاءة أو فعالية ممكنه للإنتاج :

حيث أن إنتاج المشروعات فى الأجلين القصير والطويل يتم وفقاً لأقل نفقة متوسطة ممكنة فى هذه الفترات، ومن ثم يحقق المشروع الحجم الأمثل للطاقة الإنتاجية فيه، وكذلك الحجم الأمثل للإنتاج فى ظل هذه الطاقة. وهكذا يتحقق التعادل بين ما يدفعه المستهلك كثمن للسلعة وأقل نفقة متوسطة تدفع من أجل هذه السلعة، وبالتالي تتحقق أقصى درجات الكفاءة الإنتاجيه فى ظل إستخدام الفن الإنتاجى السائد .

ومن ناحية أخرى ،ستزداد وبصفة مستمرة فعالية الإنتاج نتيجة الضغط الواقع على المشروعات لتخفيض نفقاتها، وما يدفعها إلى إستخدام الفنون

الإنتاجية الأكثر حداثة وتقدماً فى عملياتها الإنتاجية. كما أن تعادل الثمن المدفوع فى السلعة مع نفقتها المتوسطة فى الأجل الطويل سيحقق للمستهلكين حجماً أكبر من الإنتاج وثمناً أكثر انخفاضا للسلعة .

ب . تحقيق التوازن بين العرض والطلب :

ويرجع ذلك إلى قدرة نظام الثمن التنافسى على إجراء التعديلات فى عوامل الإنتاج عند حدوث تغييرات فى المعطيات الأساسية للإقتصاد فى المجتمع. أى المعطيات المتعلقة بالطلب (مثل أذواق المستهلكين أو دخولهم) وكذلك المعطيات المتعلقة بعرض عوامل الإنتاج أو المنتجات [١].

ج- . تعظيم المنفعة الكلية للمستهلكين :

فالثمن الذى يدفعه المستهلك للحصول على السلعة فى سوق المنافسة الكاملة يعادل النفقة المدفوعة من المشروع للحصول على الموارد الإقتصادية اللازمة لإنتاج وحدة إضافية من وحدات هذه السلعة (حيث يتساوى الثمن مع النفقة الحدية فى الأجل الطويل). وذلك يعنى وجود ارتباط وثيق بين توزيع المستهلكين لدخولهم على مختلف المنتجات الاستهلاكية وتوزيع الموارد

(١) راجع فى هذه النقطة: دكتور محمد حافظ الرهوان . «مبادئ علم الإقتصاد .. التحليل الجزئى.. مرجع سابق . ص ٣٦٤ وكذلك الباب الأول من هذا الكتاب دور الثمن فى اقتصاد السوق. ص ٣٨ وما بعدها .

الإقتصادية على مختلف وجوه الاستخدام . ولما كانت المنفعة الكلية للمستهلك تتعاظم عندما يتحقق التناسب بين المنافع الحدية التى يحصل عليها من مختلف المنتجات مع أثمانها، فإن ذلك يعنى تعظيم المنفعة الكلية للمستهلك سيتحقق فى سوق المنافسة الكاملة عندما تتناسب أيضاً معدلات المنافع الحدية من مختلف المنتجات مع معدلات نفقاتها الحدية (أى النفقات الحدية لإنتاجها). لأن النفقة الحدية = ثمن السلعة .

وهكذا يتحقق التناسب بين صورة توزيع الموارد الإقتصادية على مختلف المنتجات مج تفضيلات المستهلكين المتعلقة بهذه المنتجات نفسها . وبعبارة أخرى يتحقق الإنفاق بين تعظيم الإشباع الكلى لحاجات المستهلكين وصورة الإنتاج فى المجتمع .

د- إنخفاض نفقات الإنتاج :

فالسلع المباعة متجانسة، والطلب الذى يواجه المشروع ذو مرونة لا نهائية. وذلك يعنى أن المشروع ليس بحاجة إلى إنفاق مبالغ إضافية للإعلان عن سلعته. فهو يستطيع بيع أية كمية منها وفقاً للثمن السائد فى السوق، ومن

ثم فإن نفقاته المتعلقة بالدعاية والإعلان ستؤدى إلى انخفاض إيراداته بالنسبة لبقية المشروعات الأخرى .

٥ . انعدام التأثير الفردى على السوق :

فالمشروع بمفرده لا يمتلك القوة الاقتصادية التى يستطيع بها أن يؤثر على عرض السلعة أو على ثمنها . والسبب فى ذلك كما نعلم يرجع إلى وجود عدد كبير جداً من المنتجين أو العارضين فى سوق المنافسة الكاملة. وكذلك لايستطيع المشترى الواحد أن يؤثر فى الكميات المطلوبة أو فى أثمانها . كما أن السلطات العامة فى المجتمع ليست بحاجة للتدخل من أجل الحد من القوة الإقتصادية للمنتجين إن الإنتاج فى هذه السوق سيتمثل لتفضيلات المستهلكين فى مجموعهم، وعلى الصورة أو النحو الذى توجد عليه هذه التفضيلات فعلاً دون أية محاولة للتأثير عليها بقصد زيادة المبيعات لأحد المشروعات الفردية دون غيره .

٢- الآثار السلبية:

أ- مشكلة توزيع الدخل[١] :

(١) راجع د . محمد حافظ الرهوان .. مرجع سابق، ص ٣٦٥

فإذا كان الافراد متماثلين تماماً فى قدراتهم على تحقيق لإشباع من دخولهم المحدودة، أى ان الدخول موزعة بينهم بالتساوي . فإن توزيع الموارد الإنتاجية الذى يتناسب مع هذا التوزيع للدخول سيكون هو التوزيع الأفضل أو الأكثر فعالية . ولكن الأفراد مختلفون فى توزيع الدخول بيئهم نظراً لإختلاف قدراتهم ومستوى تعليمهم والظروف المحيطة بهم، وتنوع عاداتهم الذهنية والشخصية المتوازنة؛ ومن ثم يرى بعض الإقتصاديين أن نظام المنافسة الكاملة قد يؤدى إلى إنتاج السلع التى تهم الأغنياء دون الفقراء . وعلى ذلك يرى هؤلاء الإقتصاديون ضرورة تدخل الدولة من أجل إعادة توزيع الدخل . ولتحقيق العدالة والمساواة بين الافراد فى المجتمع .

ب- عدم تقدير الآثار الجانبية للإنتاج:

فالآثار الجانبية السلبية للإنتاج التوازن البيئي غالباً ما لا تدخله فى اعتبار المشروعات عند تقديرها للإيرادات والنفقات . وكأمثلة للنفقات التى تتجنبها المشروعات؛ نفقات التخلص من عوادم الصناعة ونفاياتها . نفقات شراء الأجهزة والمعدات اللازمة لتنقية الهواء من الأتربة والأدخنة الضارة . وكذلك فإن المنافسة غير المنضبطة قد تدفع المشروعات التى لا هم لها إلا تحقيق الربح إلى الاستغلال السيء للموارد الاقتصادية المتاحة من غابات وأراضي زراعية ومناجم

... إلخ وذلك من خلال إستخدامها لأرخص طرق ووسائل الإنتاج تكلفة. إن الربح المؤقت الذى يتحقق لهذه المشروعات نتيجة هذا الاستغلال، سيقابله خسارة دائمة يتحملها المجتمع فى شكل إضعاف القدرة الإنتاجية لهذه الموارد .. وسيؤثر ذلك فى حقيقة التوزيع الفعال للموارد الإنتاجية .

إن حقيقة هذا التوزيع الفعال لن تتم إلا إذا كانت النفقة الحدية تتضمن جميع النفقات التى دخلت فى الإنتاج ومنها التكلفة الإجتماعية التى يتحملها المجتمع متمثلة فى الإخلال بالتوازن البيئي وإضعاف القدرة المستقبلية للموارد على الإنتاج . ومن عيوب نظام الثمن فى ظل المنافسة الكاملة : تجاهل طبقة عريضة من السلع والخدمات تتعلق بالدفاع الوطنى والأمن الداخلى وغيرها . وهى التى تحقق إشباعاً عاماً للمستهلكين ولكنها رغم ذلك لا تخضع لنظام الثمن والبيع فى نظام السوق .

ج- الحد من قدرة المستهلكين على الاختيار:

فالتماثل التام بين السلعة يقف حائلاً دون تنويع اختيارات المستهلكين . وقد يكون هؤلاء مستعدين لدفع ثمن أعلى (من ثمن السوق) فى سبيل حصولهم على سلع متباينة ومختلفة وليس متماثلة . ومع ذلك فربما استطاع إنخفاض

الثمن نسبياً فى ظل سوق المنافسة الكاملة أن يعوض المستهلكين نسبياً عن تنوع السلع واختلاف أنماطها .

د- إضعاف الحافز على التطوير:

رغم أن حافز الأرباح يعتبر ضرورياً لقيام المشروعات ببرامج أبحاث لتطوير منتجاتها . إلا أن صفة التماثل وللنمطية التى تتميز بها المنتجات فى سوق المنافسة الكاملة . لن تجعل إستفادة المشروعات التى قامت ببرامج الأبحاث والتطوير مقتصرة عليها وحدها ولفترة طويلة . فلو أن أحد المشروعات العاملة فى سوق المنافسة الكاملة تمكن من تحقيق إكتشاف منتج جديد . فإن جميع المشروعات الأخرى العاملة فى ذات الصناعة ستكون قادرة على الإستفادة من الإكتشاف الجديد بمجرد ظهوره وإستخدامه .

وكذلك لو تمكن أحد المشروعات من إكتشاف وسيلة تكنولوجية جديدة تؤدى إلى الإقتصاد فى تكاليف الإنتاج أو تحسين جودة المنتج . فإن هذا المشروع . وفى الأجل الطويل . لن يستطيع أن يحتكر هذا الإكتشاف والإستفادة منه . لأن الأرباح غير العادية التى يحققها المشروع المبتكر. والتى تؤدى إلى خفض نفقات الإنتاج سوف تجد منافسة كبيرة وسريعة من المشروعات الأخرى التى ستقوم

بالإستفادة من الإكتشاف الجديد مباشرة دون أن تكون قد ساهمت فى عناء البحث والتطوير ونفقات الابتكار .

وهكذا تضع الحقائق قيداً على إطلاق حوافز التطوير وبرامج البحث والاكتشاف(١).

هـ- الأثر السلبى لتماثل ظروف الإنتاج :

ففي حالة الصناعة التى تتماثل المشروعات العاملة فيها إلى حد كبير فيما يتعلق بظروف الإنتاج : إذا حدث انخفاض الثمن عن النفقة المتوسطة بما فيها الربح العادى للمشروع، فإن بعض المشروعات يتعين عليها فى هذه الحالة الخروج أو ترك هذه الصناعة. ولما كانت المشروعات كلها متماثلة فى ظروف الإنتاج . فى ظل نظام المنافسة الكاملة . فإن المشكلة تكون فى تحديد المشروعات التى تغادر الصناعة، وعندما تسوء، الأوضاع للغاية. فإن عدداً كبيراً من المشروعات قد يترك الصناعة فجأة وفى وقت واحد . مما يجعل المشروعات الباقية مستطيعة تحقيق أرباح كثيرة . وفى ظل هذه الظروف . قد يقرر عدد كبير من المشروعات - وفى وقت واحد . الدخول فى هذه الصناعة.

(١) ومن ناحية أخرى. فإن الحجم الصغير للمشروع ((والذى يمثل نموذج للمشروع الفردى فى ظل المنافسة الكاملة)) قد لايستطيع تحمل أعباء تمويل برامج الأبحاث المتعلقة بتطوير الفن الإنتاجى.

مما يؤدى إلى تحقيق خسارة كبيرة للمشروعات العاملة فيها. وهكذا تبدأ الدورة من جديد. (١)

- ورغم هذه الآثار السلبية لنظام سوق المنافسة الكاملة. فإن هناك بعض الاعتبارات السياسية والاجتماعية دعت بعض الكتاب ورجال السياسية إلى تأييدها والمطالبة بتدعيمها . ففي هذا النظام لا يوجد دور كبير للحكومة ولا منشآت أو تجمعات عمالية كبيرة . كما لا توجد قوى مركزية تملى سلوكاً. كما يتميز هذا النظام بالتعادل والحيدة وعدم القدرة على التأثير الفردى وسيادة أحسن ظروف للتسويق والأثمان ، وهذا ما دفع أوسكار لانج . مثلاً وهو اقتصادي اشتراكي إلى تصور قيام نموذج منافسة كاملة فى النظام الاشتراكي رغم إحلال الملكية الاجتماعية أو الإشتراكية لوسائل الإنتاج محل الملكية الخاصة لها.

ثالثاً: توازن المنتج فى سوق الاحتكار:

أولاً: " خصائص سوق إحتكار البيع ":

١ –صعوبة الوجود الواقعي للاحتكار المطلق :

(٢) راجع أ. دكتور أحمد جامع ...المرجع السابق،ص ٦٦٦ .

إن وجود مشروع واحد يقوم ببيع كل ما ينتجه من سلعة أو خدمة لا بديل عنها، هو أمر يندر وجوده فى العالم الواقعى . ويرجع السبب الأساسي فى صعوبة وجود الإحتكار المطلق من الناحية العملية إلى تعذر وجود سلعة أو خدمة لا يوجد بديل عنها مهما كان . فالمشروع الذى ينفرد بإنتاج نوع معين من السيارات . لا يمكن اعتباره محتكراً وعلى نحو مطلق لإنتاج هذه السلعة. لأنه لا توجد أنواع أخرى بديلة عن هذا النوع .

ومع ذلك لو كان أحد المشروعات ينتج كل سلعة أو خدمة معينة. فهنا فقط نكون بصدد سوق للاحتكار المطلق، وهكذا يمكن القول أن هذا الإحتكار لا يوجد إذا كان المشروع الواحد ينتج كل كميات نوع معين من السلعة. ولكنه يوجد أو يتحقق إذا كان هذا المشروع ينتج كل كميات السلعة أو الخدمة، وبالتالي فإنه يستطيع فى هذه الحالة الأخيرة أن يؤثر فى هذه الكميات وأثمانها(١).

ولما كانت شروط تعدد البائعين وتجانس السلعة وسهولة الدخول فى الصناعة أو الخروج منها من ناحية، وكذلك قلة البائعين وتعذر وجود بديل كامل عن السلعة وعقبات الدخول فى الصناعة من ناحية أخرى : لما كانت هذه

(١) تعتبر أسواق بيع الخدمات العامة والمحلية ذات النفع العام (مثل توريد الماء والغاز والتليفونات والنقل العام داخل المدن وفيما بينها) مثالاً للإحتكار شبه المطلق من قبل السلطة العامة. ولكن هدف الإحتكار هنا غالباً ما يكون تحقيق النفع العام وليس الربح.

الشروط وتلك وصعوبة التحقيق فى الواقع العملي، فنادراً ما تتحقق سوق المنافسة الكاملة فى الحالة الأولى وسوق الاحتكار الكامل فى الحالة الثانية.

ثانياً: إختلاف وصف الإحتكار بحسب الشخص والغرض :.

يكون الإحتكار علماً إذا كان الشخص القائم بالاحتكار يتمتع بالشخصية الاعتبارية العامة (الدولة أو أحد أشخاص القانون والعام الأخرى كالمؤسسات العامة آو المحليات). ويكون الإحتكار خاصاً إذا كان القائم فرد أو شركة خاصة (أى شخص طبيعى أو شخص اعتباري خاص). وغالباً ما يكون غرض الإحتكار العام هو تحقيق النفع العام(١)،وغرض الاحتكار الخاص هو تحقيق الربح .

والإحتكار الخاص قد يكون قانونياً أو فعلياً : ومثال الأول : حالة منح السلطات العامة للشخص امتيار لإدارة أو استغلال مرفق عام معين، والمثال الثانى : انفراد أحد المشروعات الضخمة بسوق سلعة أو خدمة وإبعاد الآخرين منها(٢) .

ثالثاً: وجوه الاختلاف بين سوقي: المنافسة الكاملة والإحتكار :.

١ . من حيث حرية الدخول فى الصناعة :

(١) قد يكون الغرض مالياً فى الإحتكار العام . ومثال ذلك إحتكار الدولة لصناعة الدخان أو النفط.

(٢) كشركة السكر مثلا التى لا يوجد غيرها فى بلد من البلدان حيث تحتكر وحدها إنتاج السكر فيها.

على خلاف سوق المنافسة الكاملة. يتميز سوق الإحتكار بوجود عقبات تقف فى وجه المشروعات الجديدة الراغبة فى الدخول إلى الصناعة وتمنعها من تحقيق ذلك . هذه العقبات قد ترجع إلى طبيعة الصناعة ذاتها . أو إلى إجراءات تتخذها السلطة العامة فى المجتمع . أو قد ترجع إلى عمل المشروع المحتكر للصناعة .

أ - وفيما يتعلق بالنوع الأول من العقبات نجد أن أهمها يتمثل فى صفر حجم سوق بيع السلعة أو الخدمة بالنسبة للحجم الأمثل للطاقة الإنتاجية للمشروع العامل فى صناعة هذه السلعة أو الخدمة، فإذا كان احد المشروعات المحتكرة يعمل فى صناعة ما وبالحجم الأمثل لطاقته الإنتاجية ويعرض كميات كافية لحاجة السوق من السلعة، فإن دخول مشروع جديد بطاقته المثلى فى إنتاج ذات السلعة، سيؤدى إلى زيادة المعروض منها وبالتالى إنخفاض ثمن بيعها (إلى أقل من مستوى النفقة المتوسطة) ومن ثم فإن هذا المشروع الجديد لن يتمكن من تحقيق أية أرباح . وفى بعض الصناعات التى تستلزم نفقات إنتاجية كبيرة ورأس مال ثابت ضخم، يكون من العسير أن توجد مشروعات كثيرة لديها المقدرة المالية على الدخول فيها (ومثال هذه الصناعات: السيارات) .

ب - **وفيما يتعلق بالنوع الثانى من العقبات . نجدها نتمثل فى لجوء السلطات العامة إلى قصر الحق فى ممارسة الإنتاج فى أحد المجالات على مشروع واحد دون غيره، حيث قد يكون هذا المشروع عاماً أو خاصاً، أو لجوء هذه السلطات إلى فرض الضرائب الجمركية أو تطبيق نظام الحصص الكمية على الواردات من سلعة معينة. وذلك من أجل حماية الصناعة الوطنية المنتجة لهذه السلعة .**

جـ - **أما العقبات التى ترجع إلى عمل المشروع المحتكر نفسه، فأهمها يتمثل فى سيطرة هذا المشروع على كافة مصادر المواد الأولية اللازمة لإنتاج السلعة أو الخدمة محل الاحتكار، أو على المصادر ذات النفقة الرخيصة[1] وقد يتفق المشروع المحتكر مع بائعي الجملة والتجزئة الذين يتولون تسويق سلعته على عدم بيع سلعة أخرى منافسة وبالتالى لا يجد المشروع الجديد من يتولى تصريف سلعته . وقد تتمثل العقبة فى تفضيل المستهلكين لسلعة المشروع المحتكر نتيجة اعتيادهم على**

(١) قبل الحرب العالمية الثانية كانت شركة أمريكا للألومنيوم تحتكر سوق هذه السلعة بسبب ملكيتها أو سيطرتها على ما يزيد عن ٩٠% من مادة البوكيست وهى المادة الأساسية فى هذه الصناعة. ١٩٩٤.ص٢٠٢

استهلاكها أو نتيجة حملات الدعاية المستمرة التى يقوم بها المشروع المحتكر .

وفى كل هذه الحالات. والتى يمكن للمشروع المحتكر أن يحقق بسببها أرباحاً لفترة طويلة، نجد هذه الأرباح لا تقوم بدورها الرئيسى فى تنظيم الإنتاج فى إقتصاد السوق .

ب- من حيث تحديد الثمن وتحقيق الأرباح :

- **فيما يتعلق بتحديد الثمن. نجد ذلك فى نظام المنافسة يتم بصفة عامة عند مستوى تعادل العرض والطلب . وهنا تباع السلع التى تكون من نوع واحد بثمن واحد. أما فى سوق الإحتكار فإن الثمن يتحدد عن طريق الكمية التى يعرضها المحتكر بحيث تحقق له أكبر ربح ممكن، كما يستطيع المحتكر أن يغير الثمن بحسب فئات عملائه. حيث يحدد أسعاراً مختلفة للخدمة الواحدة . وقد يتقاضى المحتكر أجراً موحداً عن خدمات مختلفة .**

- **وفيما يتعلق بالأرباح، وكما أشرنا فى ظل نظام المنافسة الكاملة يكون الإيراد الحدى لا نهائى المرونة، ويتساوى الإيراد الحدى مع**

الإيراد المتوسط مع الثمن ويتحقق التوازن عندما يلتقى الإيراد الحدى مع النفقة الحدية. وعند نقطة التوازن نستطيع معرفة كمية التوازن المثلى التى يستطيع المشروع أن ينتجها ويبيعها فى السوق . أما تحقيق المحتكر لأقصى قدر من الربح فيتم عن طريق تحديده لتلك الكمية التى ينتجها ويعرضها عند ثمن معين (وسنرى تفصيلات ذلك عن تناولنا لتوازن المحتكر ن المبحث التالى) .

ج- ومن حيث المدى المتاح لاتخاذ القرارات :

فى المنافسة الكاملة يضطر المشروع إلى قبول الثمن السائد فى السوق باعتباره من المعطيات التى لا تقبل التأثير عليها من جانبه (أى من جانب المشروع)**، ومن ثم يكون عليه أن بكيف سياسته فيما يتعلق بالكميات التى ينتجها فى ضوء هذا الثمن. أما فى الإحتكار فالمجال متسع ومفتوح أمام المحتكر لاتخاذ القرارات الكفيلة بتحقيق أهدافه فى تعظيم الربح، فهو يستطيع التأثير فى الثمن الذى تباع به السلعة إرتفاعاً أو إنخفاضاً وذلك بتغيير الكمية التى ينتجها ويبعها نقصاً أو زيادة . وفى حين أن المحتكر يجب عليه أن يأخذ فى اعتباره تأثير التغيير فى الكميات التى يبيعها على ثمن البيع، فإن المشروع فى ظل المنافسة الكاملة لن يأخذ فى اعتباره ذلك .**

وبينما لا يوجد فرق بين المحتكر والصناعة بالنسبة لإنتاج السلعة بين الإحتكار (لأن المشروع المحتكر يمثل الصناعة فى هذا المجال). فإن الأمر يختلف فى المنافسة الكاملة حيث تتكون الصناعة من عدد كبير من المشروعات العاملة فى إنتاج سلعتها. ويترتب على هذا التمييز الأخير، أن تحليل توازن المحتكر هو فى ذات الوقت تحليل لتوازن الصناعة فى سوق الإحتكار، وذلك بخلاف الحال فى سوق المنافسة الكاملة حيث يختلف تحليل توازن الصناعة عن تحليل توازن المشروع(١).

٣: المحتكر وتغيير الأثمان (التمييز الاحتكاري):

(١) ويمكن أن يضاف وجه أخر التمييز بين سوق المنافسة الكاملة وسوق الإحتكار، ويتمثل هذا الوجه فيما يتعلق بتعدد أشكال كل منهما . فالمنافسة قد تكون كاملة، أو حرة أو إحتكارية (إحتكار القلة). أما الإحتكار فيتخذ أشكالاً متعددة من أهمها:

١ ـ إحتكار البيع البسيط: حيث يحدد المحتكر ثمنا واحدا للسلعة.

٢ ـ إحتكار البيع متعدد الآثمان: وفيه يحدد المحتكر عدة أثمان تبعاً لفئات المستهلكين .

٣ ـ إحتكار الشراء: حيث يوجد مشترى واحد وبائعون متعددون .

٤ ـ الإحتكار الثنائى أو المزدوج: ويوجد فى هذه الحالة إحتكار واحد للبيع يقابله إحتكار واحد للشراء وهو نادر فى التطبيق . راجع تفصيلات ذلك عند أ. دكتور/ عزمى رجب :<< الإقتصادى السياسى .... >> مرجع سابق. ص ٣٩٠ وما بعدها .

مما تقدم وجدنا أن المحتكر يفرض ثمناً واحداً للسلعة التى يبيعها فى السوق . ولكن المحتكر فى أحوال خاصة يكون قادراً على أن يبيع فى سوقين أو أكثر بأثمان مختلفة، وبالتالي يزيد من أرباحه الإجمالية وهذا ما يطلق عليه التمييز الإحتكارى . فالتمييز الاحتكاري إذن، ما هو إلا بيع السلعة أو الخدمة ذاتها بأثمان مختلفة بالنسبة لفئات خاصة من المشترين دون الخوف من أن تقوم الفئة التى حصلت على السلعة بثمن منخفض يبيعها إلى فئة أخرى بثمن الفئة مرتفع .

ومن المفهوم السابق للتمييز الإحتكارى، نجد أن هناك شرطاً أساسياً يجب أن يتحقق قبل أن يمكن ممارسة التمييز الإحتكارى بنجاح . وهذا الشرط هو عدم استطاعة المشترين شراء السلعة من إحدى الأسواق وإعادة بيعها فى أسواق أخرى، وهذا يعنى أن السوق فى هذه الحالة يجب أن تكون قابلة للفصل . وإذا لم يتحقق هذا الشرط سوف نجد أن المضاربون سوف يشترون السلعة من السوق ذات الثمن المنخفض ويعيدون بيعها بربح فى السوق ذات الثمن المرتفع ، وهذا يؤدى فى النهاية إلى مساواة الأثمان فى جميع الأسواق .

وتمثل تكاليف النقل ما بين الأسواق المختلفة أحد العوامل التى تساعد على الفصل بين تلك الأسواق خاصة إذا كان متوسط نصيب الوحدة المنتجة من تكاليف

النقل يفوق الفرق بين أسعار بيع نفس الوحدة فى الأسواق المختلفة. كذلك فإن القيود الإدارية التى تضعها الإدارات المحلية للأقاليم المختلفة لمنع نقل سلعة معينة من إقليم لأخر تمثل عامل إضافى للفصل بين الأسواق . كما تعد الرسوم الجمركية من أهم العوامل التى تساعد على الفصل بين الأسواق المختلفة، وخاصة ما بين السوق المحلى والأسواق الخارجية .

ومن الأمثلة على التمييز الإحتكارى ما يلى : يستطيع الطبيب أن يتقاضى أثمانا مختلفة من مرضى مختلفين فالطبيب المتخصص فى أى فرع من فروع الطب يمكنه أن يميز فى أثمان خدماته الطبية لعملائه على قدر ثراء كل منهم . كما نجد أن وزارة المواصلات تستخدم سياسة التمييز الإحتكارى حيث نجد أن ركاب الدرجة الأولى فى القطارات يدفعون ثمناً أعلى من ركاب الدرجة الثانية، ونفس الوضع بالنسبة لعربات المترو. وعلى الرغم من أن شركات النقل تميز الدرجة الأولى عن الثانية من حيث فخامة المقاعد مثلاً إلا أن ما أنفقته من تكاليف لهذه المظاهر الشكلية لا يتناسب مع هذا الثمن المرتفع .

هذا بالإضافة إلى أن التمييز الإحتكارى غالباً ما يكون ممكناً فى الأسواق المنفصلة مكانياً مثل السوق المحلية والسوق الخارجية، فالمحتكر يستطيع أن يميز فى الأثمان بين السوق المحلى والسوق الخارجى، وإعادة البيع يمكن أن

يتم منعها بفرض رسوم جمركية مرتفعة بدرجة كافية تمنع الأجنبي الذى حصل على السلعة بثمن منخفض أن يعيد تصدير السلعة بعد شرائها إلى السوق الوطنى ويكسب الفرق بين الثمنين .

والتمييز الإحتكارى يكون مريحاً فقط إذا اختلفت مرونة الطلب على السلعة بين الأسواق التى يبيع فيها المحتكر منتجاته. فالدافع الأساسي لممارسة التمييز الإحتكارى هو أن المحتكر يحاول تعظيم أرباحه عن طريق مساواة إيراده الحدى فى جميع الأسواق . لأنه إذا كان الإيراد الحدى أكبر فى سوق عنه فى سوق أخرى، فإن المحتكر يستطيع أن يكبر ربحه ينقل كمية من السلعة من السوق ذات الإيراد الحدى المنخفض إلى السوق ذات الإيراد الحدى المرتفع، حتى يتعادل الإيراد الحدى فى السوقين .

وهذا يعنى أن الأرباح القصوى للمحتكر يمكن الحصول عليها فقط إذا كان الإيراد الحدى واحداً فى جميع الأسواق ، وهذا لن يتحقق مع ممارسة التمييز الاحتكاري، إلا إذا اختلفت مرونة الطلب والأثمان فى الأسواق المختلفة .

ولكى نوضح ذلك نفترض أن المحتكر يواجه سوقين منفصلين وكانت مرونة الطلب فى السوقين مختلفة، فإن المحتكر يرى أنه لكى يحقق الأرباح

الكبيرة، لابد له أن يميز فى أثمان نفس السلعة بين السوقين، حيث يفرض ثمناً مرتفعاً للسلعة فى السوق الذى يكون فيه الطلب قليل المرونة وثمناً أقل فى السوق كبير المرونة، ويمكن بيان ذلك من خلال المثال الرقمي التالى :

بفرض أن السوق (أ) الطلب فيه مـــرن والمرونة = هـ

وأن الســـوق (ب) الطلب فيه أقل مرن والمرونة = ٢

وهكـذا نجد أن نجـاح سياسـة التمييز فـى الاثمـان التـى يتبعها المحتكر يتوقـف على تحقيق الشروط الآتيـة :

١ . ضـرورة انفصـال السـوقين، حيـث تبـاع نفـس السـلعة لمجمـوعتين مختلفتـين مـن المسـتهلكين . وأن يكـون الانفصـال بالقـدر الـذى يجعل من غير المربح محاولـة إعادة شراء السلعة من السوق الذى تبـاع فيـه بسـعر مـنخفض لإعادة بيعها فـى السوق الـذى تبـاع فيـه بسعر مرتفع .

٢ . ضرورة إختلاف مرونـة الطلب السعريـة فى كل من السوقين .

٣ . ضرورة تعادل كل من الإيراد الحدى فى السوقين مع التكلفة الحدية .

التمثيل البياني للتمييز الإحتكارى:

بفرض أن المنتج المحتكر يواجه سوقين منفصلين، ولكن مرونة أحدهما أكبر من مرونة السوق الأخر. السوق (أ) كبير المرونة، والسوق (ب) قليل المرونة. فإنه وفقاً لقاعدة التوازن سوف ينتج المحتكر الكمية التى تجعل تكاليف الحدية مساوية لإيراده الحدى فى السوقين، أى الكمية التى عندها يتعادل الإيراد الحدى فى السوق (أ) مع الإيراد فى السوق (ب) مع التكلفة الحدية .

والشكل البيانى التالى يوضح ذلك

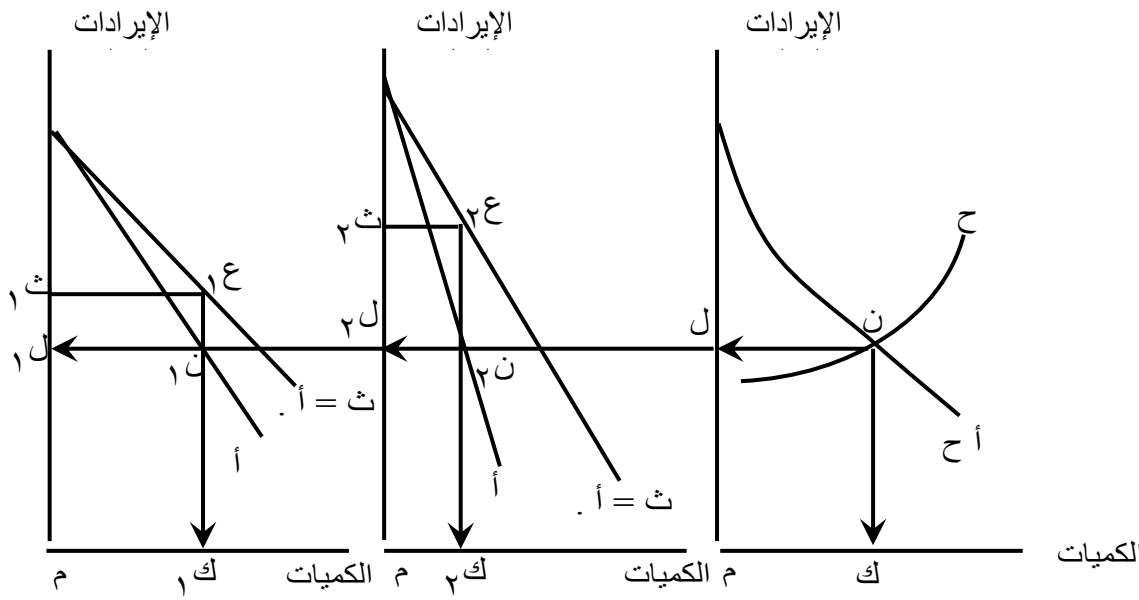

الشكل (أ) يوضح منحنيات الإيراد الحدى والثمن (أ ج١ ، ث١) فى السوق كبير المرونة والشكل (ب) يوضح منحنيات الإيراد الحدى والثمن (أ

ج٢ ، ث٢) فى السوق قليل المرونة والشكل (جـ) يوضح الإيراد الحدى الكلى المكتسب من السوقين معاً (أ ج) والذى تم الحصول عليه بالتجميع الأفقى لمنحنيات الإيراد الحدى الجزئية فى السوقين (أ ج١)، (أ ج٢) كما يوضع التكلفة الحدية الإجمالية للمنتج (ت ح) .

وفى الشكل (جـ) نجد أنه عند النقطة (ن) تقاطع منحنى التكلفة الحدية (ت ح) للإنتاج ككل مع منحنى الإيراد الحدى الكلى (أ ح) وبذلك يتحدد حجم الإنتاج الكلى (م ك) الذى يعظم ربح المحتكر :

ويلاحظ أنه عند النقطة (ن) نجد أن الإيراد الحدى الكلى ك ن = الإيراد الحدى ك١ ن١ فى السوق (أ) كبير المرونة= الإيراد الحدى ك٢ ن٢ فى السوق (ب) قليل المرونة وبذلك تحقق شرط التوازن للمنتج المحتكر فى حالة التمييز الإحتكارى، وهو تعادل التكلفة الحدية الكلية مع الإيراد الحدى فى السوقين ويتم تقسيم الكمية الإجمالية بين السوقين على النحو التالى :

ويتم بيع الكمية (م ك١) فى السوق (أ) كبير المرونة وبسعر منخفض (ث١) كما يتم بيع الكمية (م ك٢) فى السوق (ب) قليل المرونة وبسعر مرتفع م ث٢ ، ومن الواضح أن الكمية المنتجة والمباعة فى السوقين (أ)، (ب) وهى (م ك١)، (م ك٢) = كمية الإنتاج الكلية (م ك) والتى تعظم ربح المنتج المحتكر .

(مجموعة متنوعة من الأسئلة للمراجعة)

السؤال الأول :-

ضع علامة (T) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (F) أمام العبارة الخطأ:

١- لابد أن تكون نفقة المعلومات مساوية للصفر فى سوق المنافسة الكاملة

٢- يتجه منحنى التكلفة المتوسطة الثابتة إلى الهبوط مع زيادة حجم الإنتاج

٣- يتحقق شرط توازن المنتج عند النقطة التى يصبح بعدها (أ ح) أكبر من(ت ح).

٤- سلوك تكلفة الإنتاج ما هو إلا انعكاس لسلوك الناتج مقدر بوحدات نقدية.

٥- تعد سوق المنافسة الاحتكارية أكثر أشكال الأسواق انتشاراً وأقربها للواقع.

٦- فى سوق المنافسة الكاملة يجب أن تنعدم أية رقابة على طلب المستهلكين للسلعة.

٧- تصل مرونة الطلب التقاطعية فى حالة سوق المنافسة الكاملة إلى ما لا نهاية .

٨- الطلب الذى يواجه المشروع فى سوق المنافسة الكاملة ذو مرونة لا نهائية .

٩- من صالح المحتكر أن ينقل جزء من الوحدات المعروضة من السلعة فى السوق الأكبر مرونة إلى السوق الأقل مرونة.

١٠- يستطيع المحتكر أن يغير السعر بحسب فئات عملائه .

١١- مع تطبيق التمييز الاحتكاري يستطيع المحتكر أن يحقق أقصى أرباح إذا اختلفت مرونة الطلب والأسعار فى الأسواق المختلفة .

١٢- يبيع المحتكر السلعة بسعر مرتفع فى الأسواق ذات الطلب الأقل مرونة وبسعر منخفض فى السوق ذات الطلب الأكبر مرونة .

١٣- يعتبر تحقيق الجدارة الاقتصادية فى استخدام الموارد الاقتصادية أمراً نادراً فى حالة الاحتكار.

١٤- لا يشترط فى حالة الاحتكار أن يكون حجم الوحدة الإنتاجية هو حجمها الأمثل، ولكن يشترط أن تنتج المعدل الأمثل ،ولكن يشترط أن تنتج المعدل الأمثل للناتج من ذلك الحجم .

١٥- لا يسمح سوق المنافسة الاحتكارية بوجود طاقة إنتاجية معطلة أو غير مستغلة .

١٦- يعتبر السوق فى صناعات الملابس و الأحذية منافسة كاملة .

١٧- إذا كان المشروع يحقق خسائر فى الأجل القصير فسوف يقل العرض وترتفع الأسعار وتختفى الخسائر ويحقق المشروع أرباح غير عادية.

١٨- تصل مرونة الطلب التقاطعية بين وحدات السلعة التى تباع فى سوق المنافسة الاحتكارية إلى ما لا نهاية كما هو الحال فى سوق المنافسة الكاملة.

١٩- منحنى الطلب فى سوق المنافسة الاحتكارية أقل مرونة من مثيلة فى حالة الاحتكار .

٢٠- يكون منحنى الطلب فى سوق المنافسة الاحتكارية سالب الانحدار .

٢١- لن يكون الطلب على السلعة فى سوق المنافسة الاحتكارية عديم المرونة .

٢٢- يستطيع المحتكر تمييز الأسعار بين أسواق بيع سلعته إذا كان الإيراد الحدى غير متساوى فى هذه الأسواق .

٢٣- يستطيع المحتكر التأثير فى السعر من خلال تمييز سلعته .

٢٤- تمثل العلاقات التجارية والدعاية والإعلان وسائل جذب المستهلك فى سوق المنافسة الكاملة .

٢٥- يؤدى الاحتكار إلى تقييد الانتاج ورفع الأسعار.

السؤال الثاني :-

اختر الاجابة الصحيحة من الاختيارات (A , B , C or D) للعبارات التالية:

- **إذا توافرت لديك بيانات شركتان يمثلان احتكار ثنائي حيث يبيعان نفس الكمية فى سوق واحد ودالة الطلب على الصناعة ككل هى: P = 88 – (Q_1+Q_2) ، كما أن متوسط التكلفة = 16 ، تستخدم البيانات السابقة فى الإجابة من (١ – ٨) :**

١ – تكون الكمية التوازنية لكل محتكر على حده هي:

A- 22 B - 34 C – 24 D- 40.

٢ – والسعر التوازنى فى السوق :

A- 40 B – 20 C- 8 D- 44

٣ – ويكون ربح المنتج الواحد تساوى :

A - 672 B – -192 C- 96 D- 576

٤- فى حالة الاحتكار البحت تكون الكمية التوازنية تساوى:

A - 24 B- 36 C- 63 D- 23

٥- أما السعر التوازنى فى حالة الاحتكار البحت فيكون:

A - 52 B- 25 C- 55 D- 45

٦- ويحقق المحتكر أرباح تساوى:

A - 1296 B – 1192 C- 1392 D- 1292

٧- وفى حالة المنافسة الكاملة تكون الكمية التوازنية تساوى:

A - 76 B- 77 C- 67 D- 72

٨- أما الأسعار التى تسود السوق التنافسي فتساوى:

A - 18 B – 16 C- 6 D- 20

٩- هى التكلفة التى يتحملها الأفراد الذين لا يشاركون فى النشاط.

A-التكلفة الخاصة B - تكلفة الفرصة البديلة C – التكلفة الاجتماعية D- التكلفة الضمنية.

١٠- يعتبر هذا السوق أكثر أشكال الأسواق انتشاراً ، وأقربها إلى الواقع.

A-احتكار قلة B - احتكار C – منافسة كامله D- منافسة احتكارية.

١١- -هى عبارة عن أسعار عناصر الانتاج التى يمتلكها أصحاب المشروع وتستخدم فى العملية الانتاجية .

A-التكلفة الضمنية B - التكلفة الخاصة C -التكاليف الاجتماعية D- تكلفة الفرصة البديلة.

١٢- هى الحالة الافتراضية المثلى للاقتصاد الجزئي.

A-الاحتكار B - المنافسة الكاملة C – احتكار قلة D- منافسة احتكارية.

١٣- يستطيع التأثير فى السعر من خلال تمييز سلعته.

A-المنافس B - المحتكر C – المنافس الاحتكاري D- المحتكر الثنائي.

- شركة (A) تعمل فى سوق منافسة كاملة ، ويمكنها أن تبيع أى كمية كبيرة أو صغيرة ترغبها وذلك عند سعر 36$ ، ودالة التكاليف هى : $TC = 50+4Q+2Q_2$ ، وتصل التكاليف المتوسطة إلى أدناها عند حجم إنتاج Q (= 5) ، ودالة الطلب على الصناعة هى $Q_d = 500 - 5P$ ، فى ضوء البيانات السابقة أوجد ما يلي من (١٤ -٢٠):

١٤- حجم الإنتاج الأمثل فى الأجل القصير والذى يعظم الأرباح هو :

A - 8 B- 18 C- 6 D- 10

١٥- أقصى ربح للمنتج فى الأجل القصير يساوى:

A - 76 B- 77 C- 67 D- 78

١٦- حجم الطلب الكلى فى السوق يكون :

A- 330 B- 320 C- 223 D- 230

١٧- عدد الشركات التى تعمل فى السوق فى الأجل القصير هى:

45 –D 48 –C 40– B 44 –A

١٨- حجم الإنتاج الأمثل فى الأجل الطويل يساوى:

5 –D 6 –C 3– B 2 –A

١٩- ويكون السعر التوازنى فى الأجل الطويل يساوى:

28 –D 24 –C 22– B 20 –A

٢٠- عدد الشركات فى الأجل الطويل يساوى:

66 –D 67 –C 78– B 76 – A

- شركة محتكر لديها سوقين مختلفين لبيع إنتاجها ، افترض أن دالة الطلب على دالة الطلب كانت فى كل سوق على حده كما يلي من(٢١ – ٢٨) :

$$Q_A = 440 - 0.4P_A$$

$$Q_B = 960 - 16P_B$$

وإذا كانت دالة التكاليف الحدية للمنشأة ككل مقدرة على النحو التالى :

$MC = 100 + 0.2Q_T$

٢١- يكون الإيراد الحدى للمحتكر يساوى:

A - 150 B- 100 C- 200 D- 300

٢٢- ويكون حجم الإنتاج فى السوق (A) يساوى:

A - 180 B- 80 C- 280 D- 188

٢٣- وحجم الإنتاج فى السوق (B) يساوى:

A - 322 B- 300 C- 230 D- 320

٢٤- والسعر السائد فى السوق (A) يكون :

A - 677 B- 666 C- 656 D- 650

٢٥- والسعر السائد فى السوق (B) يكون :

A - 340 B- 400 C- 444 D- 434

٢٦- ويكون الإيراد الكلى فى حالة التمييز الاحتكارى يساوى:

A - 245000 B– 225000 C- 200000 D-

425000

٢٧- ويكون السعر الذي يبيع به المحتكر فى حالة عدم التمييز هو:

A - 540 B– 550 C- 450 D- 440

٢٨- ويكون مقدار الانخفاض فى الإيراد الكلى فى حالة التمييز الاحتكارى وعدم التمييز بمقدار:

A- 20000 B– 22000 C- 16000 D-

25000

٢٩- يمكن الحصول عليها بقسمة منحنى التكاليف الكلية على عدد الوحدات المنتجة.

A-التكاليف الكلية B التكاليف المتغيرة C – التكاليف الثابتة D- التكاليف المتوسطة.

٣٠ – جميع الأسواق تستطيع تغيير السعر من خلال حجم الانتاج فيما عدا :

A–الاحتكار B – المنافسة الكاملة C – احتكار قلة D– منافسة احتكارية.

٣١– هى تكلفة وحدة العمل الاضافية.

A–التكلفة الحدية B – التكاليف الثابتة C – التكاليف المتوسطة D– التكاليف المتغيرة.

٣٢– هو نوع من الاسواق يندر حدوثة فى الحياة العملية إلا فى حالة السلع الزراعية.

A–المنافسة الكاملة B – الاحتكار C – منافسة احتكارية D – احتكار قلة .

- إذا كان منحنى الطلب على الصناعة يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية :

$Q_S = 48 + 3P$ ، ومنحنى العرض لعشر شركات صغيرة $Q_d = 248 - 2P$

وكانت التكلفة الحدية للشركة المسيطرة MC = 0.1Q (تستخدم هذه البيانات للإجابة على الأسئلة من (٣٣-٣٥):

٣٣- يكون الحجم الأمثل لإنتاج الشركة المسيطرة هو:

A - 88 B- 80 C- 60 D- 98

٣٤- والسعر المحدد فى السوق هو:

A - 34 B- 24 C- 44 D- 22

٣٥- حجم إنتاج العشرة شركات يساوى:

A - 80 B- 140 C- 100 D- 120

٣٦- فى الأجل الطويل يكون شرط التوازن فى سوق المنافسة الكاملة هو:

A- MR=TC B – MC=MR C- MC=AC D- TR=TC

٣٧- منحنى العرض يساوى منحنى :

A- التكلفة الكلية B –التكلفة المتوسطة C- التكلفة الحدية D- التكلفة المتغيرة.

- إذا كانت دالة الطلب على صناعة ما كما يلى: $Q_d = 380 - P$ ، ودالة عرض نفس الصناعة هى : $Q_s = 80 + 4p$ ، ودالة التكاليف على مستوى الصناعة وهى نفسها على مستوى المنشأة هى: $TC = 48 + 12Q + 3Q^2$ ، فى ضوء البيانات السابقة أجب عن الأسئلة التالية(من ٣٨ - ٤٦)

٣٨- يكون السعر التوازنى فى الأجل القصير هو:

A - 90 B– 66 C- 80 D- 60

٣٩- حجم إنتاج الصناعة ككل يساوى:

A - 320 B– 330 C- 340 D- 300

٤٠- حجم الانتاج على مستوى كل منشأة على حده يساوى:

A- 10 B– 6 C- 18 D- 8

٤١- الأرباح أو الخسائر التى تحققها الصناعة فى الأجل القصير تكون:

A- 148 B- 144 C- 166 D- 180

٤٢- حجم الإنتاج الأمثل فى الأجل الطويل يساوى:

A- 6 B- 4 C- 8 D- 2

٤٣- أما السعر التوازنى فى الأجل الطويل فيساوى:

A- 33 B- 36 C- 32 D- 35

٤٤- حجم الانتاج على مستوي الصناعة فى الأجل الطويل يساوى:

A- 344 B- 333 C- 332 D- 355

٤٥- عدد الشركات فى الأجل الطويل يساوى:

A- 86 B- 77 C- 88 D- 98

٤٦- وتكون التكاليف المتوسطة فى الأجل الطويل تساوى:

A- 33 B- 38 C- 40 D- 36

٤٧- الأرباح فى الأجل الطويل تكون :

A- أكبر من الصفر B -مساوية للصفر C- أقل من الصفر D- لا شئ مما سبق

- إذا كانت دالة الطلب على صناعة معينة هى P =320–2Q ،ودالة التكاليف الكلية هى TC= 1200+4Q ، من البيانات السابقة أوجد التالى (من ٤٨- ٥٠):

٤٨- يكون الحجم الأمثل لهذه الصناعة يساوى:

A- 67 B- 97 C- 79 D- 89

٤٩- والسعر التوازنى لهذه الصناعة يساوى:

A- 172 B- 133 C- 162 D- 126

٥٠- وتكون كمية التعادل هى:

A- 6.75 B- 6 C- 7 D- 7.59

نموذج التدريبات العملية لمادة الاقتصاد الجزئى

أولاً : وضح ما إذا كانت العبارة صحيحة أم خطأ فى كل مما يلى :

١. إن المشكلة الاقتصادية تواجه الفرد كمستهلك ولكن لا تواجهه إذا تصرف كمنتج.

٢. الخدمات هي السلع غير الملموسة.

٣. من مفاهيم علم الاقتصاد القدرة على توفير أكبر قدر من النقود.

٤. الحاجة هي الطاقة الكامنة التي تدفع الإنسان للبحث عن وسيلة تصلح لإشباع شعوره بالحرمان

٥. تتسم الموارد الاقتصادية بالتعدد والتنوع والوفرة.

٦. إشباع حاجة ما قد يؤدي إلى ظهور حاجة أخرى.

٧. السلع المعمرة هي التي يحتاجها الإنسان ليعيش فترة طويلة.

٨. السلع الكمالية قد تصبح سلعاً ضرورية في وقت آخر أو مكان آخر.

٩. العائد الذي يحصل عليه صاحب احد المحلات يسمى الريع.

١٠. المشكلة الاقتصادية تواجه الأفراد والشركات الخاصة إلا أنها لا تواجه الحكومات.

١١. ينقسم عنصر العمل إلى نوعين جهد ذهني وجهد عضلي.

١٢. السلع الحرة هي السلع التي إذا بلغ سعرها صفر تصبح الكمية المتاحة منها أقل من الكمية المطلوبة.

١٣. الأرض الصالحة للزراعة بحالتها الطبيعية تدخل ضمن نطاق عنصر الموارد الطبيعية ،إلا أن أي تحسينات تجري عليها مثل شق قنوات للري أو بناء مستودع للحبوب، تدخل ضمن نطاق رأس المال.

١٤. أي نقطة على يسار"داخل" منحنى إمكانيات الإنتاج تدل على أنه بالإمكان زيادة كمية إحدى السلعتين التي ينتجها المجتمع دون حدوث انخفاض في كمية السلعة الأخرى.

١٥. الشكل البياني لمنحنى إمكانيات الإنتاج يعكس ظاهرة تناقص تكلفة الفرصة البديلة.

١٦. إذا وجدت بطالة في المجتمع نستنتج أن ذلك المجتمع ينتج على نقطة "يسار"داخل" منحنى إمكانية الإنتاج.

١٧. تتسم الموارد الاقتصادية بالندرة.

١٨. السلع البديلة هي تلك السلع التي لا يمكن استهلاكها أو استعمال إحدهما دون الأخرى.

١٩. الموارد الاقتصادية كل ما يحقق منفعة مباشرة أو غير مباشرة الإنسان.

٢٠. تعتبر خاصية الندرة من أهم خصائص الموارد غير الاقتصادية مثل الشمس.

٢١. أي نقطة تقطع داخل منحنى إمكانيات الإنتاج تعني أن موارد المجتمع غير مستغلة الاستغلال الأمثل.

٢٢. ينتقل منحنى إمكانيات الإنتاج إلى اليمين بسبب اكتشاف طرق تقنية جديدة تساعد على زيادة الموارد الاقتصادية.

٢٣. يظهر منحنى إمكانيات الإنتاج ما يمكن أنتاجه وليس ما يرغب المجتمع في إنتاجه.

٢٤. ليس هناك حاجة لتخصيص الموارد إذا انتهت مشكلة الندرة.

٢٥. يمكن قياس تكلفة بناء مدارس جديدة بمقدار ما يتم التناول عنه من بناء مساكن شعبيه .

٢٦. يعتمد النظام الرأسمالي على جهاز الثمن فى مواجهته للمشكلة الاقتصادية

<u>ثانياً : اختر الاجابة الصحيحة لكل مما يلى :</u>

١. يهتم علم الاقتصاد بدراسة سلوك وعلاقات الأفراد والمؤسسات في المجتمع اثناء قيامهم بـ :

a) إنتاج السلع والخدمات.

b) **استهلاك السلع والخدمات.**

c) **توزيع وتبادل السلع والخدمات.**

d) **كل ما سبق.**

٢. **تنشأ المشكلة الاقتصادية نتيجة :**

a) **موارد محدودة وحاجات محدودة.**

b) **موارد محدودة وحاجات متعددة.**

c) **موارد متعددة وحاجات متعددة.**

d) **كل ما سبق.**

٣. **عناصر الإنتاج لا تتضمن:**

a) **العمل.**

b) **الأرض (الموارد الطبيعية).**

c) **النقود.**

d) **التنظيم.**

٤. **مجالات المشكلة الاقتصادية لا تتضمن:**

a) **ماذا ننتج ؟**

b) **من ينتج ؟**

c) **كيف ننتج ؟**

d) **كم ننتج ؟**

٥. **التحليل الاقتصادي الجزئي هو:**

a) **دراسة السلوك الاقتصادي لكل الوحدات الاقتصادية.**

b) **دراسة سلوك والوحدات الاقتصادية في فترة زمنية مجزأة.**

c) **دراسة سلوك كل وحدة اقتصادية على حدة.**

d) **دراسة سلوك المتغيرات الاقتصادية في المجتمع مثل التضخم والبطالة والركود.**

٦. منحنى الإمكانات الإنتاجية :

a) يتصاعد من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي.

b) يرصد أقصى ما يمكن إنتاجه من السلع بالموارد المتاحة.

c) يحدد نقاط الكفاءة الاقتصادية.

d) كل ما سبق.

٧. مشكلة ندرة الموارد الاقتصادية توجد في :

a) الدول الفقيرة.

b) دول العالم الثالث.

c) الدول النامية.

d) الدول الصناعية.

e) كل ما سبق.

٨. تعتبر السلع الحرة الموجودة بكميات وفيرة مثل الشمس والهواء موارد:

a) **اقتصادية.**

b) **غير اقتصادية.**

c) **لا شي مما سبق.**

٩. **منحني إمكانيات الإنتاج يشرح جميع المفاهيم التالية :**

a) **تكلفة الفرصة البديلة .**

b) **الأسعار النسبية .**

c) **الندرة .**

d) **الكفاءة .**

١٠. **يمكن تعريف الاقتصاد بأنه :**

a) **دراسة الثروة .**

b) **دراسة الندرة .**

c) **دراسة الاختيارات الاقتصادية للمنتج والمستهلك .**

d) **الدراسات المتعلقة برفاهية الفرد والمجتمع .**

e) **كل ما سبق .**

f) **لا شئ مما سبق .**

١١. يعني الاقتصاد بكلمة " اقتصاد " :

a) **محاولة تحقيق التشغيل الكامل للموارد المتاحة .**

b) **تحقيق التخصيص الأمثل للموارد .**

c) **تحقيق أقصي إنتاج ممكن بأقل تكاليف ممكنة .**

d) **كل ما سبق .**

١٢. تكلفة الفرصة البديلة هي :

a) **مقياس للتضحية الواجب علي المستهلك التنازل عنها من سلعة معينة للحصول علي كمية معينة من سلعة أخري .**

b) **مقياس للمكاسب الممكنة في مجالات الإنتاج المختلفة خلافاً للمكسب الذي حققه المنتج من التخصص في مجال محدد .**

c) **مقياس للعوائد الممكن أن يحصل عليها رأس المال من توظيفه في مجالات مختلفة خلافاً للموظف فيه بالفعل .**

d) **كل ما سبق .**

مع تمنياتى لكم بالتوفيق

المراجع :

١- **محمد أحمد السيرتى ، "مبادئ الاقتصاد الجزئي "،الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،مصر ، ٢٠٠٠.**

٢- **غراب رزيقة ، " تطبيقات فى الاقتصاد الجزئى " ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ٢٠١٠.**

٣- جمال إبراهيم ،" مبادئ الاقتصاد الجزئى"، الكتاب الجامعى ،جامعة جنوب الوادى ، ٢٠١٢.

٤- أحمد فوزى ملوخية ، الاقتصاد الجزئى، جامعة الاسكندرية،٢٠١٣م.

٥- وليد أحمد صافى ، وآخرون ، " الاقتصاد الجزئى " ، دار المسيرة للطباعة والنشر ، ٢٠٢٠.

٦- عبد الوهاب الأمين ، " الاقتصاد الجزئي ، مكتبة المتنبي، ٢٠١١م.

٧- زغيب شهرزاد ، " الاقتصاد الجزئي أسلوب رياضى" ، ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠١٠م.

٨- حسن لطيف الزبيدى ،" الاقتصاد الجزئي النظريات والسياسات" ، دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م.

٩- على عبد الوهاب نجا ، " الاقتصاد الجزئي ،دار التعليم الجامعى، ٢٠١٥م.

١٠- محمد طه وآخرون ، " أساسيات علم الاقتصاد" إثراء للنشر والتوزيع، ٢٠١٩م.

١١- حسام على داود،" مبادئ الاقتصاد الجزئي" ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ٢٠٠٣م.